



كتب قومية



الْبَيْتُ وَلِلْعَرَبِيَّةِ

وأثره في حاضر ومستقبل الأمة العربية

تأليف

أحمد المقصم باند



Bibliotheca Alexandrina

اهداءات ٢٠٠١

المرحوم/ محمد راجح عباس

وكيل وزارة الثقافة سابقا

كتاب فومية

البترول والعربي

وأثره في حاضر ومستقبل الأمة العربية

تأليف

أحمد المقصم باند

تقديم

نرجع أهمية هذا البحث الى الدور البالغ الاهمية الذى يؤديه البترول فى هذه الايام فى العالم بصفة عامة وفى عالمنا العربى بصفة خاصة ، ولما كان العالم العربى يتمتع بمركز ممتاز بالنسبة لانتاج البترول واحتياطيه ، فقد اهتمنا فى هذا البحث بابرار أهمية البترول لحاضر العرب ومستقبلهم ، واهتمنا بصفة خاصة بالتركيز حول الامكانيات الهائلة التى يمكن أن يفيد بها العرب من وراء استغلالهم لثروتهم البترولية بالصورة التى تحقق لهم فى المقام الاول تنمية اقتصادياتهم وتخطيط مستقبلهم بحيث يتلاءم مع أمة شاء لها القدر أن تجمع بين ماض مجيد وحاضر مازال المستعمرون والاحتكاريون يحاولون التأثير فيه من طرف خفى .

وكان علينا حتى نستطيع أن نتحقق من هذا المركز الممتاز الذى يشغله العالم العربى فى المجال البترولى ، أن ندرس البترول مبدئيا ، كمادة أثرت وتؤثر فى مجرى الاحداث فى عصرنا الحاضر ؛ فتحدثنا عن استخدامات البترول فى السلم والحرب ؛ وعن أهميته الصناعية المتزايدة وعن استراتيجيته بالنسبة لمصادر الطاقة الاخرى وخاصة الطاقة الذرية ، وبعد ذلك انتقلنا خطوة جديدة الى الحديث عن البترول فى العالم وذلك كمحاولة تبين مركز كل من المناطق المنتجة والمستهلكة للبترول ، وأردفنا ذلك بالحديث عن عمليات التكرير والنقل والتسويق فى كل أنحاء العالم .

وبعد أن تحدثنا عن البترول العالمى بما فيه الكفاية أصبح الطريق مفتوحا أمامنا لنلقى نظرة أكثر تركيزا على بترولنا العربى لنبين ما فيه من ميزات أدت الى احتلاله مركزا ممتازا أدى بدوره الى تسابق الشركات الاحتكارية الكبرى لادخال المنطقة كلها فى دائرة

نفوذها حتى تستأثر بثروتها البترولية الهائلة . وفي هذا الفصل
تحدثنا بأسهاب عن ميزات بترولنا من حيث ضخامة الاحتياطي
ووفرة الانتاج وانخفاض تكاليف هذا الانتاج وسهولة تصريفه واتباعنا
ذلك بالحديث عن أهمية البترول بالنسبة لكل دولة من الدول العربية
المنتجة على حدة حتى نتبين لنا الامكانيات الهائلة الكامنة تحت تربتنا
تلك الامكانيات التي كانت السبب فيما يعانيه البترول العربي الآن
من خضوعه للاحتكارات الاجنبية .

وللاحتكارات الاجنبية في تاريخ العرب قصة لا بد أن يلم بها
كل من يهتم بمعرفة الواقع السياسي والاقتصادي في العالم العربي ،
ولذلك فقد تحدثنا عن هذه الاحتكارات حديثا مستفيضا ومشينا
خطوة فخطوة مع الاضطبوط الاحتكاري وهو يحاول السيطرة على كل
جزء عربي ينتظر أن يتفجر البترول فيه ورأينا الاحتكار يسير جنبا
الى جنب مع الاستعمار ، سواء كان استعمارا سافرا أو مقنعا تحت
ستار من معاهدات الود والصداقة ، ورأينا القوى الاستعمارية وهي
تصارع لكي تتقاسم البترول العربي فيما بينها ، ولكي تحرم العرب
من أية فائدة جديدة يمكنهم الحصول عليها من البترول في المستقبل
القريب أو البعيد .

ولكن ما هو الموقف العربي لمواجهة هذه الاحتكارات ؟ والى أي مدى
كانت فاعلية هذا الموقف في الماضي وما ينتظر له من فاعلية في
المستقبل ؟ وللإجابة على هذه الاسئلة لابد من تتبع الموقف العربي
منذ البداية . . منذ بدأ الصراع رهيب لتقاسم الامكانيات العربية
في اواخر القرن الماضي وبداية القرن الحالي ، ويتضمن الموقف
العربي موقف الحكومات العربية ، ذلك الموقف الذي لا نذكر أنه
قد تطور الى حد كبير وان لم يكن الى الحد الذي يأمله العرب ،
فمنذ أن كانت الشركات الاحتكارية تملئ شروطها الجائرة على
الحكومات العربية الى أن تغير ميزان المركز التفاوضي لهذه
الحكومات واصبحت في وضع يسمح لها بأن تشترط ما تجده ملائما
لمصلحتها من الشروط ، منذ ذلك الحين تدخلت في الموقف عوامل
كثيرة متشابكة كان لابد من تتبعها حتى نصل الى الواقع الموجود
حاليا ، وقادنا هذا الى الحديث عن عقود الامتياز التي كانت في بداية
قصة الاحتكارات عبارة عن التزام من جانب واحد لا يقابله الا فتات

من الذهب تلقى به الشركات الاحتكارية الى الملوك والامراء والمضايخ الى أن عقد امتياز الشركة اليابانية مع حكومة الكويت لاستغلال بترول المنطقة المحايدة في عام ١٩٥٨ ويعتبر هذا الامتياز خطوة جديدة لتدعيم المركز التفاوضي للحكومات العربية ، وان لم يكن كل ما يمكن أن نأمل في عقود استغلال البترول العربي .

ويتضمن الموقف العربي أيضاً موقف جامعة الدول العربية باعتبارها المنظمة التي عقدت فيها مؤتمرات البترول العربي الثلاثة والتي قدمت إليها الابحاث الكثيرة عن البترول العربي من جانب خبراء البترول العرب والاجانب ، وبدراستنا للابحاث المقدمة الى مؤتمرات البترول والقرارات والتوصيات التي انتهت إليها هذه المؤتمرات يمكننا أن نصل الى صورة أكثر وضوحاً لتطورات الموقف العربي لمواجهة هذه الاحتكارات .

بقي بعد ذلك موقف الشعوب العربية لمواجهة هذه الاحتكارات وقد أرجانا الحديث عن موقف الشعوب العربية الى النهاية باعتباره العامل الحاسم في الموقف بأكمله اذ أن الوعي البترولي لدى الشعوب العربية قد اتضح تماماً في أثناء العدوان الاجنبي على مصر عام ١٩٥٦ ويدلنا هذا المثال على أن الشعوب العربية قد أدركت تماماً مدى قوتها وقدرتها على صنع الاحداث ولا شك أن الأمل الكبير في انقاذ البترول العربي من براثن الاحتكارات الاجنبية انما يكون في أيدي الشعوب العربية وحدها بعيداً عن المواقف الرسمية للحكومات التي كثيراً ما ترتبط بسياسات تختلف قليلاً أو كثيراً مع مصلحة شعوبها ، وهذا هو ما أردنا الوصول اليه من بحثنا ؛ اذ أن الشعب العربي في كل مكان سواء في الكويت أو الجزيرة العربية أو العراق أو الجزائر ، قد أدرك تمام الإدراك أن الاستقلال السياسي انما يفقد فاعليته اذا لم يرتبط بالاستقلال الاقتصادي والحرية الاقتصادية ولا شك أن الشعوب العربية المتطلعة الى الحرية والاشتراكية تعرف تماماً أين ومتى يمكن أن تقف وقفها الصارمة في وجه الاحتكار والاستغلال لتتخذ ثروتها من أيدي ناهبيها قبل أن تنضب هذه الثروة وحتى تؤمن مستقبلها ومستقبل أجيالها القادمة .

هذا ما دعونا اليه في سياق البحث ، لنركز الانظار على أهمية

الدور الذي يجب أن تقوم به الشعوب العربية لعرض البترول على
ما يمكن أن يقوم به البترول في تنمية الاقتصادات العربية وعلى
كثير من المشروعات الانتاجية والصناعية التي تؤمن استغلال البترول
ولا تجعل الشعوب العربية تحت وصاية الإحتكاريين الذين لا هم لهم
الا استنزاف ثروات الشعوب.

مركز البحوث مدعم بالأحصائيات الحديثة عن البترول العربي
والعالمي وقد اعتمدنا فيه على كثير من المراجع العربية والاجنبية

المؤلف

المقدمة

يمثل البترول عنصرا من أهم عناصر الحضارة الحديثة بل انه يعتبر أهم عناصر هذه الحضارة على الإطلاق ، مسواء في أوقات الحروب والإزمات أو في الاوقات التي يسود فيها السلام ، حتى انه يقياس مدى تقدم الأمم بمقدار ما تستهلكه من البترول لادارة صانعتها أو لتسيير جيوشها ، وقد عرف العالم البترول منذ قديم الأزمنة ، وتحدث بلوتارك عن وجوده في بلاد فارس وورد ذكره في كتابات هيرودوت وفي كتب الجغرافيين والرحالة العرب في العصور الوسطى ، الا أن هذه المعرفة القديمة لم تكن لها أية أهمية عملية اللهم الا في بعض الطقوس الدينية في ديانة الفرس المجوسية ولم تظهر الفائدة العملية للبترول الا في مستهل القرن التاسع عشر ، إذ أجريت بعض التجارب لتنقيته وتحليله كيمائيا ، الا أن الاستخدام الكبير لزيت البترول لم يبدأ الا في مطلع القرن العشرين بعد أن شاع استخدام آلات الاحتراق الداخلي ، ودخل البترول في تشغيل معظم الصناعات وظهرت أفضليته على أنواع الوقود الصلبة المستخدمة حين ذاك ، ومن هنا بدأ التهافت الكبير من جانب الغرب الذي يحتاج الى البترول من أجل صناعاته النامية ، على البلاد التي يحتفل وجود البترول فيها .

وبالنسبة للبترول العربي فقد بدأ التنقيب عنه بالفعل منذ السنوات الاولى من القرن العشرين ، ومنذ البداية كان هناك الصراع الهائل من قبل الدول الغربية الطامعة في السيطرة على الموارد البترولية اللازمة لها ، فارتبط انتاج البترول العربي منذ البداية بالاستعمار وتعددت الاطراف المتصارعة وتغيرت الدول المتنازعة فيما بينها ولكن الشيء المتنازع عليه بقي واحدا لم يتغير ، وهو البترول الكامن في اراضي الدول الغربية وخاصة بعد أن اثبتت الابحاث التي أجريت ان احتياطي هذا البترول يفوق الاحتياطي الموجود من البترول في أية منطقة أخرى بالعالم ، هذا بالإضافة الى العوامل

الآخري التي أعطت للبترول العربي أهمية كبرى وتتلخص هذه العوامل في وفرة الانتاج وانخفاض التكاليف وسهولة التصريف اذ ان العالم العربي يقع في مركز استراتيجي ممتاز يسهل منه الاتصال بالمراكز الاستهلاكية سواء في أوروبا الغربية أو الشرق الأقصى أو أفريقيا .

كل هذه ميزات أتاحت للبترول العربي ان يتمتع بمركز ممتاز . وفي الوقت نفسه دفعت هذه الميزات بالامة العربية في حلبة الصراع العائى من أجل السيطرة على مناطق النفوذ . ولا يستطيع الباحث ان يضع حدا بين العوامل الإقتصادية والعوامل السياسية في التاريخ العربي الحديث ، فقد ارتبطت تلك العوامل بعضها ببعض ارتباطا وثيقا حتى ليتمكن ارجاع كل الاحداث السياسية في العالم العربي الى أسباب اقتصادية أو العكس .

ولما كانت الامة العربية قد استطاعت أن تتغلب الى حد كبير على الظروف السياسية التي كانت تعوق تقدمها بعد أن حصلت أغلب الدول العربية على استقلالها بعد كفاح طويل ضد المستعمرين والطامعين ، فإن الامة العربية انتبهت في الوقت نفسه الى حقيقة وضعها الاقتصادي ، وأخذت تطمح في تحقيق التحرر الاقتصادي كما حققت من قبل تحررها السياسي ، ولكن الاحتكارات البترولية العالمية التي جثمت على صدر الدول العربية المنتجة للبترول منذ أن بدأ الانتاج البترولي الكثير في التدفق ، هذه الاحتكارات لا يمكن أن تلقى أسلحتها بسهولة وهي تواجه الوعي العربي الجديد ، وخاصة أن هذه الاحتكارات تساندها القوى الاستعمارية الكبرى في العالم ، ولا شك في أن هذه القوى الاستعمارية ما تزال لها بقايا في العالم العربي ، وان كان مصير هذه البقايا الى الزوال بحكم التطور الحتمي للتاريخ .

فمن أجل نظرة عربية جديدة الى الثروة البترولية العربية نقدم هذا البحث ، ومن أجل تحقيق أكبر فائدة ممكنة للاقتصاد العربي المتطور ، وتحقيق شروط أفضل بالنسبة لعقود الامتياز التي منحت وتمنح للشركات البترولية في الاراضي العربية . ولا كان

البتروىل ىمئل مصدرا هاما من مصادر الدخل القومى فى البلاد العربىة
المنتجة ، بل وىمئل أهم هذه المصادر فى البعض منها ، فلا بد من
القيام بدراسة كل ما ىنتج عن استغلال هذا المصدر من آثار
اقتصادىة وسىاسىة واجتماعىة فى البلاد العربىة ، فمن أجل كل
هذا نلقم ببحثنا هذا راجى أن ىكون مساهمة متواضعة فى تنمية
الوعى البترولى العربى وتأيىد النظرة العربىة الجدىة الى الانتاج
البترولى الضخم الذى ىجب أن ىكون أولا وقبل كل شىء لخير العرب
ومصلحتهم وتقدمهم .

خطة البحث

كان لا بد أن نبدأ هذا البحث بالحديث عن استراتيجية البترول بصفة عامة من حيث استخداماته في السلم وفي الحرب ، وعن استراتيجيته بالنسبة لمصادر الطاقة الأخرى وخاصة الطاقة الذرية وأثر اكتشاف هذه الطاقة الجديدة واستخدامها على أهمية البترول ومستقبله ، ثم تحدثنا بعد ذلك عن البترول في العالم من حيث الاحتياطي والانتاج وعمليات التكرير والنقل والاستهلاك ، وبعد ذلك بدأ الحديث عن أهمية البترول العربي من حيث ضخامة الاحتياطي ووفرة الانتاج وانخفاض تكاليف هذا الانتاج وسهولة تصريفه ، ثم اتبعنا ذلك بالحديث عن أهمية الانتاج البترولي في كل دولة من الدول العربية المنتجة وهي العراق والكويت والمملكة العربية السعودية والمنطقة المحاذية السعودية - الكويتية والبحرين وقطر وبقية امارات الخليج العربي ، ثم تكلمنا عن الانتاج البترولي في الجمهورية العربية المتحدة وفي دول شمالى افريقيا العربية وهي الجزائر وليبيا والمغرب وتونس ، ونتيجة لهذه الأهمية التي يتمتع بها البترول العربي بالنسبة للعرب جميعا وبالنسبة لكل دولة عربية منتجة على حدة ، قامت الاحتكارات البترولية العالمية منذ مطلع القرن الحالى بفرض سيطرتها عليه ، وكان لا بد أن نبدأ قصة الاحتكارات البترولية منذ بدايتها ، فخصصنا لها فصلا بأكمله بعنوان (قصة الاحتكارات البترولية في العالم العربي) وأنهينا هذا الفصل بالحديث عن موقف كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية والاتحاد السوفيتى ، باعتبار كل من الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية هما القوتان اللتان سيطرتا وتسيطران على معظم الانتاج البترولي في العالم العربي ، وباعتبار الاتحاد السوفيتى الذريعة التي يتذرع بها الغرب ليبرر محاولة فرض سيطرته على الشرق الأوسط بأكمله . وبعد ذلك كان لا بد من أن نتحدث عن الموقف العربي لمواجهة هذه الاحتكارات ، وقسمنا هذا الموقف الى :

١ - موقف الحكومات العربية ، وأوضحنا التطورات التي طرأت على هذا الموقف منذ أن كانت الشروط تملأ على تلك الحكومات حتى الآن .

٢ - موقف جامعة الدول العربية والمجهودات التي تبذلها في المجال البترولي ، والمؤتمرات التي عقدتها من أجل تنمية الوعي البترولي العربي .

٣ - موقف الشعوب العربية، باعتبار موقفها هو العامل الحاسم في الموضوع إذ أن تضامن الشعب العربي بالنسبة لقضايا المختلفة ونمو معرفته بالثروات التي يملكها وطرق الاستفادة منها هي السبيل الوحيد لمحو الآثار السيئة الناتجة عن الاحتكارات ، وفي النهاية ألقينا نظرة أخيرة على الموضوع تحدثنا فيها عما يجب اتخاذه من خطوات للتحرر من قيود هذه الاحتكارات وللإستفادة من العائدات البترولية الضخمة لمصلحة الشعب العربي وتأمين مستقبله .

البتروّل في الدول العربية

استراتيجية البترول :

ما زال العالم يعيش حتى اليوم في عصر البترول ولو نظرنا فيما حولنا لحظة واحدة لوجدنا أثرا من آثار هذه المادة التي غيرت وجه الحضارة ، فابتداء من الوقود حتى الزيوت الطبية وزيوت الزينة والاسبرين والاقمشة نجد أثر البترول في كل مظهر من مظاهر الحضارة التي نعيشها ولن نستطيع أن نتخيل ولو لحظة واحدة أن يخلو العالم من هذه المادة الثمينة التي تدخل في صناعات كثيرة وتعتمد عليها الدول في الحرب وفي السلم .

وقبل بداية هذا القرن لم تكن للبترول أهمية كبيرة في حياة الدول لانه لم يكن يستخدم على نطاق واسع فقد كان يستخدم بصورة رئيسية للإنارة والطبخ والتدفئة ولتحضير قليل من بعض المركبات الكيماوية ، ومنذ بداية هذا القرن بدأ البترول يتغلغل في الحياة الاقتصادية كمولد للطاقة أولا ، ثم كمصدر لكثير من المواد الأولية في صناعات كثيرة . وحتى سنة ١٩١٠ كانت أهم مشتقات البترول (من حيث كثرة الاستعمال) الكيروسين الذي يستخدم في البيوت للإنارة والتدفئة والطبخ ، وقد قلت أهميته كثيرا بعد اختراع الكهرباء وانتشار استخدامها ولكن الحرب العالمية الاولى كانت النقطة الحاسمة في تاريخ البترول وزادت أهمية البترول زيادة كبيرة خلال تلك الحرب لزيادة استخدام القوى الآلية زيادة كبيرة ولاسيما ازدياد استخدام السيارات في النقل وتفضيلها على القطارات ثم بدء استخدام الدبابات والمدافع الآلية والطائرات ووضحت تلك الأهمية البالغة للبترول حتى أن الدول المشتركة في الحرب العالمية الاولى عرفت عن يقين أنه « لم يعد الجيش أى جيش يزحف على بطنه » كما قال نابليون بونابرت منذ قرن مضى . وانما أمسى يزحف على « بترول » بعد أن ضارت الحرب ميكانيكية فتصارع فيها الآلات

وتتطاحن المدرعات وليس أدل على هذا اليقين من ذلك النداء الذي وجهه كليمنصو - رئيس الوزارة الفرنسية في أثناء الحرب الأولى - إلى أمريكا بضرورة الإسراع في إمداد الحلفاء بكميات كبيرة من البترول من أجل كسب الحرب ضد دول الوسط وعلى أثر ذلك بدأت الشركات الأمريكية تشحن كميات كبيرة من البترول إلى أوروبا الغربية بلغ معدلها اليومي (٣٣٠٠ طن) وقد ضمن هذا للحلفاء شرطاً أساسياً من شروط النصر .

وما حدث في الحرب العالمية الأولى حدث على نطاق أوسع في الحرب العالمية الثانية حتى تحققت كل القوى العالمية من أن التعبير القائل ان « نقطة البترول تساوي نقطة من الدم » ما برح صحيحاً اليوم كما كان صحيحاً بالأمس وسيكون كذلك في المستقبل كما كان في الحربين الماضيتين حيث قيل ان الحلفاء يلفوا النصر على محيط من البترول . وقد أثبتت الحرب العالمية الثانية بصورة لا مجال للشك فيها الأهمية الاستراتيجية للبترول كعامل حاسم لضمان النصر وما هو ذا الفيلد مارشال أيزنهاور القائد الأعلى لقوات الحلفاء يقول « أمنحوني كفايتي من البترول قبل أن تمنحوني كفايتي من الجنود وأنا ضمن بالنصر على العدو » وقد كان ، فان تفوق الحلفاء على المحور في الحرب العالمية الثانية في التمويل بالبترول كان سبباً جوهرياً من أسباب تغلب الحلفاء على المحور فقد ترددت اليابان مدة من الزمن قبل أن تقدم على إعلان الحرب لأنها لم تكن متأكدة فيما إذا كانت ستحصل على ما يكفيها من البترول لمواصلة عملياتها الحربية وهذا سبب من الأسباب التي اضطرت اليابان إلى نشر قواتها نثراً لا يتلاءم مع رصانة الخطط العسكرية لمجرد الوصول إلى حقول البترول في جنوب شرقي آسيا وبالإضافة إلى ذلك كانت ندرة البترول من أهم العوامل التي اضطرت إسبانيا إلى الوقوف محايدة وبهذا ضمن الحلفاء حرية مرورهم في جبل طارق والاستفادة من المراكز البحرية في البحر المتوسط وإنزال جيوشهم في شمالي إفريقيا . وإذا حاولنا أن نلقى نظرة عامة على موقف دول المحور في هذه الحرب فائناً نجد أن ندرة البترول قد أثرت في انتاجها الحربي تأثيراً سيئاً ، فقد اضطرتهم إلى استخدام وسائل في الانتاج منخفضة الكفاءة واضطرتهم إلى الاقتصاد في عملياتهم الحربية

وقللت من سرعة نقل الوحدات العسكرية بين الجبهات المختلفة وتزيد هذه الحقيقة وضوحا عندما نعلم ان الطائرة العادية تستنفد حوالي $\frac{1}{4}$ كيلو جرام من البترول لكل قوة تعادل حصانا واحدا في الساعة ومعنى هذا ان الطائرة المقاتلة الحديثة التي تبلغ قوتها ٢٠٠٠ حصان تستخدم طنا (٥٠٠ كيلو جرام) في الساعة الواحدة، وهكذا فان غارة واحدة من التي كانت تستهدف لها برلين من انجلترا تشترك فيها ألف قاذفة قنابل تستهلك ١٢٠٠٠ طن من البترول واكتساح كبير تنهض به الطائرات المقاتلة على شمالي فرنسا مثل هذا الذي كان ينهض به الامريكيون من انجلترا يوميا وتشترك فيه ألف طائرة في كل مرة يتطلب مقدارا من البترول يتراوح بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ طن .

وبينما كان موقف المحور ضعيفا الى هذا الحد من ناحية الامدادات البترولية ، حتى يصرح الفيلد مارشال روميل قائد المانيا الاكبر « من الحقائق الثابتة أنه لا قيام لجيش ما لم يكن مطمئنا على حاجته من النخائر والمؤن والبترول لكي يتمكن من مواجهة الموقف ومواصلة القتال » وبينما كان موقف المحور ضعيفا هكذا كان موقف الحلفاء من هذه الناحية على درجة كبيرة من القوة .

وكان انتظام توينهم بالبترول قد مكن بريطانيا من السيطرة على البحار ومكن أمريكا من السيطرة على المحيط الهادى بصورة خاصة ومكن بريطانيا من التفوق في معركة الجو ، ومكن دول الحلفاء مجتمعة من قصف المانيا واليابان قسفا جويا ناجحا كما مكنهم من تسير قوات آلية ضخمة في شمالي افريقية ومن بعد ذلك في ايطاليا ثم في فرنسا ولكل هذه الاسباب قيل : (ان الحلفاء قد عاموا الى النصر في الحربين على بحر من البترول) فكان ترجيح انتصار الحلفاء راجعا الى هذا العامل الهام ، والا فكيف ينتصر المحور ، ومانيا الفقيرة في مواردها البترولية التي لا تسيطر على أية موارز خارجية تتكبد ٥ ملايين طن من البترول في أول حملة برية قام بها هتلر وهي حملته السريعة ضد بولندة وأيضا عندما دار القتال العنيف في روسيا على طول خط القتال من ليننجراد الى القرم فقد أن مقدار الزيت

التي يستخدم أسبوعيا أن ذاك حوالى نصف مليون طن وهذا المقدار تستخدمه القوات البحرية وحدها .

والحقيقة أن العالم لم يشهد حربا استنفدت من البترول مثلما استنفدت الحرب العالمية الثانية فزادت الكميات التي تنقل يوميا الى الجبهات مائة مرة عما كانت عليه في الحرب العالمية الاولى . وقد كان أقصى ما يستنفد يوميا من البترول في عام ١٩٤٥ مليون طن موزعة كما يلي :

بنزين للطائرات	١٠٠.٠٠٠ طن
بنزين للموتورات	٣٠٠.٠٠٠ طن
كيروسين	١٠٠.٠٠٠ طن
زيوت للوقود	٤٠٠.٠٠٠ طن
منتجات أخرى بما فيها الفاقد	١٠٠.٠٠٠ طن

ومن هنا ، ومن هذه الكميات الهائلة من البترول التي تستخدمها القوات المحاربة تتضح أهمية الموارد المضمونة من البترول لدى أية دولة تقوم على اشعال نار الحرب وقد ألقت الحربان العالميتان دروسا بليغة على الدول الكبيرة بصورة خاصة عن مدى أهمية البترول في الحرب اذ لم يعد في امكان أية دولة تقدم على حرب أن تتخذ قرارا حاسما قبيل أن تستوثق من أن في حوزتها من الموارد البترولية ما يكفل لها النضال الى أن تعاود السلام وهذه الحقيقة وعنها الدول المختلفة وفي طبيعتها الدول الكبرى وعلى هذا لم يكن عجيبا أن تلجأ هذه الدول تنهافت على حقول الزيت تهافتا منقطع النظر . وتسعى بكل وسيلة لتضرب حولها حصارا من النفوذ والامتياز .

واذا كانت استراتيجيية البترول في وقت الحرب على هذا القدر من الأهمية فإن استراتيجيته عندما يسود السلام لا تقل عنها أهمية بل قد تتفوق عليها خصوصا وأن البشرية تتطلع الآن في شوق الى فترة طويلة من السلام تلتئم فيها جراحها وازماتها النفسية وتعيش في وئام ومحبة .

واستراتيجية البترول في وقت السلم ترجع الى انه قد أصبح قاسما مشتركا في كل الصناعات الحديثة التي تقوم عليها اقتصاديات جميع الدول اشتراكية ، أو رأسمالية متقدمة أو نامية . فبعد ان كان البترول لا ينتفع الا بواحد من مشتقاته فقط وهو الكيروسين أصبحنا نرى مشتقاته لا يكاد يبلغها الحصر ومن أهم هذه المشتقات

- ١ - البوتاجاز : يستخدم كوقود .
- ٢ - البنزين : يستخدم كوقود للسيارات والطائرات وغيرها .
- ٣ - الكيروسين : وهو شائع الاستعمال في المنازل .
- ٤ - السولار والديزل : وهما وقودان في آلات الاحتراق الداخلي .
- ٥ - المازوت
- ٦ - زيوت التشحيم
- ٧ - الزيوت الطبية : مثل اليرافين والغازلين والفحم الطبى والمبيدات الحشرية وزيوت الزينة .
- ٨ - الأسفلت

بل اننا رأينا البترول يدخل في كثير من الصناعات التي لا يتصور الكثيرون انه يدخلها مثل الصابون والمطهر والورق وفي صنع بعض أنواع الغذائية وفي صنع اللطاط والاسمدة الكيماوية والاقمشة والمواد الكهربائية وكثير من الصناعات المعدنية وفي تبليط الطرق والسقوف وطلاء الأخشاب والجدران ثم في صناعة المفرقات ومن هنا تظهر لنا واضحة أهمية البترول في العصر الحاضر وببإلغ البعض في اظهار هذه الأهمية فيسمى هذا العصر « عصر البترول » والحقيقة أن هذه الأهمية قد تزايدت بسرعة ملفقة للنظر ، هذا من ناحية استخدامه في الصناعة اما من ناحية استخدام البترول كطاقة ، فاننا لو نظرنا الى الجدول التالى الذى يبين أهم مصادر الطاقة فى العالم لاتضح لنا مقدار هذه السرعة فى نمو استخدام البترول كطاقة محركة .

جدول لأهم مصادر الطاقة في العالم (بالنسبة المئوية)

المصدر	١٩١٣	١٩٣٥	١٩٤٨
الفحم	٧٤	٦٠	٥٥
البتترول	٦	٢٠	٢٨
القوى المائية	٢ر٤	٠٧	٠٧
الخشب	١٧ر٦	١٣	١٠

ومن هذا الجدول يتضح لنا أن نمو استخدام البتترول كطاقة كان على حساب مصدرين آخرين وهما « الفحم والخشب » أما القوى المائية فإن تطورها محدود بإمكانيات طبيعية معينة وقد بدأ هذا التحول من الوقود الصلب الى البتترول كوقود سائل منذ مطلع القرن العشرين أو على وجه التحديد منذ بداية الحرب العالمية الأولى فظهر الاتجاه الى تحويل السفن الى استخدام البتترول وقد بدأت بريطانيا فعلا بتطبيق سياسة تحويل سفن أسطولها من الفحم الى البتترول منذ سنة ١٩١٠ وما كانت تبدأ الحرب حتى كانت معظم بواخر الاسطول البريطاني قد تحولت فعلا فكان ذلك سببا مهما من أسباب تفوق الاسطول البريطاني على الاسطول الألماني خلال الحرب ثم بدأت الدول الأخرى تتبع خطوات بريطانيا في هذا التحول وقد ترتب على استخدام البتترول بدلا من الفحم في تسيير البواخر الاقتصاد في عدد العمال اللازمين لإدارة المرجل البخاري بقدر يتراوح ما بين $\frac{1}{3}$ إلى $\frac{1}{4}$ بالإضافة الى السرعة والمرونة في الحركة، فاستخدم البتترول في تسيير الباخرة يمكن البحارة من تغيير سرعة السير بسهولة أكبر وعلى نحو أسرع من البواخر التي تستخدم الفحم ، والوقت اللازم للبدء بالسير أقل بكثير في بواخر البتترول من بواخر الفحم ، كل هذه المزايا دفعت الى الاسراع في تحويل البواخر من الفحم الى البتترول في حدود البخار أولا ثم بعد ذلك من البخار الى المحرك ذي الاحتراق الداخلي (ديزل) .

هذا، بالإضافة الى أن القوة الحرارية الكامنة في البترول أكبر نسبيا من القوة الحرارية الكامنة في الفحم والنسبة بين الاثنين تتحدد بحوالي (٥ : ٣) وهذه ترتفع الى أكثر من ذلك في بعض المشتقات كالبنزين مثلا وكذلك فإن الفحم لا يزال مادة يتزايد طلبها ويرتفع سعرها برغم حلول البترول محله نظرا للنقص المستمر في مناجمه .

النسبة المثوية للبواخر بحسب حمولتها

السنة	١٩١٤	١٩٢٩	١٩٣٨	١٩٤٨
الفحم			٤٧	٢٢ر٥
البترول	٣ر٥	٣٩	٥٣	٧٧ر٥
ومنه البخار	٣	٢٩	٣٠	٥٦
ديزل	٥ر	١٠	٣٣	٢١ر٥

تلك هي استراتيجية البترول بالنسبة لمصادر الطاقة التقليدية القديمة ولعل من الواضح أن المستقبل في صف البترول بالنسبة لهذه المصادر ولكن العالم قد فتح عينيه أخيرا ومنذ الحرب العالمية الأخيرة على طاقة أخرى جديدة فاقت في قوتها وفي إمكانيات استغلالها كل المصادر السابقة بما فيها البترول ألا وهي الطاقة الذرية ، فما مدى استراتيجية البترول بالنسبة لهذه الطاقة الطارئة ؟

اختلفت آقوائ الباحثين في هذه الناحية فيقول الدكتور سيد نوفل : « وقد ثبت من الدراسات العلمية الحديثة أن الذرة لن تهدد البترول فضلا عن أن احتياطيه مهدد بالنضوب في نهاية القرن العشرين ، فكان الخطر على مركز البترول الاستراتيجي لن يأتيه من منافسة الطاقة الذرية له وإنما سوف يأتيه من ناحية نضوب الاحتياطي الموجود منه في العالم ، ومن هذه الزاوية بالذات يمكن أن نلقي نظرة على استراتيجية بترولنا العربي فيقول مستر كوينسي رايت في خطابه الذي ألقاه في مؤتمر شئون الشرق الأوسط

بواشنطن يوم ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٩ : « قد يقال ان عصر الزيت قد مضى وحلت محله الطاقة الذرية الا أن ذلك حتى لو تحقق لن يقلل من أهمية الشرق الاوسط أو يثنى الدول الصناعية منه وسيظل دائما قبلة الانظار » وترجع هذه الأهمية الى أن البترول يؤلف المادة الأولى للاقتصاد والحضارة المعاصرة كما يؤلف الدعامة الأولى للحرب والى أن بترول البلاد العربية يمثل الكميات الضخمة لتمويل العالم والاحتياطي الأعظم له وكان هذا الاحتياطي الضخم من البترول بالإضافة الى أن الحقول العربية بموقعها الممتاز « فهي تقع عند ملتقى قارات ثلاث : أوروبا وإفريقيا وآسيا » وهذا العامل سهل الى حد كبير توزيع البترول العربي على هذه القارات بتكاليف منخفضة نسبيا .

كل هذا كان سببا في الصراع الهائل الذي يدور في عالمنا العربي بين الدول الكبرى للسيطرة على موارده البترولية هذا الصراع الذي سنفصل الحديث عنه في الفصول التالية والذي يهمني هنا هو مناقشة المركز الاستراتيجي للبترول العربي بالإضافة الى المركز القوي الذي يحتله بترولنا العربي بالنسبة للبترول العالمي فيما يختص باحتياطياته الهائلة فان كثيرا من الباحثين بدؤوا من الآن يقرعون أجراس الخطر لقرب نضوب هذا المورد الهائل نظرا للاستهلاك المتزايد باستمرار فقد كتب بير روندو في صحيفة لأكروا الفرنسية يوم ٢٠ من مارس سنة ١٩٦٠ مقالا طويلا بعنوان : « البترول العربي في خطر » فذكر أن العصر الذهبي لبترول العرب مهدد بالزوال وان منطقة الصحراء ستقدم البترول الى الاسواق الأوروبية في العامين القادمين وان الاتحاد السوفيتي سيصدر بتروله الى الاسواق العالمية وان الزيادة في حصيلة الكويت والعربية السعودية من البترول كانت غير مذكورة في العامين الآخرين في حين كانت الزيادة ملحوظة في غيرهما ، كما تبين من احصاءات انتاج البترول في الشرق الاوسط لعامي ١٩٥٨/١٩٥٩ .

والحديث عن المنافسة بين البترول العربي وبترول الجزائر الذي تزايد انتاجه في الفترة الأخيرة وبترول الاتحاد السوفيتي له مكان آخر في هذا البحث ولكن ما نخلص اليه الآن هو أن البترول العربي لا يزال الى الآن متمتعا بمركز استراتيجي ممتاز بالنسبة

لاحتياطيه أولا ولانتاجه المتزايد ثانيا الا ان مستقبل هذا البترول يتطلب تأملا وعملا ايجابيا مشتركا من الدول العربية جميعا حتى يمكن تأمين مستقبل هذا البترول والاستفادة من العائدات الضخمة التي تنهال في الوقت الحاضر على الدول العربية المنتجة بما يعود بالخير على شعوبها .

البترول العالمي

بعد ان يتتافى الفصل السابق الاهمية الحيوية للبترول كمصدر للطاقة وكمادة صناعية من الدرجة الاولى نحاول ان نتبين الان مدى تغفل هذه المادة في الاقتصاد العالمي الحديث وأن نضع كل دولة من الدول المنتجة في موضعها الصحيح لانتاج البترول واستهلاكه وتصريفه ، وحتى نصل الى هذا الغرض ينبغي أن نقف قليلا عند الكلمة التي قالها ويلسون بهذا الصدد « ان قوة أية أمة تعتمد على احتياطيها من البترول » فالامم تقدر أهمية البترول التي تتزايد مع تحسن رخائها الاقتصادي والصناعي بصفة خاصة وقد أصبحت هذه الاهمية حيوية في السنوات الاخيرة فقد تطور انتاج البترول تطورا هائلا نتيجة للتقدم الصناعي الذي احرزته الامم ولارتفاع مستوى الشعوب وتحسن أساليب صناعة الزيت . فبعد ان كان الانتاج لا يزيد على ٧١,٠٠٠ طن في ١٨٥٧ - ١٨٦١ بلغ اليوم نحو ٩٠٠ مليون طن وبين هذين التاريخين نجد أن مركز القوى بالنسبة للانتاج البترولي واستهلاكه قد انتقل الى مناطق جديدة ففي سنة ١٩٤٠ كانت أغنى مناطق العالم بالزيت تمتد في شمال وجنوب وشرقي بحر الانتيل بين كنساس وبيرو بالقارة الامريكية ، أما اظهر الجهات المنتجة فهي الولايات المتحدة وفنزويلا وبيرو والارجنتين وقد بلغ معدل انتاج هذه المنطقة في عام ١٩٤٣ اربعة اخماس الانتاج العالمي بأكمله وتليها في الاهمية آسيا الغربية وبلاد العرب واقليم القوقاز وتنتج حوالي ١٦ ٪ من الانتاج الدولي وتأتي في المرتبة الثالثة منطقة شرقي آسيا وقد انتجت جزر الهند الهولندية (أندونيسيا) ٨ ملايين طن في سنة ١٩٤٣ .

وبالمثل يمكن أن يقال عن الاستهلاك البترولي ففي عام ١٩٣٥ نجد أن ٥٣٪ من الزيت استنفد في أوروبا و ١٩٪ في الشرق الأوسط و ١٨٪ في الأمريكتين و ١٠٪ في افريقية ، وفي عام ١٩٤٦ تبدلت الأمور فصار ٤٥٪ في أوروبا و ٢٦٪ في الأمريكتين و ٢٢٪ في الشرق الأقصى و ٧٪ في افريقية ومن هذا يتضح أنه قبل وحتى نشوب الحرب العالمية الثانية كانت أوروبا والدول الصناعية في شمالي أمريكا تلتهم ٧١٪ من زيت العالم ولكن ميزان القوى في الانتاج والاستهلاك أخذ فعلا - منذ ذلك الحين - في التحول الى مناسط جديدة .

ولو حاولنا أن نترك هذه السنوات المبكرة في عمر الانتاج البترولي لنستعرض مركز البترول العالمي في السنوات الأخيرة ليتبين لنا مدى التطور في الإنتاج البترولي ، فاننا سنجد صناعة البترول في سباقها مع الزمن وقد سبقت الاحتياجات الفعلية على أساس المعدلات الحالية للاستهلاك العالمي بمقدار الربع تقريبا فالعدل الحالي للإنتاج العالمي من الزيت الخام لا يتجاوز ٢٤ مليون برميل يوميا في حين يبلغ ما يمكن انتاجه من حقول البترول المنتجة نحو ٣٠ مليون برميل ويرجع السبب الى أن انتاج الزيت الخام يتحدد بمعدل الطلب مضافا اليه هامش محدود يعادل احتياجات التخزين للطوارئ واذا أخذنا مثلا على ذلك الولايات المتحدة فاننا نجد أنها تستطيع أن تنتج ١٠٩٠٠٠٠٠ برميل يوميا ولكن متوسط انتاجها اليومي في عام ١٩٦٠ لم يتجاوز ٩٤٥٠٠٠٠ برميل أي ما يعادل ٨٧٪ من الطاقة الكاملة ولولا القيود الشديدة التي تفرضها الحكومة الأمريكية على واردات البترول لانخفض معدل انتاجها الى حد كبير في وجه منافسة بترول المناطق الاخرى التي لا تمثل تكاليف الانتاج فيها سوى جزء صغير مما يتكلفه انتاج الخام الأمريكي .

وعلى الرغم من ذلك فإن الانتاج العالمي يتزايد باستمرار وكان من المقرر أن يبلغ انتاج الخام العالمي خلال ١٩٦١ حوالى ١١٢٠ مليون طن والواقع أن نسبة الزيادة في الانتاج خلال عام ١٩٦١ تتمشي مع المتوسط العام للزيادة منذ عام ١٩٥٠ و يبلغ ٧ ٪ سنويا مما أدى الى مضاعفة الانتاج العالمي خلال فترة السنوات العشر الاخيرة من ٥٢٣ مليون طن عام ١٩٥٠ الى حوالى ١٠٥١ مليون طن عام ١٩٦٠

وبمقارنة الانتاج العالمى لسنة ١٩٦٠ (١٠٥١ مليون طن متري)
 بانتاج عام ١٦٥٩ البالغ ٩٧٨ر٤ مليون طن نجد ان الزيادة البالغة
 ٧٢٥ مليون طن قد ساهم الشرق الاوسط فيها بنحو ٣٤١ر٨ مليون
 طن وكتلة الدولة الشرقية بنحو ٢٠٦ مليون طن ، وافريقية ٦٨
 مليون طن معظمها من الجزائر وأمريكا اللاتينية ١٦ مليون طن معظمها
 من بلدان أمريكا الجنوبية ثم أوروبا الغربية ١٦ مليون طن فالشرق
 الاقصى ٥١ مليون طن وأخيرا أمريكا الشمالية ١ مليون طن وهكذا
 يثبت ما أشرنا اليه من أن الزيادة في نمو الانتاج البترولى تحولت
 الى المناطق الحديثة وأن مركز الانتاج العالمى للزيت شرع في
 الانتقال ، وكان هذا المركز قائما في المنطقة الكاربية في الدنيا
 الجديدة أما الآن فان الدكتور جوليارد وهو أول رجال الحكومة
 الامريكية المشتغلين بشئون الزيت يرى ان هذا المركز سيمضي
 في الانتقال الى الشرق الاوسط حتى ترسخ قلمه فيه رسوخا
 وطيدا .

الاستغلال :

واذا خطونا الى الامام خطوة أخرى لنحاول ان نستقرى
 الاحصاءات الموجودة بين أيدينا عن الانتاج العالمى للبترول في النصف
 الاول من عام ١٩٦١ ويبلغ ٥٤٨ر٧ مليون طن بزيادة قدرها ٣٤
 مليون طن أى ما يوازي ٦٧ ٪ عن المدة نفسها من عام ١٩٦٠ فاننا
 نجد بصفة مبدئية أن المناطق التى ساهمت في هذه الزيادة هي :

مقدار الزيادة

الشرق الاوسط	١٢ مليون طن
كتلة الدول الشيوعية	١٠ ملايين طن منها ٩ ملايين طن من الاتحاد السوفيتى
الجزائر	٥ ملايين طن
الارجنتين	٢ مليون طن
كندا	٢ مليون طن
فنزويلا	١٥ مليون طن
دول أخرى	١٥ مليون طن
المجموع	٣٤

هذا عن مساهمة المناطق المختلفة في زيادة الانتاج أما الارقام التي وصل اليها بالفعل الانتاج البترولي في مختلف مناصق العالم في النصف الاول لسنة ١٦٦١ فتدنا على عدة حقائق منها أن فنزويلا تخطت للاتحاد السوفيتي عن المركز الثاني في قائمة الدول المنتجة بعد احتفاظها بهذا المركز سنوات طويلة إذ بلغ انتاجها عام ١٦١٠ (١٤٧٨ مليون طن) مقابل (١٤٧٩ مليون طن) للاتحاد السوفيتي وتشير ارقام النصف الاول من عام ١٦٦١ إلى أن روسيا قد تيمت اقدامها في المركز الذي كسبته . وكانت فنزويلا تتوقع زيادة سنوية في انتاجها بمتوسط ٤٪ خلال السنوات الاربع التالية وبلغت الزيادة بالفعل في عام ١٩٦٠ نحو ٥٪ عن انتاج ١٩٥٩ ، ومع ذلك لم يحقق انتاجها في النصف الاول من عام ١٩٦١ الا زيادة قدرها ٢٪ عن انتاج السنة المقابلة من عام ١٩٦٠ ولعل ذلك يرجع الى ضغط القيود الامريكية على تدفق خام فنزويلا الى موانئ الولايات المتحدة يضاف الى ذلك انخفاض صادراتها الى الأرجنتين نتيجة لارتفاع انتاج الحقول الأرجنتينية فضلا عن فقدان السوق الكوبية بأكملها على أثر امتناع الشركات الامريكية والبريطانية عن تقبل كميات من الخام الروسي للتكرير في معامل كوبا وما تلا ذلك من تأميم صناعة البترول في كوبا وترجع القيود التي تفرضها الحكومة الامريكية على واردات الخام والمنتجات الى رغبتها في انقاذ شركاتها المحلية من خطر منافسة الخام الاجنبي نظرا لارتفاع تكاليف انتاج بترولها ، وذلك برغم ما تدعيه أمريكا من حرية المنافسة في أسواقها ، وفي المنطقة المنتجة للبترول في نصف العالم الغربي نجد ان انتاج خام كندا كان من انقدر له أن يبلغ ٣١٥ مليون طن عام ١٩٦١ وأن يواصل الانتاج ارتفاعه حتى يبلغ ٣٩٥ مليون طن عام ١٩٦١ نتيجة لزيادة صادرات كندا الى جارتها الولايات المتحدة التي تتعرض لضغط سياسي مستمر من جانب الحكومة الكندية لتقبل المزيد من البترول ، ومن الدول المنتجة للبترول أيضا في نصف العالم الغربي « المكسيك » وتنتهج الحكومة المكسيكية سياسة بترولية جديدة ترمي الى موازنة الانتاج المحلي مع الاستهلاك الذي يقتضى العمل على زيادة معدل الانتاج والتوسع في استعمال الغاز والجازولين الطبيعي وقد لوحظ تناقص صادرات الخام المكسيكي في الاعوام الاخيرة يقابل ذلك توقف في الواردات ، ولسياسة

الاكتفاء الذاتي التي تحاولها الأرجنتين ارتفع انتاجها من (١٥ مليون طن عام ١٩٥٨ الى ٩١ مليون طن عام ١٩٦٠) ومن المقدر ان يكون المعدل بلغ ١٢ مليون طن في عام ١٩٦١ انماضي وبهذا يصبح انتاجها للحلي كافيا للوفاء بنحو ٩٠ ٪ من احتياجاتها .

وفي نصف الكرة الشرقي نجد ان دول الكتلة الشرقية بلغ مجموع انتاجها ١٦٧ مليون طن عام ١٩٦٠ مقابل ١٤٢٦ مليون طن عام ١٩٥٩ ، ويأتي الجانب الاكبر من انتاج كتلة الدول الشرقية من الاتحاد السوفيتي الذي يحقق انتاجه طفرات كبيرة من عام لآخر من ١١٢ مليون طن عام ١٩٥٨ الى ١٢٩٥ مليون طن عام ١٩٥٩ . ثم ١٤٧٩ مليون طن عام ١٩٦٠ . ومن المنتظر ان يبلغ انتاجه لعام ١٩٦١ حوالي ١٦٤ مليون طن وهو رقم قياسي جديد وعلى اساس ارقام برامج التنمية الصناعية سيبلغ الانتاج الروسي ٢٤٠ مليون طن عام ١٩٦٥ وستحدث عن اثر الزيادة في الانتاج البترولي للاتحاد السوفيتي في تسويق البترول العالمي عامة وبترول الشرق الاوسط وخاصة في مكان آخر . وفي نطاق الكتلة الشرقية نجد ان انتاج رومانيا ما زال جامدا عند مستوى واحد منذ عدة سنوات وقد بلغ في عام ١٩٦٠ أقل قليلا من ١١٥ مليون طن مقابل (٧٤ مليونا) عام ١٩٥٩ .

وفيما يختص بالانتاج البترولي في منطقة الشرق الاوسط فله حديث طويل ويهنا هنا أن نتحدث عن انتاج البترول في ايران باعتبارها احدي الدول الهامة في الانتاج البترولي في الشرق الاوسط . باعتبارها دولة غير عربية فقد انتجت ايزان ٥٢ مليون طن عام ١٩٦٠ مقابل ٤٥٦ مليون طن عام ١٩٥٩ وبلغ انتاجها في النصف الاول من عام ١٩٦١ - ٢٨٤ مليون طن وذلك برغم النزاع الذي حدث في اوائل العام بين ايران والعراق بشأن عمليات ارشاد السفن ورسوها في شط العرب مما سبب تعطل الشحن فترة قصيرة وبالنسبة لمنطقة الشرق الاقصى فان اندونيسيا هي كبرى الدول المنتجة للبترول في هذه المنطقة اذ انها تساهم باكثر من ٦٦ ٪ من مجموع انتاجها في المنطقة اذ بلغ انتاجها عام ١٩٦٠ حوالي ٢٠٥ مليونا من مجموع انتاج المنطقة البالغ ٢٧٠ مليون طن « وقد حقق انتاج الشرق الاقصى زيادة سنوية تتراوح

بين ١ و ١٠٪ خلال السنوات الثلاث السابقة ولكن انتاج النصف الاول من عام ١٩٦١ الذي لم يتجاوز « ١٣١ مليون طن يشير الى حدوث هبوط خفيف في الانتاج واخيرا يمكننا أن نقف قليلا عند انتاج دول أوروبا الغربية الذي بلغ بالنسبة لها مجتمعة في النصف الاول من عام ١٩٦١ - ٧٨ مليون طن وينتظر أن يكون انتاج عام ١٩٦١ بأكمله قد بلغ ١٥٦ مليون طن مقابل « ١٤٩ مليون » عام ١٩٦٠ و ١٣٣ مليون طن عام ١٩٥٩ وجملة ما تنتجه أوروبا الغربية من الزيت الخام لا يمثل سوى نسبة تقل عن ١٠٪ من احتياجات المنطقة .

الاستهلاك البترولي العالمي وتسويقه :

مما لا جدال فيه أن العالم بأسره يمثل سوقا واحدة للبترول سواء كان في حالته الخام أو كان في شكل منتجات مكررة تامة الصنع ، وإذا استثنينا الحركة المحلية للزيت الخام والمنتجات داخل المناطق المنتجة والمناطق المستهلكة وجدنا أن أكثر من ٤٠٪ من جملة الانتاج العالمي قد تم نقله من مناطق التصدير الى مناطق الاستهلاك خلال عام ١٩٦٠ ، ولو خصصنا انتاج الولايات المتحدة بعد استبعاد صادراتها من جملة الانتاج العالمي لوجدنا أن الكميات المنقولة من مناطق التصدير الى أسواق الاستهلاك تمثل ٨٠٪ من جملة الانتاج، هذا وقد بلغت الكميات المنقولة على النحو المتقدم خلال عام ١٩٦٠ جوال ٤٥٠ مليون طن منها ٣٠٥ مليون طن من الزيت الخام ولو حاولنا أن نتبين الخط الذي تتخذه حركة البترول العالمية فلا مفر من أن نلقى نظرة على جدول يقارن بين انتاج نصف الكرة الشرقي والغربي لتبين أيهما يزيد انتاجه .

نصف الكرة الغربي نصف الكرة الشرقي المجموع

١٩٥٨	٥٢٨١	٣٧٩٨	٩٠٧٩
١٩٥٩	٥٥٩٢	٤١٩٢	٩٧٨٤
١٩٦٠	٥٦٦٣	٤٨٤٤	١٠٥٠٠
١٩٦١ النصف الاول	٢٨٨٥	٢٦٠٢	٥٤٨٧

وقد تفترض النظرة المتعجلة أن نصف الكرة الغربي باعتبارها

المنطقة التي ما زالت متفوقة في الإنتاج حتى الآن هو الذي تبدأ منه حركة البترول العالمية ولكن الجميع غير ذلك ، إذ أن نصف الكرة الشرقي ما زال هو المنطقة التي يفيض إنتاجها البترول عن حاجتها لبقلة استهلاكها المحلي وما زال نصف الكرة الغربي هو المنطقة التي يقل إنتاجها عن احتياجاتها نظرا لضخامة صناعتها وتحديد اثر فان مناطق التصدير الرئيسية هي الشرق الاوسط والبحر الكاريبي والشرق الاقصى ويمثل الزيت الخام الجانبي الاعظم من صادرات الشرق الاوسط البترولية لما يمثل نحو ثلثي صادرات الشرق الاقصى واقل قليلا من نصف الصادرات يأتي من منطقة البحر الكاريبي ، هذا بينما نجد أن مناطق الاستيراد نتصدرها أوروبا الغربية التي يمثل الزيت الخام أكثر من ٨٠٪ من وارداتها البترولية وتليها الولايات المتحدة التي يمثل الزيت الخام ٥٦٪ من وارداتها البترولية .

تلك هي الحركة الاستهلاكية والتسويقية للبترول العالمي ولنا عودة الى الحديث عن البترول الخام والمكرر في العالم ولكننا يجب أن نتحدث الآن وقبل أن نختم هذا الفصل عن مركز البترول العالمي من حيث احتياطياته ومدى سده للحاجات المستقبلية للعالم ولو رجعنا قليلا الى التقديرات التي كانت موجودة قبل سنة ١٩٥٠ فإننا نجد أن احتياطي البترول الخام في العالم قدر بما يتراوح بين ١٠ و ١١ مليار متر مكعب موزعة كما يلي :

النسبة المئوية لاحتياطي العالم	ملايين الامتار المكعبة	
٢١٪	٣٤٢٠	الولايات المتحدة
١١٪	١٢٠٠	منطقة الكاريبي
٤٤٪	٤٧٧٠	الشرق الاوسط
١٪	١٤٠	الشرق الاقصى
١٣٪	١٧٢٠	جهات أخرى

وكان من المقرر أيضا أن يكفي هذا الاحتياطي العالم لمدة ٦٠ عاما بمعدل الاستهلاك العالمي الموجود في سنة ١٩٥٠ وقدر الخبراء أيضا حين ذاك أنه حتى لو زاد الاستهلاك العالمي بنسبة ٥٠٪ عما

كان عليه الحال فان الموارد الموجودة للبترول ستكفي العالم لمدة ٤٥ عاما وان العالم لن يحرم الزيت قبل سنة ٢٠٠٠ أما بالنسبة للتقديرات الحديثة لاحتياطي البترول في العالم فقد نشرت منذ أكثر من عامين تقديرات للخبير الجيولوجي ل. ج. ويكسي الذي كان الى عهد قريب كبيرا للجيولوجيين بشركة ستاندرديجرسي وتتلخص تقديرات الخبير المذكور في أن التراكييب الجيولوجية الموجودة في مختلف أنحاء العالم تحوي كميات من البترول والغاز توازي ٢٣٠٠ مليون برميل يمكن استخراجها بالوسائل العلمية المعروفة حاليا وذكر أن كميات البترول السائل التي يمكن استخراجها في مناطق البر والبحر بوسائل الانتاج الأولية موزعة على النحو التالي :

٨٥ مليون برميل في كندا
٢٧٠ مليون برميل في الولايات المتحدة
٢٠٠٠ مليون برميل في بقية أنحاء العالم

ومن هذه الكميات بلغ ما تم انتاجه حتى الآن مائة بليون برميل من البترول والغاز الطبيعي أما الكميات التي يمكن الحصول عليها بوسائل الانتاج الثانوية فقد قدرها ويكسي بحوالي ١٥٠٠ بليون برميل من البترول و ١١٠٠ بليون برميل من الزيت الذي تحويه رمال الغاز الطبيعي وما يوازي ١٠٠٠ بليون برميل من الغاز الطبيعي وعليه فان مجموع الاحتياطي سواء في ذلك ما تم اكتشافه وما لم يكتشف بعد يبلغ طبقا لتقدير د. ويكسي نحو ٥٥٠٠ بليون برميل من البترول ومن ناحية أخرى فان الاحتياطي العالمي الثابت من الزيت الخام يقدر بـ ٣٦٨٧٥٣ مليون طن أي ما يعادل ٣٦ ضعفا للاستهلاك العالمي عام ١٩٦٠ والتوزيع التقريبي لهذا الاحتياطي بين مختلف مناطق العالم كما يلي :

الشرق الاوسط	٪٦٠
امريكا الشمالية	٪١٥
كتلة الدول الشيوعية	٪١٠
منطقة البحر الكاريبي	٪ ٧
مناطق أخرى	٪ ٨
المجموع	٪١٠٠

وإذا أخذنا في اعتبارنا الزيادة السنوية للاستهلاك العالمي يتبين لنا ان الاحتياطي العالمي على ضخامته لا يكفي للوفاء بحاجة البشر لاكثر من (عشرين عاما) ومن ثم كانت الجهود المتصلة للكشف عن مورد جديدة توازي ائوارد الحالية على الاقل حتى يمكن المحافظة على الاحتياطي العالي مع سد حاجة الاستهلاك العالمي حتى عام ١٩٧٥ مما يحقق النسبة المصطلح عليها الآن بين الاحتياطي والانتاج وهي ١٥ : ١ وفى هذا البحث نجد الاحصاءات عن كل من الانتاج والاستهلاك والاحتياطي في العالم ولكن قبل ان نختم هذا الفصل يجب ان نقول كلمة أخيرة فيما يختص بموقف الشرق الاوسط الذى يمثل احتياطيه من البترول حسب التقديرات الاخيرة ٦٠ ٪ من الاحتياطي العالمي فلا شك ان هناك أكثر من سؤال يجب ان يوضع فى الاعتبار فهذا الاحتياطي الكبير ماذا أعمدنا له من المشروعات حتى يستفيد منه الشعب العربى ليس فى الوقت الحاضر فقط ، ولكن فى المستقبل البعيد أيضا ؟ وهذا الاحتياطي الكبير أيضا مهدد بالنفاد ورغم ضخامته النسبية فماذا أعدت الدول العربية من خطط ومشروعات لمواجهة اللحظات التى ينفد فيها المعين المتدفق من هذا الذهب والثرى يعتبر المورد الوحيد لخزائن بعض هذه الدول ؟ تلك الاسئلة وأمثالها يجب ان تكون ماثلة فى ذهن كل عربى عندما نتحدث عن احتياطينا الضخم من البترول وسنحاول ان نبحث عن أجوبة لهذه الاسئلة فيما يلى من الفصول .

انتاج الخام العالمى بالآلاف الاطنان المترية

الدولة	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	النصف الاول من ١٩٦١
نصف الكرة الغربى				
أمريكا الشمالية	٣٣.١٢١	٣٤٧.٧٣	٣٤٧.١٢١	١٧٣٢.٠٠
الولايات المتحدة	٢٢٢٨٣	٢٤٨٧٥	٢٥٨٢٧	١٥١٥٠
كندا	٣٥٢٤٠٤	٣٧١٩٤٨	٣٧٢٩٤٨	١٨٨٣٥٠
المجموع				

البوالة	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	النصف الاول من ١٩٦١
امريكا اللاتينية				
فنزويلا	١٣٨٨٣٦٦	١٤٦٥٧٣	١٤٧٨١٣	٧٥٢٩٠
كولومبيا	٦٦٣١	٧٥٨١	٧٩١٤	٣٧٨٦
قرينيداد	٥٣٤٢	٥٩٠٤	٦١٢٩	٣٣٠٠
نوبيا	٤٩	٢٧	٢٠	٨
المجموع	١٤٠٠٣٨٨	١٦٠٠٨٥	١٦١٨٧٦	٨٢٣٨٤
دول اخرى				
المكسيك	١٣٣٣١	١٣٧١٦	١٤١٣٠	٧٣٠٠
الارجنتين	٥١١٤	٦٣٥٠	٩١٤٦	٦٠٠٠
البرازيل	٢٤٧٣	٣٠٨٣	٣٨٧١	٢٢٠٠
بيرو	٢٥١٥	٢٣٧٧	٢٥٩٩	١٤٠٠
شيلي	٧٢٦	٨٣٧	٩٤٥	٥٢٨
بوليفيا	٤٥٠	٤١٣	٤١٥	١٩٠
اكوادور	٤٠٦	٣٦٣	٣٦٤	١٩٠
المجموع	٢٥٠١٥	٢٧١٣٩	٣١٤٧٠	١٧٨٠٨
نصف الكرة الشرقى				
الشرق الاوسط				
الكويت	٧٠٢١٧	٦٩٥٣٣	٨١٨٦٣	٤١٥٥٠
السعودية	٥٦١٢٨	٥٤١٦٢	٥٤١٦٥	٣٤٧٤٠
ايران	٤٠٥٩٠	٤٥٦٣٠	٥٢٠٥٠	٢٨٤٠٠
العراق	٣٥٦٧٠	٤١٧٣٠	٤٧٥٠٠	٢٣٦٥٠
قطر	٨٢٢٢	٧٩٩٣	٨٢١٢	٤١٦٢
المنطقة المحيطة	٤٢٥٨	٦٠٥١	٧٢٨٤	٤٠٠٠
الجمهورية العربية المتحدة	٣١٦٥	٣٠٧٦	٣٢٥٦	١٧٠٠
البحرين	٢٠٣٥	٢٢٥٣	٢٢٥٧	١١٣٠
تركيا	٣٢٨	٣٧٢	٣٥٣	١٨٠
فلسطين المحتلة	٨٩	١٢٨	١٢٨	٦٥
المجموع	٢٢٠٧٠٢	٢٣٠٩٢٨	٢٥٧٠٦٨	١٣٩٥٧٧

الدولة	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	التصنيف الاول من ١٩٦١
البريكية				
الجزائر	٤٢٩	١٣٠٣	٨٥٤٨	٧٩٠٠
نيجيريا	٢٦٥	٥٧٠	٨٧٨	٧٠٠
جا بون والكونغو				
الفرنسية	٥٠٥	٧٥٣	١٦١	٤٣٩
المغرب	٧٥	٩٤	٩٢	٤٥
الجزولا	٥١	٥٠	٦٦	٣٥

أهمية بترول الدول العربية

تزايدت أهمية البترول الناتج من الدول العربية تزايداً كبيراً في السنوات الأخيرة ومازال هذا المركز الذي وصل اليه البترول العربي يتدعم عاماً بعد آخر وترجع أهمية البترول العربي الى عوامل عدة منها زيادة كميته ووفرة احتياطييه وانخفاض أسعاره وقربه من الاسواق المستهلكة وتضاعف أهميته بالنسبة للمستقبل. وما يسببه مرور الزمن من نقص دائم لمصير البترول الامريكي ولم يكن اكتشاف البترول في البلاد العربية حديث عهد فقد اكتشف البترول في العراق منذ زمن بعيد ويرجع أيضاً الى زمن الفراعنة الذين استخدموه في عمليات التحنيط ولئن البترول العربي لم يثر اهتمام العالم الحديث الا قبل بداية هذا القرن بقليل وذلك عندما بدأت الآلية الحديثة تستخدم البترول مصدراً للطاقة المحركة اللازمة لها وإذا نظرنا نظرة تفصيلية للعوامل التي أدت الى بلوغ البترول العربي هذا القدر من الاهمية فاننا نجد انه :

اولاً : أهمية البترول العربي بالنسبة لاحتياطياته :

ذكرنا فيما سبق أن التقديرات الحديثة للاحتياطي الموجود من البترول في الشرق الاوسط تبلغ ٦٠٪ من احتياطي البترول في العالم وعرفنا أن هذا الاحتياطي قد تزايدت قيمته بتزايد الاكتشافات البترولية الحديثة في مختلف المناطق العربية ففي سنة ١٩٤٧ كان من المقدر أن ٤٢٪ من احتياطي العالم يكمن في تربة الشرق الاوسط وبالمقارنة بين انتاج البترول واحتياطييه في الشرق الاوسط نتضح لنا ضالة نسبة الانتاج بالمقارنة الى الاحتياطي ففي سنة ١٩٥٥ مثلاً كان انتاج الشرق الاوسط هو ٢١٫٢٪ من انتاج العالم ونقصت النسبة برغم ازدياد كميته المطردة في عام ١٩٥٧ الى ٢٠٪ ثم عاد فزاد في عام ١٩٥٨ الى ٢٣٫٥٪

وعلم استقرار هذه النسبة يدل على اثر العوامل المتسببانية في هذا الميدان ، لكن تقديرات الاحتياطي في الشرق الاوسط تضاعف وتقرض له السيادة في المستقبل وفي هذا المعنى ايضا يقول الدكتور محمد جواد العبوسي في كتابه البترول في الدول العربية " ان اهمية الاحتياطي في الشرق الاوسط ازدادت بتوسيع الشركات في البحث عن الحقول ومن المؤكد ان الاحتياطي المؤكد من البترول الموجود تحت تربة البلاد العربية ستزداد كميته في المستقبل زيادة كبيرة كلما تقيمتم الشركات في اعمالها الكشفية وهذا الاحتياطي يحتل في الواقع مكانة ممتازة بين احتياطي الدول الاخرى وهو يمثل أكبر نسبة تحتوي عليها منطقة بترولية في العالم " .

فالولايات المتحدة التي كانت تعتبر حتى عهد قريب اغنى منطقة بترولية في العالم كله ، أصبحت تأتي من بعيد في الدرجة الثانية بعد البلاد العربية ففي سنة ١٩٥٣ قدر احتياطيها المحقق بحوالي (٣٨.٩٦ مليون طن) وهذا يمثل ٢٤٥ من مجموع احتياطي العالم وحتى لو اضعفنا الى هذا الاحتياطي الاحتياطي الموجود في فنزويلا - وهي ثالثة منطقة بترولية في العالم بعد البلاد العربية والولايات المتحدة الامريكية فان مجموعها لا يتجاوز (٥١٩.٠١ مليون طن اي ما يعادل ٣٣.٤ ٪ فقط من مجموع الاحتياطي في العالم وهذا اقل بكثير من الاحتياطي العربي . وتوزع هذه الكمية من الاحتياطي على البلدان العربية بنسب متفاوتة :

الدولة	النسبة للاحتياطي العربي	النسبة للاحتياطي العالمي
الكويت	٣٧١ ٪	١٥٧ ٪
للمملكة العربية السعودية	٣٧ ٪	١٥٦ ٪
العراق	٢٢٢ ٪	٩٤ ٪
قطر	٢٥ ٪	١٠٥ ٪
البحرين	٧ ٪	٣ ٪
الجمهورية العربية المتحدة	٥ ٪	٢ ٪

وفي هذا المجال تأتي الكويت والمملكة السعودية في المقام

تليهما العراق ، ويهنا هنا أيضا أن ناتى برأى لأحد الكتاب الفرنسيين «بيير روندو» الذى يقول «يشكل انتاج الشرق الاوسط البالغ ٧٩ مليون طن أى ٢٠٪ من انتاج العالم فى عام ١٩٥٧ وقد ارتفعت هذه النسبة الى ٢٨٪ فى النصف الاول من عام ١٩٥٨ ولكن هذا لا يعد شيئا اذا ما قيس بالاحتياطى البالغ أكثر من ٢١ مليار طن والذى يؤلف ٨٠٪ من احتياطى العالم بأسره ، وهذا التقدير الذى أتى الكاتب الفرنسى به يدلنا على مدى الاهتمام الذى يبديه الغرب نحو الثروة الكامنة فى تربتنا العربية .

لانيا : أهمية البترول العربى بالنسبة لوفرة الانتاج :

مما ذكر فيما سبق يتضح لنا أن بترولنا العربى قد اكتسب أهميته الاولى من احتياطيه الضخم أكثر مما اكتسبها من وفرة انتاجه وإن كان هذا لا يقلل أبدا من أهمية هذا الانتاج الذى طفر طفرات واسعة فى سنوات قليلة حتى أصبحت منطقة الشرق هى ثانياسة المناطق المنتجة فى العالم وإذا كان انتاج البترول العربى فى الشرق الأوسط فى عام ١٩٥٥ يمثل ٢١٫٢٪ من انتاج العالم ونقص برغم ازدياد كميته المطردة فى عام ١٩٥٧ الى ٢٠٫١٪ ، ثم عاد فزاد فى عام ١٩٥٨ الى ٢٣٪ فان ذلك لا يدل الا على اثر العوامل السياسية فى هذا الميدان فكميات الانتاج تتزايد فعلا ولكن نسبتها الى الانتاج العالمى معرضة للتناقص بسبب التزايد المطرد فى الانتاج فى المناطق الاخرى والاكتشافات البترولية فى مناطق جديدة .

وقد كان هذا الانتاج الضخم هو الذى أدى الى هذا التسابق المجنون من قبل الدول الرأسمالية الغربية للاستحواذ على موارده عندما لمست أهميته البالغة بالنسبة اليها ففى خلال السنوات الخمس ما بين عامى ١٩٣٦ ، ١٩٤٠ تم اكتشاف أكثر من مائة بئر فى الشرق الأوسط .

وفى الحرب العالمية الثانية كان ١٧٪ من وقود السفن الحربية الامريكية فى الحرب الاخيرة من الخليج العربى وكانت السفن البريطانية تتخذ وقودها من موانئ الخليج العربى أيضا ومن هنا ومن أمثلة أخرى عدة برزت أهمية الانتاج البترولى فى الشرق

الأوسط وخاصة ان هذا الانتاج أخذ في التزايد كما أوضحنا فبعد ان كان ١٢٤٪ من انتاج العالم سنة ١٩٤٨ أصبح ٢٣٪ لعام ١٩٥٨ وسترتفع هذه النسبة في المستقبل ويقدر المختصون أنه يتعين امام النقص المستمر في انتاج البترول الامريكى ان تعتمد أوروبا الغربية على بترول الشرق الأوسط اعتمادا كليا ، وهى تعتمد الآن عليه بنسبة ٧٥٪ من حاجاتها التى اطرد ازديادها فى هذه السنوات العشر ، ومع ازدياد الانتاج فيه يتعين على الشرق الأوسط ان يضاعف انتاجه البترولى الحالى حتى يبلغ أربعة أمثاله فى عام ١٩٧٥ . وحتى يمكننا أن نقدر مدى ضخامة هذا الانتاج فان علينا ان نعرف المقادير التى أنتجت فعلا من البترول فى الشرق الأوسط منذ بداية انتاجه حتى سنة ١٩٥٨ .

بيان بانتاج البترول فى الشرق الأوسط منذ بدايته الى عام ١٩٥٨

طن	٣٩١٧١٠٠٠	١٩٥٨-١٩١١	مصر
طن	٤٤٧٦٥٨٠٠٠	١٩٥٨-١٩١٢	ايران
طن	٢٧١٦١٢٠٠٠	١٩٥٨-١٩٢٧	العراق
طن	٢٨٧٨٣٠٠٠	١٩٥٨-١٩٣٤	البحرين
طن	٤٥٢٢٦٣٠٠٠	١٩٥٨-١٩٣٦	المملكة السعودية
طن	٤٢١٣٨٠٠٠	١٩٥٨-١٩٤٦	الكويت
طن	٤٣٠٢٢٠٠٠	١٩٥٨-١٩٤٩	قطر
طن	١٧٠٤٨٩١٠٠٠	١٩٥٨-١٩١١	جولة انتاج الشرق الأوسط

ومن هذا الجدول تتضح لنا ضخامة الكميات التى أنتجت فعلا من البترول فى الشرق الأوسط حتى عام ١٩٥٨ ، ويتضح لنا ان بعض البلدان فى الشرق الأوسط مثل الكويت والبحرين وقطر تستأثر بأكثر من ربع الانتاج برغم حداثة الانتاج البترولى فيها ، ويتصل بالحديث عن وفرة الانتاج ماثبت من وفرة انتاج البئر الواحدة بالنسبة لمثيلاتها فى العالم وما أدى اليه ذلك من انخفاض تكاليف الانتاج والذي سنتحدث عنه عما قليل وبهنا الآن أن تؤكد

حقيقة وفرة الانتاج البترولى العربى بالنسبة لحدثاته فقد ارتفع انتاج حقول منطقة الشرق الاوسط من ٨٨ مليون طن عام ١٩٥٠ الى ٢٦٥ مليون طن عام ١٩٦٠. ولدينا احصائية عن انتاج البترول فى الشرق الاوسط لعامى ١٩٥٨ - ١٩٥٩ (مع بعض التقريب فى الارقام) .

انتاج البترول فى الشرق الاوسط فى عامى ١٩٥٨ - ١٩٥٩

الوحدة مليون طن

الدولة	عام ١٩٥٨	عام ١٩٥٩
الكويت	٧٠٢١٧	٧٠٢٠٠
المملكة العربية السعودية	٥٠١٢٨	٥٣٦٠٠
ايران	٤٠٩٥٠	٤٥٥٠٠
العراق	٣٥٦٧٠	٤١٧٠٠
قطر	٨٢٢٢	٨١٥٠
المنطقة المحايدة (الكويت)	٤٢٥٨	٦٠٠٠
مصر	٣١٦٥	٣٦٠٠
البحرين	٢٠٣٥	٢٢٥٠
تركيا	٠٣٢٨	٠٣٣٠
فلسطين المحتلة	٠٠٨٩	٠١٣٠
الانتاج الاجمالى	٢١٥٠٦٢	٢٣١٢٦٠

ومن هذا الجدول يتضح لنا مدى اتجاه الانتاج البترولى فى المنطقة الى التزايد ، ويمكن أن يقال ذلك ايضا بالنسبة لانتاج دول المنطقة لعام ١٩٦١ .

الموتة	بالمليون طن سن متری	
	١٩٦١	نسبة الزيادة ١٩٦٠
الكويت	٨٣	٨٢
السعودية	٦٨	٦١
ایران	٥٩	٥٢
العراق	٤٩	٤٨
المنطقة المحايدة	٩	٧
قطر	٨	٨
بلدان أخرى	٦	٦
مصر - البحرين		
تركيا - فلسطين		
	٢٨٢	٢٦٤
	٪٦٩	

وهذه الوفرة في الانتاج تؤدي بنا الى التفكير في أنه لكي يحتفظ الشرق الأوسط بمعدل نموه الحالي يجب أن تتعاون حكومات الدول المنتجة وتنسق جهودها لفتح آفاق جديدة لتصريف الانتاج في اسواق الشرق الاقصى وخاصة بعد ظهور عوامل جديدة على المسرح في أوروبا منها ظهور الجزائر وليبيا اللتين تؤلفان كتلة جديدة مصدرة غربي قناة السويس فضلاً عن المنافسة المتزايدة من جانب البترول الروسي وما ينتظر من ابطاء نسبي في معدل التوسع الصناعي في دول أوروبا الغربية خلال السنوات المقبلة .

هذا فيما يختص بأهمية البترول العربي من حيث وفرة الانتاج اما بالنسبة الى :

اهمية البترول العربي بالنسبة لانخفاض تكاليف الانتاج :

فبعد ان بدأت الشركات الاجنبية في استغلال البترول العربي اكتشفت مزية أخرى يمتاز بها هذا البترول الى جانب مزاياه المتعددة على مناطق البترول الاخرى في العالم وهي انخفاض تكاليف انتاجه

انخفاضاً كبيراً عما هي عليه في سائر مناطق العالم الاخرى ويرجع ذلك الى عدة عوامل منها : غزارة الآبار في الحقول العربية فقد بلغ متوسط ما تنتجه البئر الواحدة في ثلاث مناطق عربيه (الكويت والعراق والسعودية) في سنة ١٩٤٩ : ٧٢٤٤ برميلا في اليوم ويأتي العراق في هذا المجال في الدرجة الاولى بين هذه المناطق بمعدل ١١٢٠٠ برميل في اليوم وتليه المملكة السعودية بمعدل ٦٠٨٣ برميلا ثم بعد ذلك الكويت بمعدل ٤٤٥٠ برميلا وهــله المعدلات تزيد من بعيد على معدلات المناطق الاخرى ففي ايران لا يتجاوز هذا المعدل ٢١٩٠ برميلا وفي فنزويلا يهبط الى ٢٠٠ برميل فقط وفي المكسيك ١٦٠ برميلا وفي الولايات المتحدة الى ١١ برميلا .

معدلات الانتاج للبئر الواحد في انحاء العالم في ١٩٦٠/١/١

البلد	عدد الآبار المنتجة	مجموع معدل الانتاج	معدل انتاج البئر
		ألف برميل يوميا	برميل يوميا
الجزائر	٢٤٦	١٧٤٠	٧٠٧٣
الجمهورية العربية	٢٤٨	٦٢٠	٢٦٦١
الولايات المتحدة	٥٦٠٠٠	٧٠١٩	١١٩
كندا	١٧١٠٦	٥٣١٩	٣١٠
المكسيك	٣٢٢٤	٢٧٥٠	١٢٢٦
أنغوليسيا	٢٣٧٥	٤٢٥٠	١٧٨٩
البحرين	١٥٠	٤٥١	٣٠٠٧
ايران	١٢٥	١٠٥٠	٨٥٤٨٣
العراق	٩٧	٩٧٥٠	١٠٠٥١٥
الكويت	٣٤٢	١٦٢٥٠	٤٧٥١٥
المنطقة المحايدة	١٥٧	١٣٢٠	٨٤٠٧
قطر	٣٤	٧١٢٧	٥٠٧٩٤
السعودية	٢٠١	١٢٤٠	٦١٦٩٢

والعامل الثاني الذى يؤدى بدوره الى خفض تكاليف النفقات هو عمق الآبار عن سطح الارض اذ أنه فى أكثر الحقول العربية قليل نسبيا ، فكثير من الآبار يقل عمقها عن ٥٠٠٠ قدم وعدد كبير من الآبار يقل عمقها عن ١٠٠٠ قدم ولا يقلل من أهمية هذه الظاهرة كون بعض الآبار قد يصل عمقها الى ١٠ آلاف قدم فهي قلة فى الواقع اذا ما قورنت بمجموع الآبار يضاف الى ذلك انخفاض مستوى أجور الأيدي العاملة العربية فان العمل وان كان ثانويا فى انتاج البترول بالنسبة لرأس المال الذى يعتبر العامل الأساسى الا أنه مع ذلك يكون نسبة مهمة من مجموع تكاليف الانتاج تتردد ما بين (١٠-١٥ فى المائة) ولهذا فان انخفاض مستوى الاجور يؤثر تأثيرا ملموسا على متوسط تكاليف الانتاج والواقع أن مستوى الاجور فى البلاد العربية منخفض جدا اذا ما قورن بما هو عليه فى الدول الغربية وكذلك الأمر بالنسبة للمسافة التى يقطعها البترول العربى الى أوروبا فهي أقل بكثير من المسافة التى على البترول الأمريكى أن يقطعها الى القارة نفسها فالمسافة بين الخليج الأمريكى وبريطانيا مثلا تبلغ ٤٥٠٠ ميل ، أما المسافة من كركوك الى بريطانيا فتحدد بحوالى ٣٥٥٠ ميلا والمسافة من حقول الحسا الى بريطانيا حوالى ٤٠٨٠ ميلا يضاف الى ذلك ان جزءا كبيرا من المسافة التى يقطعها البترول السعودى والعراقى فى طريقه الى أوروبا إنما يقطعها بواسطة الانابيب وهذا عامل آخر من عوامل انخفاض تكاليف النقل لهذا البترول وازاء هذه العوامل مجتمعة فان انخفاض تكاليف الانتاج ورأس المال اللازم لهذا الانتاج فى الحقول العربية أصبح حقيقة واقعة ففي سنة ١٩٤٥ بلغ معدل نفقات رأس المال اللازمة لانتاج برميل واحد من البترول فى الولايات المتحدة ٧٨ سنتا وفى خارجها ولا سيما فى البلاد العربية انخفض هذا المعدل الى حوالى ٤٣ سنتا وفى الولايات المتحدة يلزم طن واحد من الفولاذ من أجل زيادة الانتاج السنوى من البترول بمقدار ٢٥٠ برميلا أما فى المملكة السعودية فان هذا الطن يؤدى الى زيادة الانتاج بمقدار عشرة اضعاف هذه الكمية ويقدر متوسط التكاليف اللازمة لاكتشاف البترول بحوالى ١٠ سنتات للبرميل الواحد فى البلاد العربية وهو متوسط يقل عن مقدار التكاليف فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى سنة ١٩٤٦ بلغت تكاليف انتاج البرميل الواحد من البترول

الخصائص، يعبا في ذلك الضرائب والعائدات المباشرة التي تدفعها الشركات الى الحكومة ١٨٥ من الدولار في الولايات المتحدة الامريكية في المتوسط و ٨٥ دولارا في فنزويلا وفي المملكة السعودية لم يتجاوز هذا المتوسط ٤٠ دولارا وينخفض عن ذلك كثيرا في الكويت والبحرين فيصل الى ٢٧ دولارا في الاولى و ٥٠ في الثانية ومن هذا يتضح أن تكاليف الانتاج للبرميل الواحد تختلف من منطقة الى أخرى اختلافا كبيرا باختلاف ظروفها الجيولوجية والاجتماعية والسياسية والجغرافية . وهذه الظروف ترفع تكاليف الانتاج في بعض المناطق الى مستوى مرتفع جدا وتخفضها في مناطق أخرى الى مستوى منخفض جدا وفي مناطق ثالثة تحددها بمستوى وسيط بين الاثنين وقد كان من حظ البترول العربي أن انخفضت تكاليف انتاجه الى حد كبير مما أدى الى توسع هذا الانتاج من ناحية كما أدى الى التسابق المجنون من جانب الاحتكارات الغربية للسيطرة عليه من ناحية أخرى .

الثالث - أهمية البترول العربي بالنسبة لسهولة تصديره :

أشرنا فيما سبق اشارة عابرة الى انخفاض تكاليف النقل للانتاج البترولي في الشرق الأوسط مما أدى الى انخفاض تكاليف الانتاج ، والى انخفاض سعر البترول العربي بالنسبة لاسعار البترول العالمي والى تنافس الشركات الاجنبية على احتكار هذا البترول ، ولولا أن هذه الشركات تحدد اسعار البترول العربي على أساس اسعار البترول المنتج من المناطق الاخرى لان مصالح هذه الشركات ممتدة في أنحاء العالم - لولا ذلك لآثر الانتاج العربي الوافر من البترول المنخفض التكاليف في اسعار بترول المناطق الاخرى وجعل عمليات استخراج عمليات غير مربحة . ونود هنا أن نفصل قليلا ماأشرنا اليه سابقا .

ففي سنة ١٩٤٧ قدرت تكاليف نقل البرميل الواحد من منطقة الخليج العربي الى نيويورك (حول الجزيرة العربية بما في ذلك رسوم المرور في قناة السويس وقدرها ١٨ دولارا) بحوالي ١٢٧ من الدولار ، ومعنى ذلك أن تكاليف البرميل الواحد من البترول

السعودي واصلا الى نيويورك لا تتجاوز ٠٦٧ر من الدولار وهي أقل من تكاليف انتاج البرميل في الولايات المتحدة نفسها بمقدار ١٨ر من الدولار ، وتكاليف البرميل الواحد من البترول الكويتي والبحرين واصلا الى نيويورك أيضا (عن الطريق نفسه) لا تتجاوز ١٥١ر و ١٥٢ر من الدولار على التوالي أي أقل من تكاليف انتاج البرميل في الولايات المتحدة الامريكية نفسها بمقدار ٣١ر ، ٣٣ر من الدولار على التوالي ويتضح من هذا أنه حتى باضافة تكاليف النقل التي كانت حتى عهد قريب تنقل على تكاليف البترول السعودي (كما كانت حتى الوقت الحاضر تثقل على تكاليف البترول الكويتي والبحرين والعراقي المستخرج من منطقة البصرة) وذلك لبعده المسافة بين هذه المناطق ومراكز التسويق في أوروبا الغربية ولارتفاع الرسوم المفروضة على المرور في قناة السويس، فإن تكاليف البرميل الواحد تبقى مع ذلك منخفضة عن مستواها في الولايات المتحدة الأمريكية .

هذا مع أنه يجب أن نلاحظ أن تكاليف النقل هذه قد مبطت بنسبة كبيرة في الواقع بعد انشاء الأنابيب التي تنقل البترول السعودي من حقول انتاجه الى شاطئ البحر المتوسط ، وغنى عن الذكر أن سهولة التصريف هذه ترجع أول ما ترجع الى ما يمتاز به الحقول العربية من موقع ممتاز فهي تقع عند ملتقى قارات ثلاث - أوروبا وإفريقية وآسيا - وهذا العامل قد سهل الى حد كبير توزيع البترول العربي على هذه القارات بتكاليف منخفضة نسبيا ولا سيما بعد انشاء أنابيب النقل الضخمة من حقول كركوك ، والحسا ، الى شاطئ البحر المتوسط .

وبعد أن تحدثنا عن الأوجه المختلفة لأهمية البترول العربي نرى لزاما علينا أن نتعرض بشيء من التفصيل لكل دولة عربية منتجة للبترول مع محاولة تبين أثر البترول في اقتصاديات كل من هذه الدول :

العراق

بدأ التنقيب عن البترول في العراق في مناطق الموصل وبغداد والبصرة بوساطة شركة سكة حديد بغداد في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ، وذلك حين منحت الحكومة التركية هذه الشركة حق التصرف والبحث في مائتي كيلومتر على جانبي خطوطها وتوالت الأبحاث بوساطة شركات متباينة الى أن اكتشف حقل كركوك في سنة ١٩٢٧ ، وتستغل البترول في العراق شركة البترول العراقية والمساهمون الرئيسيون فيها هم : الشركة الإيرانية الانجليزية وشركة شل الهولندية الملكية ، وشركة تمثيل شركتي استانلورد اويل اوف كاليفورنيا ، وسكوني فاكوم ، ثم الشركة الفرنسية للبترول ، ويشمل امتياز شركة البترول العراقية ، الذي يمتد الى سنة ٢٠٠٠ ، رقعة من الارض تبلغ مساحتها ١٣٢ ألف ميل مربع ، ويأتي العراق في المركز الرابع من حيث الانتاج البترولي بين الدول المنتجة في الشرق الأوسط (بما فيها ايران) ، وفي المركز الثالث بين الدول العربية المنتجة بعد الكويت والمملكة السعودية .

وللاكتشافات البترولية في العراق تاريخ طويل ، ولكن مما يجدر ذكره الآن أن شركة بترول العراق قد تخلت عن حقوقها في المنطقة البحرية المطلة على الخليج العربي ، فأعلنت الحكومة العراقية في ٣/٨/١٩٦٠ عن دعوتها لشركات البترول لتقديم عروضها في غضون ستة اشهر للبحث عن البترول في مياه العراق الإقليمية والمياه المتاخمة لسواحلها ، ويوجد بالعراق ثمانية حقول بها ٩٥ بئرا منتجة زاد اجمالي انتاجها حتى عام ١٩٦٠ عن ٢٥٠ مليون برميل وكان أول هذه الحقول هو حقل كركوك ، الذي بلغ مجموع انتاجه حتى آخر سنة ١٩٦٠ - ١٠٠٠.٠٠٠ و ١٩١٨ مليون برميل ، وقد حل العراق الى حد كبير مشكلة نقل انتاجه البالغ ٥٩ مليون طن في سنة ١٩٦١ م (جدول انتاج البترول في الشرق الاوسط لعام ١٩٦١) عن طريق مد خطوط الأنابيب ، بالإضافة الى الجزء الذي تنقله ناقلات

البتترول عبر قناة السويس ، وقد ساءلت كفاية خط أنابيب كركوك - البحر المتوسط على ارتفاع معدل انتاج العراق الى ٤٧٥ مليون طن سنويا منذ بداية سنة ١٩٦١ مقابل ٤٢ مليون طن عام ١٩٥٩ ، ويتبين لنا من الجدول التالي زيادة بتترول العراق المصدر الى غربي أوروبا بدرجة كبيرة ، وذلك نتيجة لارتفاع تدفيع الخام في أنابيب البترول الى ساحل البحر المتوسط ، كما يلي :

١٩٥٨	٤٧٠٠٨٠ برميلا في اليوم
١٩٥٩	٥٦٧٦٤٣
١٩٦٠	٧٠٠٩٦٠
	٧٥١٢٣٧ النصف الاول من ٦١

وإذا أخذنا العراق كنموذج لتبيين تأثير المصالح الاقتصادية للاحتكارات البترولية في مجريات الأمور في الدول العربية المنتجة، فإننا سنجد الكثير مما يدل على هذا التأثير ، بل وعلى رسم البترول لسياسة الدول ومقدرات الشعوب فقد دفع الاستعمار الغربي المسيطر على بتترول العراق الحكومة الى المزيد من الارتقاء في أحضانه وبوساطة حلف بغداد الذي تم عقده في عام ١٩٥٥ بناء على الحاح حكومة بغداد ، ربط العراق بالغرب الانجلو سكسوني ربطا كاملا ، وظن حكام العراق أن حلف بغداد سيزيد من نفوذهم وقوتهم . ولكن الواقع كان عكس ذلك إذ أن العراق بدخوله حلف بغداد عزل نفسه عن العالم العربي الذي هو عضو فيه وربما كانت حكومة العراق تستخدم بالفعل عائدات البترول التي تتقاضاها من شركة البترول العراقية في مجالات حيوية ، ولكن هذا التصميم تجاهل للظفر الانساني والنفسي والاجتماعي للشعب العراقي والمشكلات التي تقض مضجعه ، فما نفع المشروعات الزراعية بدون اصلاح زراعي ، اذا كان الاقطاعيون وحدهم هم الذين سيستفيدون ، وإذا كانت مكاسب التطوير الصناعي ستذهب الى جيوبهم وكانت حكومة العراق تعتقد أن الازدهار الناتج عن العوائد البترولية سيصيب على المدى منجموع الشعب العراقي ، ولذلك لم تشرك الشعب في الاعمال واعتمدت على الزمن كأنها باقية الى الأبد .

ويرى الكاتب الفرنسي «بيير روندو» أن بغداد غالبا ماتت.

بوحى من سياستها البترولية فى المجالين العربى والخارجى وانه من غير الضرورى الاشارة الى أن قلق بغداد تكمن وراءه مخاوف بترولية ، وان هذه المخاوف هى التى حلت بنورى السعيد ، الى المطالبة باقرار تقسيم فلسطين وفتح طريق بحرية للعراق عبر الاردن الى عكا وقد ادى اهتمام العراق بالمحافظة على عوائده البترولية الى أن الحكومة التى جاءت بعد ثورة ١٤ يولية فى بغداد عملت كل ما تستطيعه من جهد للحد من الاندفاع الثورى للشعب وحصره حتى لا تستغله العناصر الوطنية وراح اعضاؤها يطمنون الجاليات الاجنبية ويضعون مراقبة شديدة على منشآت نفط العراق للمحافظة عليها كمورود رئيسى لتغذية الحزاة بما تعطيه من عوائد بترولية .

الكويت

تعتبر الكويت رابعة بلاد العالم فى انتاج البترول اذ تاتى بعد الولايات المتحدة وفنزويلا وروسيا ، وتقدم الكويت الدول المنتجة فى الشرق الاوسط ، وتليها السعودية ، فالعراق ، كما تعتبر ثانية بلاد الشرق الاوسط بالنسبة للاحتياطى المخزون فى باطن ارضها وتاتى فى ذلك بعد المملكة العربية السعودية ، فاحتياطى السعودية يقدر بـ ٣٦ بليوناً من البراميل ، واحتياطى الكويت يقدر بـ ٣٤ بليوناً من البراميل ، وقد كان انتاج الكويت فى عام ١٩٤٧ - مليونين و ١٨٥ ألف طن وكان نمو انتاجها اسرع ما حدث من نوعه فى الشرق الاوسط وربما لا يكون له نظير فى أى مكان آخر ، واستمر هذا النمو حتى اصبحت الكويت فى سنة ١٩٥٥ اولى بلاد الشرق الاوسط المنتجة للبترول بكميات هائلة ، وبلغ انتاجها فى سنة ١٩٥٩ - ٧٠ مليون طن ، بحصيلة مقدارها ١٣٠ مليوناً استرلينياً ، وهى تزود بريطانيا بنحو ٤٠٪ من احتياجاتها البترولية ، وللبترول المنتج فى الكويت خاصية يتميز بها فلا تستعمل المضخات فى رفعه ، من الآبار وانما يستخرج على بعد ٣٥ قدماً من سطح الارض ويتدفق طبيعياً ، وحوله فى البرقان والمقوع على مقربة من ميناء الاحمدى الذى يعتبر اكبر ميناء من نوعه

في العالم ؛ وينتج حقل البرقان وحده ثلاثة أرباع بترول الكويت وآباره وتعتبر أكبر آبار البترول في العالم انتاجا .

وينحصر النشاط البترولي بالكويت في شركة بترول الكويت التي تمتلكها مناصفة كل من شركة البترول البريطانية ، « بريتيش بتروليوم » وشركة بترول الخليج « الامريكية » ، وقد حققت شركة بترول الكويت منذ أن منحت عقد امتيازها في سنة ١٩٣٤ حتى الآن كشوفات هائلة كان من نتيجتها أن أصبحت الكويت وحدها أكبر دولة مصدرة للبترول في نصف الكرة الشرقي ، وقد بلغ عدد الآبار المنتجة في الكويت آخر عام ١٩٦٠ : ٣٦٧ بئرا مقابل ٨ آبار فقط في آخر عام ١٩٤٦ ، أنتجت ٧٩٧٣٥ طنا في ذلك الوقت مقابل ٨٠٥٧٣٦٢٧ طنا في عام ١٩٦٠ ، وهذا معناه ان عدد الآبار المنتجة قد ارتفع في خلال ١٥ عاما ٤٦ ضعفا ، كما أن الانتاج زاد أكثر من مائة ضعف بقليل خلال المدة نفسها ، هذا ويتضح لنا تفوق الكويت وتصدرها قائمة الدول المنتجة في الشرق الأوسط من الاحصائية التالية ، التي تبين انتاج البترول الكويتي في ١٩٥٩ ، مقارنا بانتاج البترول في السعودية والعراق وقطر ومقدرا بالآلاف الاطنان المترية :

الشهر	الكويت	السعودية	العراق	قطر
يناير	٥٩٧٧ر	٤١٧٠ر	٣٣٥٧ر	٦٦٨
فبراير	٥١٦٠ر	٤٢١٣ر	٣٠٢٢ر	٦٣٨
مارس	٥٨١٢ر	٤٨٦٣ر	٣٢٨٦ر	٧١١
أبريل	٦٥٤٠ر	٤٢٣٤ر	٣٢٦٧ر	٦٧٣
مايو	٦١٦٠ر	٤٤١٢ر	٣٣٢٨ر	٦٨٠
يونيو	٥٢٤٨ر	٤٤٠٣ر	٣٣٠٢ر	٦٥٣
يوليو	٥٩٤٦ر	٤٤٥٨ر	٣٤٣٠ر	٦٧٤
أغسطس	٦١٠٢ر	٤٦٠٠ر	٣٧٢٧ر	٦٨٧
سبتمبر	٥٢٦٣ر	٤٢٦٨ر	٣٦٧٥ر	٧٠٢
أكتوبر	٦٠٢٧ر	٤٤٨٥ر	٣٧٩٠ر	٦٧٣
نوفمبر	٥٦٥٥ر	٤٩١٣ر	٣٦٣٨ر	٦١٩
ديسمبر	٥٥٤٨ر	٥٠٧٤ر	٣٧٣١ر	٦١٥
المجموع	٦٩٥٣٨	٥٤١١١	٤١٥٥٣	٧٠٩٩٣

وإذا كان انتاج الكويت في سنة ١٩٥٩ قد بلغ أكثر قليلا من ٦٩٥ مليون طن فإنه في سنة ١٩٦٠ بلغ أقل قليلا من ٨٢ مليون طن ، بزيادة حوالي ١٧٪ في حين وصل في سنة ١٩٦١ الى ٨٣ مليون طن ، وتقدر الزيادة السنوية في الانتاج الكويتي بمعدل ٨٨٪ هذا بالمقارنة الى الزيادة السنوية في انتاج البترول في الشرق الاوسط التي يبلغ معدلها ١٠٪ في الفترة نفسها والزيادة العالمية التي بلغ معدلها في الفترة ذاتها ٦٥٪ .

ونتيجة لهذا الانتاج الضخم فقد أصبحت الكويت أولى الدول المصدرة للبترول كما سبق ان ذكرنا ، ويتضح ذلك من الجدول التالي ، الذي يبين كميات الخام المصدرة الى غربي أوروبا من الكويت .

١٩٥٨	٣٠٢٢٠٠٠٠٠ برميل
١٩٥٩	٢٨٩٤٠٠٠٠٠ برميل
١٩٦٠	٣٤٥٥٠٠٠٠٠ برميل

وتتلاحق الاحداث البترولية في الكويت فقد كان أهم حدث في الشرق الاوسط في أواخر عام ١٩٦٠ وأوائل ١٩٦١ هو حصول شركة شل على عقد امتياز من حكومة الكويت في منطقة تبلغ مساحتها ١٥٠٠ ميل مربع ويبدو أن هذا العقد سيكون مصدر انتاج ضخم من الزيت الخام لشركة شل. فالمعروف أن احتياطي الخام بالكويت وحدها أخذ يقارب ربع احتياطي العالم .

والآن ، وبعد أن تحدثنا بتفصيل عن الانتاج البترولي في الكويت فقد آن لنا أن نتحدث عن أثر هذا الانتاج بعوائده الضخمة على مجريات الحياة في هذه الدولة التي كانت من قبل قطعة صغيرة من صحراء الجزيرة العربية ، وغنى عن البيان أن دولة مثل الكويت تعتمد اعتمادا أساسيا على مصدر واحد هو البترول لا مفر أمامها من الاهتمام بتنفيذ المشروعات الصناعية والزراعية لان في ذلك حماية لها من تقلبات المستقبل ، ويقول الدكتور سيد نوفل : « أن حركة العمران والتطور في الكويت سائرة في طريقها .

والزمن يستطيع في أكثر الاحيان أن يأتي بما يقصر عنه الانسان ، والاجماع منعقد على أن الكويت ينعم أهلها بمستوى من

العيش وبإصلاح اجتماعي لايتوافران في أى من بلاد الخليج العربى .
وان لم يكن لغير الكويت ما له من امكانيات ، ويعضى الدكتور سيد
نوفل فيذكر ما يجب على الكويت عمله لتتفادى من الاعتماد الدائم
على مصدر واحد فيقول : « واما الشيء الجدير بالنظر حقا فهو اعتماد
الكويت الكلى على مصدر واحد هو حصىلة البترول ورصد مبالغ
ضخمة للإنشاءات الجديدة غير الانتاجية ، وللمباني والدور الفخمة
وعدم العناية بالمشروعات الاستثمارية وبالإصلاحات الجسدية
المؤدية الى تطوير جميع الوطنيين وتحريرهم من التواكل والاعتماد
على الغير وتنمية ملكة العمل والانتاج فى نفوسهم » .

وان من ينظر الى اتجاه المشروعات المتعددة التى تقوم بها
الكويت يجد أنها تتجه الى خدمة المرافق العامة فبالنسبة للتعليم
كان بالكويت فى عام ١٩٣٦ مدرستان للبنين فقط وتمازسان
التعليم بطريقة بدائية فأصبح بها الآن ٧٥ مدرسة على أحدث طراز
تضم ٣٠,٥٠٠ تلميذ ، ومن بينهم ١١,٠٠٠ تلميذة ، كما تضم
١٤٥٠ مدرسا ومدرسة ، وبلغت ميزانية التعليم نحو ١٧٠ مليون
روبية للإنفاق على تعليم النشء والقضاء على الأمية بين الكبار
والتعليم فى جميع مراحلها بالمجان كما يقدم فيه مجانا كذلك الغذاء
والكساء والكتب ووسائل النقل والخدمات الطبية ، وهناك أيضا
مشروع جامعة الكويت التى تم افتتاحها أخيرا .

وكذلك اهتمت حكومة الكويت بإرسال الطلاب فى بعثات وقد
بلغ عدد المبعوثين ٣٨٨ طالبا وطالبة يدرسون فى الجمهورية العربية
المتحدة والولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة والمانيا الغربية
والعراق ولبنان ، وفى القاهرة بيت الكويت وفى كل من المملكة
المتحدة والولايات المتحدة مركز للإشراف على الطلاب الكويتيين
وتوفير المطالب لهم ، ومثل ذلك يمكن أن يقال أيضا عن الاهتمام
بوسائل الاعلام ، فقد كان فى الكويت محطة للإذاعة أنشئت عام
١٩٥٢ ، وفى فبراير سنة ١٩٦٠ تم انشاء محطة كبيرة بجهاز
قوى جديد ، وقاعة للاحتفالات تتسع لـ ٥٠٠ مشاهد ، كما أن بها
صحفا يومية ومجلات يشرف عليها ويعمل بها عدد من الكتاب من
الجمهورية العربية المتحدة وهناك أيضا مطبعة كبيرة حديثة تفى

بأغراض الطباعة المتقنة على خيز وجه ، ومن المشروعات الهامة أيضا إنشاء مدينة الاحمدى فى عام ١٩٤٦ وهى مدينة جديدة تبعد عن العاصمة بنحو ٣٦ كيلو مترا ، أنشئت عندما بدأ انتاج النفط فى منطقة البرقان ، وكذلك مشروع تقطير مياه البحر الذى نفذ على عدة مراحل انتهت فى مارس ١٩٥٨ وأصبح يوفر أربعة ملايين جالون من الماء العذب يوميا .

تلك أهم أوجه التقدم فى دولة الكويت الحديثة ، وإن كان الاهتمام فيها منصبا على المشروعات غير الانتاجية الا أن لنا حديثا فى مكان آخر من هذا البحث عن الوسائل التى يجب على الدول العربية المنتجة للبترول أن تتبعها حتى تؤمن مستقبل شعوبها .

المملكة العربية السعودية

تحتل السعودية المركز الثانى بين الدول العربية المنتجة للبترول بعد الكويت اذ بلغ انتاجها عام ١٩٦٠ حوالى ٦٢ مليون طن مقابل ٥٤ مليون طن سنة ١٩٥٩ كما بلغ انتاجها عام ١٩٦١ ، ٦٨ مليون طن (جدول انتاج البترول فى الشرق الاوسط لعام ١٩٦١) وقد نما انتاج البترول الخام فى السعودية بسرعة من ١٨٧٥ مليون طن عام ١٩٤٨ الى ٤٨ مليون طن فى عام ١٩٥٦ ، ثم قفز قفزة اخرى عام ١٩٦٠ فبلغ أكثر من ٦١ مليون طن وقد بلغ معدل الانتاج السنوى فى السعودية فى سنة ١٩٦٠ : ٤٥٣١٧٣ ريميل ٤٥٦ ريميل (١١٧٩٣١ ر٦١ طنا) مقابل ٣٩٩٨٢٠٥٩٠ ريميل عام ١٩٥٩ أى بزيادة قدرها ٥٨٣ ر٦٣٢٢ ٥٦٦ ريميل (٧٧٨٠٥٤١ ر٧ طنا) عن عام ١٩٥٩ .

هذا وتتميز السعودية بمركز ممتاز من حيث الاحتياطي الكامن فى ارضها اذ قدر حتى آخر عام ١٩٦٠ بحوالى ٥٠ بليون برميل ، ويبلغ الاحتياطي الثابت « ٤٥٦٦ بليون برميل » بحسب تقدير

شركة أرامكو . ومن الجدول التالي يتبين لنسبها مقدار صادرات
السعودية من البترول الخام في السنوات الثلاث الأخيرة :

السنة	بالبرميل في السنة
١٩٥٨	١٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠
١٩٥٩	١٦٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠
١٩٦٠	١٧٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠
النصف الاول من عام ١٩٦١ ٩٢٠٩٢٨٦١٨	

ويتضح من هذا الجدول زيادة الصادرات البترولية عاما بعد
آخر ، ومن المعروف أن الشركة التي تتولى استخراج البترول هي
شركة البترول العربية الامريكية (أرامكو) ومما سبق أن قيل عن
اثر البترول في الدول التي تكاد تعتمد عليه اعتمادا كبيرا في
اقتصادياتها يمكن أن يقال هنا أيضا بالنسبة للسعودية ، فالمشروعات
هناك غير انتاجية ، ويتحدث الكاتب الفرنسي ، « بيير روندو » في
كتابه « مستقبل الشرق الأوسط » فيقول : « من المعروف في
السعودية أن عائدات البترول لا تذهب الى المشروعات الاقتصادية
والانمائية التي ترفع مستوى الشعب ، بل تذهب الى مخضصات
العائلة المالكة والمصروفات الخارجية ، وكثيرا ما خوت الخزائن ،
فاقتضت الدولة على حساب الشعب » .

وهكذا يمكن أن نرى المسألة من وجهيها ، وإن نتحقق من أن
السياسة البترولية العربية في حاجة الى تخطيط جديدي بحيث
تستخدم العائدات البترولية في انشاء مشروعات انتاجية يمكن أن
تؤدي الى تأمين المستقبل الاقتصادي للشعوب العربية .

المنطقة المحايدة

بعد أن تحدثنا عن كل من الكويت والسعودية باعتبارهما أكثر الدول العربية إنتاجا للبترول « نجهنا أن نتحدث عن المنطقة المحايدة باعتبارها ملكا للدولتين معا ، فالسعودية والكويت يمتلكان المنطقة المحايدة دون تقسيم بمقتضى معاهدة وقعت عام ١٩٢٢ وتقوم الحكومتان في الوقت الحاضر ببحث تقسيم المنطقة بينهما ويجرى النشاط البترولي في المنطقة المحايدة في منطقتين احدها برية وتقوم بالعمل فيها شركة جتى للبترول (كان اسمها شركة الباسفيك الغربى عند منح الامتياز) والشركة الامريكية المستقلة للبترول (امينويل) .

وقد ظلت الشركتان حتى عام ١٩٥٣ تحاولان العثور على البترول دون أن تصيبا شيئا من التوفيق حتى تمكنت شركة امينويل من اكتشاف حقل وافر عام ١٩٥٣ أما المنطقة البحرية فقد منحت شركة الزيت العربية (يابانية) عقدا استغلال فيها في سنة ١٩٥٧ أحدهما «مع السعودية» وتحصل السعودية بمقتضاه على ٥٧٪ من الارباح والاخر مع الكويت وتحصل بمقتضاه على ٥٦٪ من الارباح وسنتحدث عن هذين العقدين بالتفصيل لما لهما من الاهمية عند الحديث عن عقود الامتياز وشروطها وقد اتمت الشركة في عام ١٩٦٠ حفر ثمانية آبار بحرية منتجة في حقل خاقجي في الرصيف القارى للمنطقة المحايدة ، وقدرت الشركة انتاجها بـ ١٤٠ ألف برميل في اليوم على الاقل في عام ١٩٦١ و ١٦٠ ألفا في عام ١٩٦٣ على أن يرتفع المعدل الى أن يصل ١٧٢٠٠٠ برميل يوميا في سنة ١٩٦٤ .

هذا والمنطقة المحايدة تنافس الآن امارة قطر على المركز الخامس في الشرق الاوسط فقد بلغ انتاج حقولها البرية عام ١٩٦٠ « ٧٣ مليون طن » مقابل « ٨٢ مليون طن » لقطر امسا انتاج هذه الحقول في النصف الاول من عام ١٩٦١ فقد سجل ٤ ملايين طن مقابل ١٦٠٤٢٠٠ من المليون لقطر (انتاج المنطقة المحايدة لاصنام ١٩٦١ - ٩ ملايين طن مقابل ٨ ملايين طن لقطر حسب جدول انتاج

البتترول في الشرق الاوسط لعام ١٩٦١) واذا أدخلنا في اعتبارنا الحقل البحري الضخم الذي وفقت الى اكتشافه الشركة اليابانية في مياه المنطقة المحايدة نجد أنها لن تلبث أن تزيج قطر نهائيا عن مكانها في القائمة ولكن المشكلة تكمن في الوضع السياسي للمنطقة المحايدة والى أي حد سوف يؤثر هذا الوضع على مكانتها البترولية ! وخاصة ان حكومتى الكويت والسعودية تقومان حاليا ببحث تقسيم المنطقة بينهما مما اثار مخاوف شركات البترول العاملة هناك لما قد يصيب عملياتها نتيجة لهذا التقسيم .

البحرين وامارات الخليج الاخرى

تستمد امانة البحرين اهميتها كمضو في أسرة صناعة البترول العربية من كونها مركزا هاما لصناعة التكرير فضلا عن انها أقدم الدول العربية المنتجة للبترول في الخليج العربي حيث اكتشفت البترول في أراضيها عام ١٩٣٢ ويقوم بالعمل الآن في البحرين شركة البحرين للبترول وتمتلكها مناصفة شركة كالتكس احدى شركات ستاندارد أويل اوف كاليفورنيا وتكساكو ويشمل عقد الاستغلال اراضى البحرين بأكملها ويبلغ عدد الآبار المنتجة في البحرين ١٥٠ بئرا بمعدل قدره ٤٥٠٦٣ رطل من البترول في اليوم خلال عام ١٩٦٠ وانتاج البحرين من البترول وان كان محدودا بالنسبة للانتاج في غيرها من البلدان العربية الا أنه قد تضاعف على الرغم من ذلك ويدلنا على هذا مقدار الكميات التي قام بعمل التكرير بتكريرها في السنوات ما بين ١٩٣٦ - ١٩٤٩ .

السنة	برميل يوميا
١٩٣٦	١٠٠٠
١٩٣٧	٣٥٠٠٠
١٩٤٠	٣٥٠٠٠
١٩٤٩	١٤٩٠٠٠

ولكن البحرين تقوم اقتصادياتها قبل كل شيء على عملية

تكرير بترولها وبعض الانتاج البترولى للبلدان العربية المجاورة ولعل الحديث عن ذلك يكون أكثر مناسبة عندما نتحدث عن الصناعات البترولية العربية .

قطر :

منح الشيخ عبد الله قاسم آل ثاني حاكم قطر فى عام ١٩٣٢ امتيازاً لشركة البترول الانجليزية الايرانية للبحث عن البترول فى مساحة قوامها ٤٠٠٠ ميل لمدة ٧٥ عاماً تبدأ فى ١٧ من مايو سنة ١٩٣٥ وفى عام ١٩٣٦ تنسألت الشركة عن هذا العقد لشركة استغلال نفط الكويت وتملكها شركة بترول العراق وقد أدخلت تعديلات كثيرة على هذا العقد فى ١٩٥٢ و ١٩٥٥ و ١٩٥٨ كان أهمها حصول حاكم قطر على ٥٠٪ من الارباح وتغير اسم الشركة الى شركة قطر للبترول وللشركة حق واحد هو حق الدخان الذى اكتشف فى عام ١٩٤٠ وبه ٣٤ بئراً كلها منتجة بالتدفق عن متوسط عمق قدره ٦٥٥٠ قدماً ويمتد حق الدخان مسافة ٢٠ ميلاً وهو من الحقول الكبيرة نسبياً وان كان لا يقاس بحقلى الفوار (السعودية) والبرقان (الكويت) أما بالنسبة للانتاج البترولى فى قطر فقد كان معدله خلال عام ١٩٦٠ - ١٧٣٦٢٩ برميلاً فى اليوم مقابل ٤٠٣ و ١٧٠ برميلاً فى اليوم عام ١٩٥٩ و ١٧٥٠٠٦٦ عام ١٩٥٨ وقد حصلت شركة شل لقطر على امتياز بحرى للتنقيب فى الرصيف القارى لقطر وادى تحطيم الرصيف البحرى الذى كانت تستخدمه الشركة فى الحفر عام ١٩٥٦ الى تعطل نشاط الشركة ولكنها استأنفت نشاطها ابتداء من عام ١٩٦٠ برصيف بحرى جديد ولم يعض وقت طويل حتى أعلنت الشركة أنها عثرت على البترول فى بئرها الكشفية الثالثة .

ولا يقتصر النشاط البترولى فى امارات الخليج العربى على الكويت وامارتى قطر والبحرين اذ أن كل التقديرات تجمع على أن الخليج العربى بأكمله يسبح على بحر من الزيت ، وهناك استعدادات قائمة فعلاً فى كل امارات الخليج لاستخراج البترول من الامارات التى لم ينتج بترولها بعد فأبو ظبى مثلاً وهى ضمن سواحل المجميات

تعمل فيها شركة مناطق أبو ظبي البحرية ليمتد (تملك ثلثها شركة البترول البريطانية «بريتش بتروليم» (والثلث الثاني تملكه شركة البترول الفرنسية) وقد وفقت الشركة عام ١٩٥٨ الى اكتشاف حقل بحرى فى أم شاييف وتفجرت البئر الأولى بمعدل ٢٤٠٠ برميل فى اليوم ويبلغ عدد الآبار التى حفرت حتى آخر سنة ١٩٦٠ أربع آبار كلها منتجة وبرغم عدم اعلان الشركة عن حجم اكتشافها فانها ستقوم بمد خط أنابيب قطره ١٨ بوصة لنقل بترول أم شاييف الى جزيرة داس حيث يشحن بالناقلات مما يثبت أن الكشف له قيمته .

وللصراع الاستعماري فى منطقة الخليج من أجل ثروتها البترولية المستخرجة أو المتوقعة قصة طويلة ولنا حديث عنها فيما بعد .

الجمهورية العربية المتحدة :

تعتبر الجمهورية العربية المتحدة من الدول المنتجة للبترول فى الشرق الأوسط ولكنها ليست من بين الدول المصدرة إذ أنها تستهلك كل انتاجها تقريباً فى صناعاتها النامية بل وكانت تضطر الى الاستيراد وتتجه السياسة البترولية الحالية فى الجمهورية العربية المتحدة الى تحقيق الكفاية الذاتية من البترول ثم تصدير الفائض من الانتاج بعد التوسع المنتظر فى أعمال البحث والتقيب والانتاج .

ويمكننا أن نقدر مدى نمو الثروة البترولية فى مصر من الجدول التالى الذى يبين الانتاج والاحتياطى فيها فيما بين ١٩٥٢ ، ١٩٦٠ .

١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٢	عدد الحقول المنتجة
١١	٩	٤	الانتاج (الف م)
٣٦٢٢	٢٤٠١	٢٦٢٨	الانتاج المجمع مليون م
٥١٤	٤٧٨	٢٩٥	الاحتياطى المتبقى مليون م
١٢٩	٥٩٥	٢٤٢	الاحتياطى الاصلى مليون م
١١٤٣	١٠٧٣	٥٣٧	

ومن هذا الجدول يتضح لنا بالفعل النمو الحقيقي لكل من الانتاج والاحتياطي في الجمهورية العربية المتحدة باستمرار أعمال الكشف التي توسعت فيها الدولة في الآونة الأخيرة .

وبدأت أعمال البحث عن الزيت في مصر مبكرة اذ ترجع الى عام ١٨٦٠ وأول بئر حفرت فيها كانت في منطقة جمسة على ساحل البحر الاحمر سنة ١٨٨٤ وفي الوقت نفسه كانت شركة شل تراقب عن كثب أعمال التنقيب في مصر وما ان تأكد لها وجود البترول في الاراضي المصرية بكميات تجارية حتى أسرع بتأسيس شركة فرعية هي « شركة آبار الزيوت المصرية الانجليزية » سنة ١٩١١ وقامت بشراء املاك وحقوق الشركات الثلاث التي نجحت الى حشد ما في أعمالها في مصر واعطت شل للحكومة المصرية حصة مجانية في رأس مال هذه الشركة مقدارها ١٠٪ وقد بدأت الشركة إبحاثها في منطقة جمسة واستخرجت من آبارها زيوتا على أعظم درجة من النقاء تكاد تخلو من الكبريت والمواد الغريبة بيد أن آبارها نضب معينها ولم يتصل انتاجها لأكثر من خمس سنوات وظلت الشركة تحتكر احتكارا فعليا انتاج البترول في مصر مدة طويلة من الزمن ومنذ ١٩٣٧ بدأت تنافسها شركات أخرى تقدمت بطلب الترخيص لها للكشف عن البترول في مصر غير أنها لم تكن موفقة فيما عدا شركة نيو جرسى التي عثرت على حقل غزير نسبيا سنة ١٩٤٨ في وادي فيران ولكن تنافس الشركات الاجنبية لم يطل اذ حشد كثيرا من هذه المنافسة تغير موقف الحكومة المصرية من الشركات الاجنبية ورعوس الاموال الاجنبية كما اثر فيها صدور قانون يحد كثيرا من نشاط الشركات الباحثة عن البترول والمعادن .

ويهمنا هنا أن نبين أن موقف الحكومة المصرية من الشركات الاحتكارية المنافسة انما هو موقف جدير بالاهتمام اذ يبين اتجاه الدولة الى الاعتماد على امكانياتها في تنمية انتاجها البترولي واتجاهها ايضا الى المشاركة بنصيب كبير في رعوس الاموال المستثمرة في هذا الميدان والقوانين الكثيرة التي صدرت كانت كلها تتجه الى الاتجاه نفسه والآن نجد أن القطاع العام للجمهورية العربية المتحدة هو المسيطر على معظم النشاط البترولي في البلاد وقد أدى

الاهتمام بتحقيق الاكتفاء الذاتي الى الاستفادة من الخامات الوطنية المتزايدة عاما بعد عام فكان لابد من الاهتمام بالصناعات البترولية وكان لابد ايضا من اتباع طرق حديثة في معالجة الخام الوطني تؤدي في النهاية الى الحصول من امازوت الموجود بوفرة في الخامات المحلية على كثير من المشتقات الوسيطى كالكبروسين والسولار والديزل التى يتزايد استهلاك البلاد منها وعلاوة على ذلك ينتج عن هذه العملية كميات كبيرة من الغازات يمكن أن تكون نواة لصناعات بتروكيميائية . وسنتناول ذلك عند الحديث عن الصناعات البترولية في الدول العربية .

ولكن يهمنا الآن أن نبين مدى التوسع في القطاع البترولى في الجمهورية العربية المتحدة فيبلغ عدد المستخدمين في القطاع البترولى ١٨٩٢٨ موظفا وعاملا ويبلغ متوسط الدخل السنوى للموظف ٧٨٢ جنيها وللعامل ٢٩٩ جنيها وبلغ ما سدده الشركات للحكومة المصرية في شكل ضرائب دخل على الأجور والمرتبات لعام ١٩٦٠ حوالى ٣٠٠٠.٠٠٠ جنية ومن ناحيه اخرى فان الاحصاءات تدل كما سبق أن ذكرنا على التوسع الكبير في الاعمال البترولية في الجمهورية وهذه الاحصائية تبين تطور أعمال الكشف والتنقيب فيها .

١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٢	
٨٣٧٨	٦٣٧٨	٣٠٧٤	مساحة مناطق الاستغلال كم ^٢
٦٠٦٩	٧٦٧٠	١٤٩٠	مساحة مناطق البحث كم ^٢
٥٨	٣٢	-	عدد فرق البحث فى الشهر
٧	٢	-	عدد الآبار الاستكشافية
٤٤	٣١	١٠	عدد الآبار الانتاجية المحفورة

هذا وتتوالى الانباء باستمرار عن كشوفات جديدة في الجمهورية العربية المتحدة ويتوقع الكثيرون أن تأخذ الجمهورية مكانها بين الدول المصدرة في وقت قريب .

وبعد إن عرضنا للدول العربية المنتجة في المشرق العربى فان

لزاما علينا ان ننظر الى الجناح الغربى من العالم العربى ، ذلك الجناح الممتد فى شمال افريقية ويضم ليبيا وتونس والجزائر والمغرب ، فقد برز هذا الجناح العربى كمناطق منتجة للبترول يمكن ان تنافس - ولو على المدى - اختها العربية الاخرى الى الشرق وبرزت من بين دول هذه المنطقة بالذات فى هذا المجال دولتان هما الجزائر وليبيا ، وفيما يلى سنحاول ان نتعرف على بعض الحقائق فى الانتاج البترولى هناك ، وان ندرك الى اى مدى يمكن ان يؤثر هذا الانتاج فى انتاج الدول العربية الاخرى .

الجزائر

والجزائر هي ذلك الجزء البطل من الوطن العربى والذى كشفت الحقائق عن وجود ثروة بترولية عظيمة فى جزء شاسع منه يعرف بالصحراء الكبرى ثم تكتشفت الحقائق بعد ذلك عن خطة استعمارية خطيرة تهدف الى تقسيم الوطن الجزائرى بغية الاستئثار بهذه الثروة المنظمة وقد نما انتاج البترول الجزائرى فى السنوات القليلة الماضية ، وبلغ عدد الآبار المنتجة فى الجزائر عام ١٩٦٠ حوالى ٤١ بئرا وقد ان يبلغ عددها فى نهاية العام نفسه ٥٠ بئرا تنتج بمعدل ١٩٠ ألف برميل فى اليوم الواحد ، ولكنه بلغ فى مارس سنة ١٩٦٠ - ٥٤ بئرا منتجا فى مربع طول جوانبه ٩٠ كيلو مترا ويقدر ان يرتفع عدد الآبار الى ١٠٠ بئر سنة ١٩٦٢ تنتج ٢٨٠ ألف برميل يوميا ، وتبلغ كمية الزيت الموجود فى هذا الحقل ١٥٣ بليون برميل ، منها ٣٠ من البليون قابلة للاستخراج بوسائل الانتاج الأولية ، وهذا وفقا للتقدير الرسمى الذى أعلنه المسئولون الفرنسيون ، أما خبراء الشركات المالكات للحقل فيقدرون أن نسبة ما يمكن انتاجه من الاحتياطي الكلى بوسائل أولية ١٧٪ وعليه يكون الاحتياطي القابل للاستخراج ٦٤ من البليون ويقررون أنه من الممكن رفع النسبة الى - ٣٠٪ بتنفيذ برنامج الحقن بالفاز ويعتبر حقل حاسي مسعود اعظم الحقول البترولية فى الصحراء الجزائرية ، ويرجع

اكتشافه إلى منتصف عام ١٩٥٦ ويقع في منطقة أوارجلا ، وتكون ملكية هذا الحقل مناصفة بين الشركتين وهما شركة البترول الفرنسية (الجزائر) وتمتلك الحكومة الفرنسية ٢٥٪ من رأس مالها والشركة الأهلية للبحث عن البترول في الجزائر واستغلاله ، ومعظم رأس مالها ملك للأفراد .

ونظرا لأن التقديرات الحقيقية للبترول الجزائري ما زالت معرضة للخطأ والصواب ، وما زالت معرضة أيضا للتغيير حسب المصالح المتضاربة سواء للحكومة الفرنسية أو للشركات المستقلة ، فإن علينا أن نتلمس طريقنا بين الأقوال المتضاربة حتى نصل إلى الحقيقة ، والجداول التالية يوضح الإنتاج الفعلي والمقدر بملايين الاطنان مع تقدير حدود الخطأ والصواب :

السنة	الإنتاج	حدود الخطأ والصواب
١٩٥٩	٢	١٥ - ٢
١٩٦٠	١٠	٩ - ١٠
١٩٦١	١٧	١٧ - ٢٢
١٩٦٢	٢٥	٢٥ - ٣١
١٩٦٣	-	٣٩ - ٣١
١٩٦٤	-	٤٦ - ٣٩
١٩٦٥	-	٥٧ - ٤٢
١٩٧٥	١٠٠	- -

ويتوقع خبراء البترول العالميون أن يبلغ إنتاج البترول في الصحراء الجزائرية عام ١٩٦٥ ما بين ٥٠٠ ألف و ٦٠٠ ألف برميل يوميا ، وكان التقدير الفرنسي يقول انه الإنتاج سيبلغ نحو ١٠ ملايين برميل يوميا ، وقد بلغ في العام الماضي (١٩٦٠) - ١٣٠ ألف برميل .

ويرجع النقص الذي يشوب معظم التقديرات الخاصة بإنتاج الجزائر من البترول إلى أن هناك أكثر من مصدر له أرقامه الخاصة التي تعكس رغبة معينة في اظهارها ، فمثلا هناك المصادر الفرنسية التي يلوح أنها تبالي في أرقامها وهذا يرجع أول ما يرجع إلى رغبة

السلطات الفرنسية في اظهار أهمية المعركة التي خاضتها فرنسا في الجزائر فتستدر بذلك عطف الدول الكبرى بتأييدها ماديا ومعنويا وذلك الى جانب رغبتها في جذب رؤوس الاموال الاجنبية لتمويل المشروعات البترولية في صحراء الجزائر ، وهناك مصادر الشركات التي تستثمر أموالها في البترول الجزائري وهي وان كانت اقرب الى الحقيقة والدقة الا انها تعكس رغبتها في الاستثمار بأكبر قدر من انتاج الجزائر للبترول وهي ازاء هذه الرغبة تحاول أن تقلل من تقديرها للكميات واخيرا هناك المصادر الوطنية الجزائرية وهي وسط بين ارقام المصادر الاخرى .

ولادرجنا الى الجدول السابق للانتاج الفعلي والمقدر للبترول الجزائري ثم نظرنا الى ارقام انتاج أكبر دول العالم انتاجا للبترول (بشكل تقديري) ومقارنة بعضها ببعض .

البلد	الانتاج
الولايات المتحدة	٣٣٠ مليون طن
قنزويلا	١٤٠ " "
الاتحاد السوفيتي	١٣٠ " "
الكويت	٧٠ " "

فيمكننا ان نستنتج ان الجزائر ستكون بعد الكويت من حيث انتاج البترول العالمي وكذلك الأمر بالنسبة للتصدير ، والجدول التالي يبين التقديرات الفرنسية لمعدل الانتاج من حقول الجزائر حتى عام ١٩٦٢ بملايين الاطنان :

الحقل	عام ١٩٥٩	عام ١٩٦١	عام ١٩٦٢
حاسي مسعود	١ - ١٥	١٢ - ١٤	٣٠ - ٣٥
منطقة عجيلة	لا شيء	٧ - ٨	١٤ - ١٥
المجموع	١ ... ١٥	١٩ - ٢٢	٤٤ - ٥٠
تقدير الاستهلاك الفرنسي .	٢٥	أكثر من ٣٢	أكثر من ٤٠

وبالنسبة لتوزيع الانتاج الجزائرى حسب مناطق الانتاج في الجزائر فيمكن أن نثبيته من الجدول التالي :

الانتاج الفعلى والمقدر للسنتين ١٩٦٠ ، ١٩٦١ حسب مناطق الانتاج بملايين الاطنان :

المنطقة	عام ١٩٦٠ عام ١٩٦١	الاحتياطى
حاسى مسعود	٦٥	٨
منطقة حوق بولينياك	١٠	١٠ ملايين طن سنويا لمدة خمسين عاما
وايجيلى وزرزين	٨٥	٨٥
ونيفتنورين وتينفوشاى		

ومن هذا الجدول يتضح المركز الكبير الذى يشغله حقل حاسى مسعود بين حقول الجزائر المنتجة ، ويضاف الى هذه الاعمية التى نالتها الجزائر بالنسبة لانتاجها البترولى اهميتها كمصدر هام من مصادر الغاز الطبيعى الذى ثباته متوافر تحت رمالها بصورة لم يسبق لها مثيل ومن الجدول التالى يتضح لنا قيمة احتياطى الغاز الطبيعى الموجود فى واحد من حقول الجزائر وهو حقل حاسى رميل

احتياطى الغاز الطبيعى بمليارات الامتار المكعبة

المنطقة	الاحتياطى
حاسى رميل	١٠٠٠
الولايات المتحدة الامريكية	١٠٠٠
لاك (الفرنسية)	١٥٠ - ٢٠٠

بل أن حقل رميل يعتبر أعظم حقول الغاز الطبيعى لا فى الجزائر فقط بل فى العالم أجمع ويقدر احتياطيه بنحو مليون متر مكعب من الغاز الثابت وجوده فعلا والنسبة التى يمكن استخراجه ، وتعادل هذه الكمية أربعة أمثال الكمية التى تحتويها منطقة لأك الفرنسية

المعروفة بثروتها الهائلة من الغاز الطبيعي . وتوجد بمنطقة حاسي مسعود ٨ أبار جميعها منتجة ، وإن هذا المقدار من الغاز الطبيعي الموجود في الجزائر والذي يعتبر أكبر مصدر لهذا الغاز في العالم سينقل عن طريق خط من الأنابيب الى البحر المتوسط وفي النهاية سينقله خط آخر تحت البحر الى أوروبا ، وقد سبق أن أشرنا الى بعض الأقوال التي تتردد عن منافسة بترول الجزائر لبترول الشرق الأوسط في أسواق أوروبا الغربية ، وذلك باعتبار أن بترول الجزائر سوف يكفي احتياجات المنطقة الحرة ابتداء من ١٩٦١ - ١٩٦٢ وفي عام ١٩٦٥ يوجد في المنطقة الحرة فائض من البترول للبيع ويقدر بمليون طن واعتبار أن المركز الجغرافي الممتاز للجزائر عامل مساعد له وزنه في المنافسة المنتظرة بين مصادر الزيت المختلفة وحيث يمكن لدول غربي أوروبا استيراد الكميات اللازمة في أسرع وقت، ومن الجدول التالي يتضح لنا مدى قرب البترول الجزائري من أسواق البترول في غربي أوروبا ، مما يحتمل معه أن يؤدي الى منافسة الخام المنتج من الشرق الأوسط منافسة شديدة نظرا لانخفاض تكاليف نقل الخام الجزائري .

المسافة التي يقطعها الخام الى ميناء الوصول .

من / الى	مرسيليا	روتردام بلااميسال
بوجسي	٤٠٠	١٩٠٠
طرابلس أو بنائيس	١٦٠٠	٣٤٠٠
الاحمدى (الخليج العربى)	١٨٠٠	٦٦٠٠

ولكن هذه النظرة الى بترول الجزائر كمنافس خطير للبترول العربى في الشرق الأوسط تتجاهل حقائق متعددة وغالبا ماتكون هذه الدعوى صادرة عن مصادر مغرضة يهمها أن تلوح للدول العربية المنتجة مهددة بهذه المنافسة المفتعلة حتى ترتدى هذه الدول في أحضان الاحتكار الغربى أكثر باطراد فالذين يروجون لهذه الدعوى يتناسون أنه مهما بلغ انتاج الجزائر من الضخامة فهناك فارق كبير بين احتياطي البترول في كل من الجزائر والشرق الأوسط كما يتضح من الجدول التالي : -

احتياطي البترول في الجزائر والشرق الاوسط

المنطقة	الاحتياطي للحتمل استخراج
صحراء الجزائر	٤ مليارات طن
الشرق الاوسط	٢٠ مليار طن

واذا كان احتياطي البترول في الجزائر ٢٨٩ من البليون
٢٧٧٤١ (من المليون)

وكان احتياطي ليبيا بليونى برميل مبدئيا أى اقل من ٥ بلايين
برميل للجزائر وليبيا معا فان هذا الرقم لا يعدو أن يكون مجزؤ
ضعف احتياطي قطر وحدها ويبلغ ٢٥ عن البليون .

وهم يتجاهلون أيضا أن هناك اختلافا في تركيب كل من
بترول الجزائر وبترول الشرق الاوسط فمن المعروف أن بترول
الجزائر من النوع الخفيف ، فمثلا خام حاسى مسعود كشافته
٨٠.٥ ، وهو غنى بالمنتجات الخفيفة والسولار كما يحتوى على مقادير
وافرة من الميثين والاينين والبروبين ، بالإضافة الى انخفاض نسبة
الكبريت فيه الى ١٤٪ فى حين تصل فى خام الشرق الاوسط الى
٢٥٪ ولعل هذا الاختلاف يمكن أن يبدو فى صورة أكثر وضوحا
فى الجدول التالى : -

مقارنة خام الجزائر بنظام الشرق الاوسط من حيث التركيب

البيسان	حاسى مسعود	العراق	الكويت
بنزين	٢٠	١٧	١٥
سولار وزيت	٤٣	٣٣	٢٢
مازوت	١٢	٣٧	٥٢
منتجات أخرى خاصة	٢٥	١٣	١١

وغنى عن البيان أن كلا من البترول الجزائرى (الخفيف) والبترول
الغربى (الثقيل) له استخداماته الخاصة التى لا يغنى فيها أحدهما
عن الآخر حسب التركيب الكيميائى لكل منهما بل ان الحقيقة التى

يجب الوقوف عندها طويلا لبعض هذه الدعوى ، هي ان البترول الجزائري برغم كل المميزات التي يتمتع بها وبرغم قربه من أسواق أوروبا الغربية الا أن تكاليف انتاج بترول الشرق الاوسط ما زالت اقل من تكاليف انتاج بترول الجزائر ، ويتضح ذلك من الجدول التالي :

جهة الانتاج	كثافة الخام	جهة الوصول	السعر
حاسي مسعود	٤٠ فاكتر .	ميناء فيليب فيل	٢٠٧٧ من الدولار للبرميل
العراق	٣٦ - ٣٦٩	طرابلس او بنغازي	٢٠٣٧ من الدولار للبرميل
الخام العربي	٣٤ - ٣٤٩٦	صيدا	٢٠٢٧ من الدولار للبرميل

وقبل ان نختم هذه المناقشة حول المنافسة التي يتوقعها خبراء البترول بين مركزي الانتاج البترولي في الشرق الاوسط والجزائر ، نود ان نسجل ان بترول الشرق الاوسط والبترول الناتج من الجزائر كلاهما بترول عربي قبل كل شيء وأن الثروة البترولية المتدفقة في كل من الشرق والمغرب العربيين هي ملك للشعب العربي الذي يجب ان تستخدم هذه الثروة لمصلحته سواء بالنسبة لاجياله الحاضرة او المستقبلية ، ولعله مما يثلج الصدور العربية في كل مكان ان الجزائر العربية وهي تتمتع الآن بحريتها وتمارس استقلالها بعد كفاحها البطولي ستكون هي المسؤولة عن تدبير ثروتها هذه لمصلحة شعبيها وان الاحتكار الاستعماري للبترول العربي في كل البلدان العربية المنتجة قد آن له ان يذهب الى غير وجهه ليتسنى للعرب ان يدبروا مصالحهم الاقتصادية بانفسهم ..

ليبيا

والدولة العربية الثانية من الجناح العربي في شمال أفريقيا التي بدأ فيها الانتاج البترولي بالفعل هي ليبيا .

وعلى الرغم من أن الدولة الليبية المتحدة المستقلة تكونت عام ١٩٥١ ، ولم تبدأ أعمال الاستطلاع الجيولوجي بها الا بعد صدور قانون المناجم لعام ١٩٥٣ حين قامت تسع من شركات البترول الدولية بعمليات الاستطلاع ، الا أن ليبيا لم تأخذ مكانها بعد في قائمة الدول العربية المصدرة للبترول نظرا لان الموارد الغزيرة التي تم اكتشافها ، مازالت في طور الإعداد للاستغلال ، وقد تم انشاء خطين من الانابيب مجموع طاقتيهما ٣٠ مليون طن سنويا ، ولكن الانتاج سيظل دون هذا المعدل بكثير لبضع سنوات مقبلة حتى يتم اعداد الحقول ومنشآت الشحن ، هذا ومن المتوقع أن يبدأ الانتاج المنتظم قبل نهاية العام الحالي .

وقد تهاافت الشركات الاجنبية على البحث في الاراضي الليبية الشاسعة لدرجة أنه يوجد الآن في ليبيا ٨٢ عقد امتياز تملكها عشرون شركة أو مجموعة شركات للبترول . وكانت هذه العقود تغطي ٦٥٪ من مساحة ليبيا الكلية ، فأصبحت الآن ٥٧٪ بعد أن تخلت بعض الشركات عن أجزاء من مناطق الامتياز الممنوحة لها ، اذ تنص العقود على أن تنزل الشركات عن ٢٥٪ من مساحة الامتياز بعد ٥ سنوات من تاريخ منحه .

هذا وقد حققت شركة «أسو» أول كشف في ليبيا في حقل عطشان في أقصى الركن الجنوبي من ولاية فزان - عجيلة . بيد أن انتاجه غير تجاري فهو فضلا عن أنه لم يتجاوز ١٠٠ برميل في اليوم ، فهو بعيد عن ساحل البحر المتوسط . وكان اكبر كشف قامت به شركة «أسو» هو حقل «زلطن» الكبير ، الذي يبلغ معدل انتاجه ٦٦٣٠٠ برميل في اليوم . وليس أدل على غزارة انتاج هذا الحقل من أن شركة أسو بدأت في أوائل عام ١٩٦٠ في مد خط انابيب من الحقل الى ساحل البحر المتوسط عند مرسى البريقة وقد بدأ تشغيل الخط في أكتوبر سنة ١٩٦١ .

وقد بلغ مجموع ما انفقته شركات البترول حتى منتصف عام ١٩٦١ - ٦٠٤٨٠٠٠ دولار ، وتستخدم صناعة البترول ١١٩٠٠ شخص منهم ٨٤٠٠ من أبناء ليبيا أى أكثر من ٧٠٪ من العاملين في صناعة البترول .

وينتظر ليبيا مستقبل بترولى وافز وذلك حسب ما يتوقعه خبراء البترول العالميون ، وما يدل عليه هذا التهافت المنقطع النظير الشركات الأجنبية للبحث والتنقيب عن البترول في أراضيها .

المغرب

اكتشف البترول في المغرب عام ١٩١٨ في حقل العين الحمراء وقد توقف الحقل عن الإنتاج بعد أن أعطى مجموع انتاج قبله ٩٣٧٧٢ برميلا وكان آخر كشف في جريشه عام ١٩٥٧ ومعدل انتاج الحقل ١٤٤٥ برميلا في اليوم من ٢١ بئرا وهو أكبر انتاج في المغرب ويتراوح باقى الحقول بين ١٨٠ برميلا و ٤ براميل في اليوم .

وقد اهتمت الحكومة المغربية بتشجيع الشركات الأجنبية على البحث عن البترول في المغرب فأصدرت قانونا جديدا للبترول عام ١٩٥٨ يشجع اشتراك الشركات الأجنبية مع الدولة في الاعمال البترولية على أساس مبدأ مناصفة الارباح .

هذا وقد بلغ معدل الانتاج في عام ١٩٦٠ مقدار ٢٠٠٠ ١٠٠٠ برميل في اليوم وانتاج حقول المغرب ضئيل بالمقاييس العالمية .

تونس

حرمت الظروف تونس أية اكتشافات بترولية حتى الآن عدا حقل واحد للغاز الطبيعي في كاب بون بلغ انتاجه في عام ١٩٦٠ ٧٦ مليون متر مكعب من الغاز وقد تعاقبت الحكومة التونسية

مع شركة ايطالية على بناء معمل لتكرير البترول طاقتيه ٢٠ ألف برميل يوميا بحيث تمتلكه الشركة الايطالية والحكومة التونسية مناصفة على أن يحصل المعمل على الخام من خط انابيب عجيبة الجزائرى الا اذا أمكن الحصول على الخام بأسعار أقل من جهات أخرى .

والآن وبعد أن انتهينا من الحديث عن الدول العربية المنتجة للبترول وعن امكانيات كل منها الانتاجية يهنا الآن أن تلقى نظرة على الصناعات البترولية فى العالم العربى وان نحاول أن نعرف اذا كانت هذه الصناعات قد بلغت حدا من التقدم يتناسب مع الاهمية الكبرى التى يشغلها البترول بالنسبة للاقتصاديات العربية .

الصناعات البترولية فى العالم العربى

صناعة تكرير البترول :

كانت سياسة شركات البترول حتى قيام الحرب العالمية الثانية تفضل اقامة معامل التكرير على مقربة من حقول البترول فى اقليم الشرق الاوسط ولكن الاتجاه الذى ظهر بعد الحرب هو انشاء معامل التكرير قرب مراكز الاستهلاك وبعيدا عن مصادر الانتاج وازداد هذا الاتجاه قوة بعد عام ١٩٥١ أى بعد تأميم البترول فى ايران واغلاق معامل التكرير فيها ولسنا فى حاجة الى أن نؤكد أن هذا الاتجاه الأوربى يصطدم بمشروعات التنمية البترولية فى الشرق الاوسط فبلاد هذه المنطقة تسعى الى التصنيع والتخلص من وضعها الحاضر باعتبارها بلادا تعتمد على اقتصاد أساسه انتاج الحامات وهو اقتصاد استعمارى لم تعد تتحمله بلاد الشرق الاوسط وهى تلح فى زيادة انشاء معامل التكرير قرب مصادر الانتاج . وقبل أن نمضى فى بيان مدى تقدم صناعة البترول فى العالم العربى وحظ كل دولة من الدول العربية من مشروعات هذه الصناعة يهنا أن تلقى نظرة عاجلة على الطاقة التكريرية فى العالم حتى يمكننا أن ندرك مدى توفيقنا فى هذا المجال بالنسبة للدول الأخرى فقد بلغت طاقة

التكرير العالمية في عام ١٩٦٠ - ٢٣٤١٩٤٠٠ برميل يوميا في حين بلغ الاستهلاك العالمي من المنتجات المكررة ٢١٩٣٦٠٠٠ برميل في اليوم .

وبمقارنة طاقة التكرير العالمية بالطلب العالمي على المنتجات المكررة نجد أن هناك فائضا في طاقة التكرير يوازي ١٨٨٣٤٠٠ برميل في اليوم ، ويمكن القول بصفة عامة أن طاقة التكرير في كل منطقة من مناطق العالم تزيد على حجم الاستهلاك فيها أو على الأقل توازيها وذلك باستثناء أفريقيا حيث يبلغ الاستهلاك منه أضعاف طاقة معامل التكرير الموجودة في القارة .

ومن الجدول التالي يمكن أنه يتضح لنا توزيع طاقة التكرير بين مختلف مناطق العالم .

برميل يوميا	
١٠٠٠٠٠٠٠٠	أمريكا الشمالية
٣٠٠٠٠٠٠٠٠	أمريكا الوسطى والجنوبية
١٤٥٧٥٠٠٠	الشرق الأوسط
٤١٤١٠٠٠٠	أوروبا الغربية
٣٢٩٠٠٠	أفريقية
٢٦٤٨٠٠٠	الشرق الأقصى
٢٣٤١٩٤٠٠	

ويتضح لنا من الجدول السابق قلة الطاقة التكريرية في المناطق الوافرة الانتاج مثل الشرق الأوسط والشرق الأقصى بمقارنتها بالطاقة التكريرية في أمريكا الشمالية وغربي أوروبا وقد اقترن ازدياد حاجة أوروبا الى استهلاك البترول بزيادة كبيرة في وسائل التكرير ، ففي عام ١٩٤٨ كانت كميات الزيت الخام التي تم تكريرها في أوروبا أقل من ٢٠ مليون طن وفي ١٩٥٥ بلغ ١٠٣ ملايين طن أي نحو ٩٠ ٪ من حاجة أوروبا منه وتبلغ طاقة التكرير الأوروبية حاليا ١٢٠ مليون طن وقد بلغ مقدار ما كثرته فرنسا من البترول في منتصف العقد السادس من القرن الحالي ٢٣ مليون طن وتليها بريطانيا حيث بلغت طاقتها ٣١ مليون طن وممسا زاد من قدرة

بريطانيا انشاء معمل للتكرير في عدن وتلى بريطانيا ايطاليا حيث تبلغ طاقة التكرير بها ٢٦ مليون طن ويليهما المانيا الغربية وهولندة وطاقتهما ١٦٥ و ١٤ مليون طن على الترتيب .

واذا نظرنا الى موقعنا في البلاد العربية فاننا نرى ان البترول يعتبر عاملا حاسما في مستقبل الشرق الاوسط من الناحيتين الاجتماعية والسياسية فهو اهم الصناعات في بعض بلاد الشرق الاوسط وهو الصناعة الوحيدة الهامة في بعضها الاخر واذن فهو الاساس الذي يقوم عليه التصنيع وباعتبار التكرير من اهم الصناعات المتعلقة بالانتاج البترولي فاننا لو نظرنا الى توزيع طاقة التكرير من زاويتنا العربية لوجدناه مناقضا لمنطق الاقتصاد السليم فالبترول شأنه في ذلك شأن القطن وغيره من الخامات يحقق ارباحا مضاعفة لو صدر في شكل منتجات تامة الصنع والتكرير وهي لرباح تجنيها الدول المنتجة والشركات العاملة في أراضيها على السواء فكيف نفسر اذن أن طاقة التكرير في منطقة الشرق الاوسط في مجموعها لا تزيد عن ٢٦٪ من انتاج الزيت الخام في المنطقة اما بالنسبة للدول الرئيسية المصدرة فالنسبة تقف عند ٢١٪ بما في ذلك معامل التكرير بالكويت المخصصة أصلا لعمليات تموين السفن وتبلغ طاقتها نحو ٨٥ مليون طن سنويا .

ومن الجدول التالي يمكننا أن نقارن الانتاج وطاقة التكرير في الدول المصدرة للبترول في الشرق الاوسط سنة ١٩٦٠ .

الدول	الانتاج بملايين الاطنان	طاقة التكرير بملايين الاطنان	الفرق بملايين الاطنان
البحرين	٢٢٥٠	٩٣٣	٧٠٨
ايران	٥١٧٧	٢١٨٨	٢٩٧٩
العراق	٤٧٣٠	٣١١	٤٤١٩
الكويت	٨١٦٥	٨٥٥	٧٣١٠
المنطقة المحيطة	٧١٨	٤	٣١٨
قطر	٨٢١	٠٠٣	٨١٨
السعودية	٦١٦٠	٩٤٥	٥٢١٥

وعلى الرغم من أن هناك معامل للتكرير في معظم البلدان العربية إلا أن طاقة هذه المعامل لا تتناسب بأي حال مع ضخامة انتاج البترول العربي ويمكننا أن نتبع امكانيات التكرير في كل هذه البلاد على حده ، فيوجد بالسعودية معمل واحد للتكرير هو معمل رأس تنورة تبلغ طاقته ١٨٩ر٠٠٠ برميل يوميا (٢٧ر٠٠٠ طن) ومن المقرر اقامة معمل للتكرير بالقرب من جدة قبل نهاية عام ١٩٦٢ طاقته اليومية ٢٠ر٠٠٠ برميل وتبلغ تكاليف انشائه ٢٠ مليون دولار وقد اهتمت الكويت الى حد كبير نسبيا بعمليات تكرير بترولها ومن الجدول التالي تتضح هذه الحقيقة .

معدل الخام المكرر في الكويت بالبراميل

السنة	يوميا	في السنة
١٩٥٥	٤٩ر٤٠٠	١٠ر٧٣١ر٠٠٠
١٩٥٦	٢٨ر٨٠٠	١٠ر٥١٢ر٠٠٠
١٩٥٧	٢٧ر٣٠٠	٩ر٩٦٤ر٥٠٠
١٩٥٨	١١٩ر٩٠٠	٤٣ر٧٦٣ر٥٠٠
١٩٥٩	١٤٣ر٠٠٠	٥٢ر١٩٥ر٠٠٠
١٩٦٠	١٧٧ر٠٠٠	٦٤ر٦٠٥ر٠٠٠

وفي قطر يوجد معمل واحد للتكرير تمتلكه شركة بترول قطر في أم سعيد طاقته ٦٠٠ برميل من الخام يوميا لتوفير الاحتياطات المحلية ومن المقرر زيادة طاقة المعمل الى ١٨٠٠ برميل في اليوم الواحد قبل عام ١٩٦٣ .

ويوجد بالبحرين معمل واحد للتكرير قامت بإنشائه شركة بابكو تشييك عام ١٩٣٥ بطاقة قدرها ٣٥ مليون برميل في العام وقد زادت طاقته الآن على ٧٠ مليون برميل بعد التوسيعات التي ادخلت عليه ويقوم المعمل بتكرير خام البحرين كما تصله كميات كبيرة من الخام السعودي عن طريق خط أنابيب مزدوج يمتد عبر الخليج العربي قطره بوصة وقد بلغ معدل الخام المنقول من السعودية الى المعمل ١٦٠٢٠٠ برميل يوميا خلال عام ١٩٦٠ .

ولم يكن بالجزائر معمل للتكرير حتى آخر عام ١٩٦٠ وسوف يبدأ تشغيل معمل للتكرير طاقته ١١ ألف برميل في اليوم خلال عام ١٩٦٢ في مدينة الجزائر وستقوم سبع شركات باقامة هذا المعمل . ومن الظواهر المسترعية للنظر أن بعض البلاد العربية غير المنتجة للبترول أنشئت بها معامل للتكرير فعلى الرغم من عدم وجود أى حقول للبترول بعدن فإن في ميناء عدن معملا واحدا للتكرير تملكه شركة بريتش بتروليم طاقته ١٢٠ ألف برميل من الخام يوميا ويعتمد المعمل على الخام الكويتى ويصدر منتجاته الى موانئ شرقى وجنوبى افريقية والبحر الاحمر ويوجد بالميناء محطة كبيرة لتموين السفن .

وكذلك الأمر بالنسبة للأردن فيوجد هناك معمل واحد للتكرير طاقته ٦٤٠٠ برميل من الخام يوميا وللاردن الحق بمقتضى اتفاقيه مع التابلاين في ١٩٥٢ تعرف باسم اتفاقية الخام فى الحصول على ٢٠٠ ألف طن من الخام سنويا من التابلاين (لسورية ولبنان الحق فى الحصول على الكمية نفسها) من الخام سنويا من التابلاين بمقتضى اتفاقية جماعية .

ويوجد بلبنان معملان للتكرير معمل طرابلس وتملكه شركة بترول العراق وطاقته ١١ر٥٥٠ برميلا من الخام يوميا وقد جرى تشغيل المعمل خلال عام ١٩٦٠ بحوالى نصف طاقته ومعمل صيدا وتملكه شركة البحر المتوسط للتكرير طاقته ١٢ر٥٠٠ برميل من الخام يوميا وقد جرى تشغيله سنة ١٩٦٠ بطاقته كاملة .

وفى المغرب التى لم تكتشف بعد مقاديرا كافيا من البترول فى اراضيها ، يجرى العمل الآن فى اقامة معمل للتكرير فى مدينة المحمدية على مسافة ١٩ ميلا من الدار البيضاء وستبلغ طاقته ١٢٥ برميلا يوميا وينتظر تشغيله فى أواخر ١٩٦٢ . ولكن برغم هذا كله وبرغم معامل التكرير المنتشرة فى بلدان عربية كثيرة فإن صناعة التكرير العربية لم تبلغ الحد المرجو لها من التقدم ، ومن الأمور المسلم بها أن الدول العربية المنتجة للبترول يمكن أن تضاعف إيراداتها

لو انها باعت انتاجها على شكل مشتقات مكررة بأيـد عربية بدلا من بيعه في حالته الخام مما يتيح للدول المستهلكة الحصول عليه بأسعار منخفضة وتكريره في أراضيها ويمثل الدكتور محمد جواد ظاهرة عدم التوسع في اقامة الصناعات البترولية بالندرة الشديدة في رؤوس الأموال العربية ولا يقلل من أهمية هذه الظاهرة الازدياد الحديث في دخول بعض هذه البلاد والنتائج عن استغلال البترول فيها لاننا نأخذ الآن بنظر الاعتبار الفترة السابقة لهذا الازدياد اذ يجب ألا يغرب عن بالنا أننا بصدد البحث عن الاسس التي قامت عليها صناعة البترول في هذه البلاد وبناء عليه فمن الصعب جدا أن لم يكن مستحيلا انشاء صناعة ضخمة بالاستناد الى رؤوس الاموال الوطنية . وذلك بسبب انعدام روح الاقدام والمغامرة لدى معظم المولدين في هذه البلاد وندرة العمل الفني أو الماهر ندرة شديدة .

ولكن هذه الحقائق يجب ألا تثني الدول العربية عن المحاولة الجادة للتوسع في الصناعات القائمة على البترول ، بل يجب عليها أن تنسق جهودها سواء منها الدول المنتجة والمصدرة التي لا تتوافر لديها الخبرات انفية والدول غير المنتجة أو غير المصدرة التي تتوافر لديها تلك الخبرات حتى يمكن انشاء صناعات عربية بترولية ترفع الاقتصاد العربي خطوات كبيرة الى الامام وتقطع الطريق على الاحتكار العالمي الذي يود أن يبقى العالم العربي مجرد مصدر للبترول ينتظر العائد الذي تسمح له به الشركات المحتكرة .

وثمة ناحية أخرى من نواحي تصنيع الانتاج البترولي العربي تنصل من قريب بصناعة التكرير وتمثل ظاهرة جديدة في بلاد الشرق العربي هي الاهتمام بالاستفادة من الغاز الطبيعي الذي ينتج اذ يبلغ الفائض منه بعد استخدام جانب منه في توليد الطاقة وفي عمليات الحقن في الحقول « ٨٧ ر١ بليون قدم مكعب » في اليوم وتحرق هذه الكمية في الهواء يوميا وبهذا تضيع الى الابد ولا يستفاد بها وفي الولايات المتحدة واليابان واوروبا أسواق نامية للغاز الطبيعي والغازات البترولية وسوف يتزايد الاقبال في المستقبل القريب والبعيد على هذين المنتجين لاستعمالهما كمصدر للطاقة وفي صناعة البتروكيماويات .

وينتج الشرق الاوسط ويستهلك ويعرق الكميات التالية من الغاز

الاستخدام			الانتاج
انفاض	حقن	طاقة	بملايين الاقدام المكعبة يوميا
١٨٧٠	٧٠٠	٢٣٠	٢٨٠٠

جاييب
قام

مشروعات نقل البترول بالانابيب :

وقد سبق أن تحدثنا عن سهولة مجموع البترول العربي عن طريق التوسع في استخدام الانابيب، نتحدث هنا من زاوية أخرى باعتبار أن مشروعات نقل البترول بالانابيب إنما هي مشروعات صناعية متعلقة بانتاج البترول ، وتصريف البترول بهذه الطريقة يؤدي فضلا عن تخفيض تكاليف الانتاج الى تشغيل عدد من العمال في مد هذه الانابيب والمحافظة عليها ويزدى أيضا الى الاستفادة الدول التي تمر بها هذه الانابيب من الرسوم التي تتقاضاها من شركات الانابيب فمثلا تحصل سورية بمقتضى اتفاقها مع شركة التابلاين على ٥٠ ألف جنيه سنويا عدا رسوم قلعها ٣٠ شلنا عن كل ألف طن من الزيت الخام تنقل بواسطة خط - الانابيب مقابل الخدمات والتسهيلات التي تقدمها الحكومة السورية على الا يقل مجموع الرسوم عن ٢٠ ألف جنيه سنويا وكذلك بالنسبة للبنان وقد تم توقيع هذا الاتفاق في سنة ١٩٤٩ على أن تتردد كمية البترول المنقولة بواسطة خط الانابيب بين ١٥ مليونا أو ٢٠ مليون طن سنويا .

ولا مفر من أن نؤكد هنا أهمية خطوط الانابيب لنقل البترول العربي الوافر المتدفق من السعودية والعراق وأقطار المرور العربية هي الاردن ولبنان وسورية والجمهورية العربية المتحدة وفي عام ١٩٥٨ تم نقل نحو ٢٠٪ من بترول الشرق الأوسط بواسطة الانابيب الى أوروبا وأمريكا أيضا ونحو ٤٥٪ بواسطة الناقلات عبر قناة السويس الى أوروبا وأمريكا أيضا ونحو ٣٥٪ من الناقلات من موانئ الخليج العربي الى الشرق الأقصى ويحتم نقل البترول استثمار وعوس أموال ضخمة استثمارا ثانويا وطبيعة البترول هي

التي تحتتم ذلك فلكونه سائلا يتحتتم تخصيص وسائل لنقله وهي وسائل في الغالب لا يمكن استخدامها لاجراض اخرى ويترتب على ذلك ان على صناعة البترول ان تعمل على ضمان وسائل نقل خاصة بها فيتحتتم عليها اذن تجميع كميات كبيرة من رؤوس الاموال في هذه الوسائل ولا سيما الانابيب ولا يقلل من أهمية ذلك ما لوحظ من انخفاض الكميات التي تم نقلها عن طريق خط التابلاين وهو اكبر خطوط الانابيب في العالم في سنة ١٩٦٠ بحوالى ٥٠٪ من كفاية تشغيله ويرجع ذلك الى المنافسة الشديدة التي يلاقيها خط التابلاين من الناقلة البترول لشدّة انخفاض فئات النولون البحرى وقد خفضت صناعة التابلاين منشآتها في محطة الشحن نظرا لهبوط شحنات بنك الى السعودى الى البحر المتوسط وهذه الحالة الطارئة لا يمكن تأجيل بالاتجاه القسوى الى زيادة كفاية خطوط الانابيب فقد اتحدت شركة النفط العراقية وشركة تابلاين الخطوات اللازمة لزيادة خطوطها فشركة النفط العراقية تعمل على انشاء خط جديد سعة ٢٤ بوصة يربط حمص مع بانياس كما ان التابلاين أعدت برنامجا لزيادة طاقتها من ١٦ مليون طن في السنة الى ٢٢ مليون طن في السنة في عام ١٩٥٨ وقد توقفت شركة النفط العراقية بسبب أزمة السويس اما التابلاين فامتت تنفيذ برنامجها في عام ١٩٥٨ .

ومن أهم خطوط أنابيب البترول في العالم العربى الخطوط التي تصل بين الحقول ومعمل التكرير في داس التنورة بالسعودية ويرجع انشاء أول هذه الخطوط الى سنة ١٩٣٩ ومنذ ذلك الحين تمت هناك توسيعات متعددة وانشئت خطوط جديدة لزيادة القدرة على نقل الانتاج المتزايد وبين المشروعات الهامة للنقل عن طريق الانابيب ، الخط الذى تم انشاؤه بالجزائر بين حاسي مسعود/بوجى في أكتوبر سنة ١٩٥٦ وتكلف حوالى ٣٠ مليون جنيه وطوله ٤٢٠ ميلا ويصب في ميناء بوجى على ساحل البحر المتوسط ويبلغ المعدل المبدئى لتدفق الزيت الخام فى هذا الخط نحو ٨٠ ألف برميل يوميا يمكن زيادتها بزيادة محطات الدفع المقامة على طول الخط وعددها اثنتان زيدت الى اربع عام ١٩٦٠ وبذا ارتفعت كفاية الخط من ٥ ملايين الى ١٤ مليون طن سنويا .

ومن أهم المشروعات التي بدأ تنفيذها عام ١٩٦٠ خط أنابيب مرسى البريقة (زلتن) بنيبيا بين حقل زلتن ومحطة الشحن البحري في مرسى البريقة ويبلغ طوله ١٠٠ ميل وقطره ٣٠ بوصة وتكاليف المشروع ١٦ مليون دولار بل إن بالجزائر أيضا مشروعات جديدة يجرى العمل فيها الآن فيمد خط أنابيب قطره ٢٤ بوصة لنقل الغاز الطبيعي من حقل حاسي رميل الى يون عبر البحر المتوسط ولا ننسى هنا أنه نذكر مشروعات الانابيب الموجودة في الجمهورية العربية المتحدة فان خط الانابيب الممتد من معمل التكرير بالسويس الى القاهرة (٦ بوصة) قد قام في ١٩٦٠ بنقل كميات من البنزين والتربين والكيروسين بلغ مجموعها ٤٩٥٦٠٠ طن مقابل ٤٦٢٥٠٠ طن في سنة ١٩٥٩ وكذلك فانه خط الانابيب الممتد من السويس الى مسطرد وقد قام بنقل كميات من المشتقات يبلغ اجمالها في سنة ١٩٦٠-١٩٨٦ ٣٠٠٠ طن مقابل ١٩٦٣ ١٠٠٠ طن في سنة ١٩٥٩ .

الصناعات البتروكيميائية :

من أهم الصناعات الحديثة المتعلقة بالبتترول الصناعات البتروكيميائية وتقوم هذه الصناعة بانتاج المصنوعات الحديثة التي يدخل البترول في تركيبها كيميائيا مثل المطاط الصناعي والمنظفات الصناعية وانتاج المصنوعات والمنسوجات التي يدخل فيها الحيوط الصناعية واللدائن المستخدمة في التغليف وقد تطورت هذه الصناعة في الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا الغربية نظرا للاستهلاك الكبير لهذه المصنوعات هناك . وهنا في شرقنا العربي نجد أن هذه الصناعة في مراحلها البدائية ورغم توافر الخامات البتروولية الوفيرة ولكن الذي يحده من قيامها هو عدم وجود السوق المحلية المستهلكة على نطاق وافر وانه كان امكان تصدير مثل هذه المنتجات على نطاق واسع مما يشجع على انشاء هذه الصناعات في الشرق الاوسط وقد تقدم الانتاج العالمي للبتروكيميائيات ففيما عدا الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية والصين نجد أن هذا الانتاج قد تزايد الى ثلاثة اضعافه خلال الفترة بين ١٩٥١ ، ١٩٥٩ « ومن ١/٢ مليون طن الى ٢٠ مليون طن في السنة) وبالنسبة للولايات المتحدة الامريكية بالذات نجد أن الصناعات البتروكيميائية تقدمت

فيها حتى وصلت الى أطوار النضوج حتى أن ٧٠ ٪ من المطاط المستهلك في الولايات المتحدة عام ١٩٦٠ كان مطاطا صناعيا وان المنظفات الصناعية قد طغت فيها على ٧٥ ٪ من أسواق الصابون وانتشرت المنسوجات المشبعة بالخيوط الصناعية وكذلك احتلت اللدائن مجالات التغليف احتلالا يكاد يكون تاما وفي الوقت نفسه تقلص سوق التصدير بسبب انشاء مصانع بتروكيميائية في البلاد الاخرى وقد بلغ مجموع المنتجات البتروكيميائية في الولايات المتحدة (المركبات الدهنية والعطرية والمركبات غير العضوية) في سنة ١٩٦١ - « ٣٦٨٩ مليون طن مقابل ٩٠٨ مليون طن في سنة ١٩٤٥ » مما يدل على التطور الكبير في هذه الصناعة ومن المنتظر أن يبلغ انتاج هذه المركبات مجمعة ٣٦٨٩ مليون طن في سنة ١٩٦٥ .

وإذا نظرنا الى هذه المسألة من زاويتنا العربية واحتمال النتائج الاقتصادية العظيمة التي ستعود على العرب من انشاء هذه الصناعات فإننا نرى أن منطقة تنتج الكميات الضخمة التي تنتجها منطقة الشرق الأوسط من البترول ليحدها أن تستفيد من هذه الثروة الوطنية وخصوصا في قطاع ذي أهمية اقتصادية كالصناعات المنتجة من البترول كذلك فإن على الشركات صاحبة امتياز انتاج البترول وتصديره أن تكون على استعداد لمساعدة مشروع عربي مشترك كهذا بالمساهمة فيه خصوصا وان لعظم هذه الشركات مصانع في مشروعات مماثلة في بقاع أخرى من العالم كما أنها تقوم هي نفسها في بعض الحالات بانتاج البتروكيميائيات وتسويقها مما وفر لها تبعا لذلك الاثام بالاصول الفنية والخبرة التسويقية والعالمية مما يشكل عونا أساسيا وتكملة للمجهود العربي المشترك في هذا المجال وازاء مشروعا كهذا يشكل بالنسبة لشركات البترول مجالا متقدما لظهور حسن نواياها تجاه الاقتصاد العربي كما أنه يفتح أمام منتجات عمليات التكرير التي تجريها سوقا كبيرة متزايدة مما يؤدي في نهاية المطاف الى أن تلتقي مصلحة العرب بمصلحة شركات البترول في جو من التكامل والثقة المتبادلة والمنفعة المشتركة .

وإذا نظرنا الى المسألة من زاوية الامكانيات الموجودة في البلاد العربية فإننا نجد أن مقادير الاستهلاك للمنتجات البتروكيميائية غير العضوية في كل من الدول العربية على حدة ما عدا الجمهورية

العربية المتسحلة تنخفض بقدر قد لا يبرر انشاء صناعات بتروكيميائية على أساس الحاجة المحلية . وعلى هذا فان الامر يتطلب مجهودا عربيا جماعيا في شكل سوق عربية مشتركة للمنتجات البتروكيميائية ووكالة عربية موحدة لتصديرها وانه قيام انكروت مؤخرا بتنفيذ مشروع من هذا النوع بلغت تكاليفه ١٦ مليوناً من الجنيهات الاسترلينية ، يبدو اذا ما قيس بهذه الحقائق مجازفة أكثر منه مشروعاً مدروساً ، ومن ناحية المتطلبات الانمائية والاقتصادية للصناعات البتروكيميائية فانها لا تزال محسودة على الاخص في الدول التي تملك المواد الأولية لهذه الصناعة فاذا كانت المتطلبات الانمائية التي تبرر قيام هذه الصناعة هي أهم بكثير من وجود العناصر الطبيعية فان المتطلبات الانمائية وخصوصاً القدرة الاستهلاكية والخبرة الفنية متوافرة بشكل أوفى لدى الدول العربية التي ليست لديها موارد بترولية مذكورة لذلك فاذا نحن نظرنا الى الدول العربية في هذا كوحدة مستقلة فان الامكانيات فيما يتعلق بالصناعات البتروكيميائية تبدو ضئيلة جداً والدلائل جميعها تشير الى ان مشروعاً كهذا لا يمكن أن يتحقق الا نتيجة لتكامل عناصر الانتاج وشروطه فموارد البلاد العربية ، كل دولة على حدة ليست كافية للنجاح ، فيجب ان تتضافر هذه الموارد مع لتثمر عمالوحداً ولا يمكن ان تكون الصناعة البتروكيميائية في العالم العربي مجدية الا على أساس سوق عربية مشتركة وامكانيات تصدير ملحوظة من جهة أخرى فالحاجة ملحة اليوم لمعالجة هذا الامر على مستوى عربي جماعي ويجب أن ينبثق مشروع كهذا بكليته عن مبادرة وتخطيط عربيين ، فهو للعرب امتحان لقدرةهم على المبادرة وبعد النظر ودليل على صحة ما يتردد من استعدادهم لاييجاد سوق عربية مشتركة ووحدة اقتصادية عربية ويجب ان يهدف انشاء الصناعة البتروكيميائية العربية الى تصدير انتاجها الى الاسواق الخارجية وعلى الاخص الى اسواق جنوب شرقي آسيا واسواق افريقية الشرقية افريقية الغربية وبالامكانيات العربية الموحدة يمكن غزو هذه الاسواق والحصول على أعظم المكاسب الاقتصادية التي تتناسب مع مركز العالم العربي القوي بالنسبة للانتساج البترولي العالمي .

ويتصل من قريب بالصناعات البترولية في البلاد العربية

الأيدي العربية العاملة في هذه الصناعات فلا شك أن أعمال الحفر والتنقيب والاستخراج التي تقوم بها الشركات في الدول العربية تستلزم تشغيل عدد كبير من العمال والموظفين العرب وقد ساعد رخص الأيدي العاملة العربية إلى حد كبير على تخفيض تكاليف الإنتاج وإن كان من الملاحظ أن الشركات الأجنبية في العالم العربي تعتمد إلى اسناد أعمالها الفنية إلى الأجانب الذين تستوردتهم من الخارج وتوكل الأعمال غير الفنية إلى العرب ٠ فمثلا نجد أن شركة نفط الكويت تستخدم ٢١٤٧ موظفا من بينهم ٢١١ عربيا فقط في حين تستخدم في الوقت نفسه ٤٤٦٠ عاملا من بينهم ٢٢٦١ عربيا ويتضح ذلك من الجدول التالي :-

عمال وموظفو شركة نفط الكويت

الجنسية	موظفون	مراقبون	عمال	خدم	المجموع
بريطانيون	٩٧٠	-	-	-	٩٧٠
أوروبيون آخرون	٦	-	-	-	٦
أمريكيون	٧٥	-	-	-	٧٥
هنود	٧٧٧	٥٣	٤١١	٧٩٤	٢٠٣٥
باكستانيون	١٠٨	١٠٣	٧٢٦	٢٠٧	١١١٤
عرب	٢١١	٣٦٥	٣٢٩٣	١٢	٣٨٨١
المجموع	٢١٤٧	٥٢١	٤٤٣٠	١٠١٣	٨١١١

هذا على حين نجد حالة مباينة لذلك في الجمهورية العربية المتحدة وهي أن عدد العمال المصريين والعرب يزيد إلى حد كبير عن عدد الأجانب المستخدمين في الصناعات البترولية ومن الجدول التالي يتضح لنا التزايد المستمر في عدد العمال المصريين والعرب يقابله تناقص مستمر أيضا في عدد الأجانب العاملين في الصناعات البترولية في الجمهورية العربية المتحدة ٠

السنة	مصريون	عرب	أجانب	المجموع
١٩٥٢	١٢٤٠٠	٥٢	٧٠٨	١٣١٦٠
١٩٥٩	١٧٧٨٦	١٩١	٣٢١	١٨٢٩٨
١٩٦٠	١٨٥٤١	٣٦٨	٢٤٣	١٩٠٥٢

ويمكن أن نجد مثلا آخر في عدد العمال الجزائريين المستخدمين في الاعمال البترولية بالجزائر ففي سنة ١٩٥٦ قدر مجموع العمال العاملين في حقول الصحراء بـ ٦٠٠٠ عامل منهم ٢٥٠٠ - ٣٥٠٠ جزائري يعمل منهم في حقل حاسي سعد من ٨٠٠ - ١٠٠٠ عامل من الصحراويين البدو وبالعجيلة حوالي ٥٠٠ عامل وبحقول شركة س.ب.ر ٤٠٠ عامل وبحاسي الجاس حوالي ٦٠ عاملا فيكون المجموع ٢٥٠٠ الى ٣٠٠٠ عامل صحراوي يضاف اليهم ٥٠٠ عامل بالكادر المتوسط (من مساعدي معامل ومواقين ٠٠٠ الخ) من الجزائريين الشماليين .

ويستخدم أيضا أثناء عملية الحفر من ٦٠ - ١٠٠ عامل عادي لكل بئر علما بأن عملية الحفر تستغرق حوالي ستة اشهر وتترك الشركات بعدها هؤلاء العمال الى مصرهم .

والشيء الذي نخرج به أخيرا من هذا هو أن الشركات البترولية العاملة في البلاد العربية تجد نفسها بحاجة الى استخدام الايدي العاملة العربية التي لا تكلفها كثيرا ولكنها لا تمهد الى هذه الايدي العربية الا بالاعمال العادية في حين تستورد من الخارج الاجانب الذين تمنحهم المراتب الضخمة ليقوموا بالاعمال الفنية التي يمكن أن يوجد من يستطيع القيام بها في الدول العربية والتي يمكن أيضا أن يتقرب العرب على القيام بها . ولا شك أن العمال العرب الذين يستخرجون بترولهم ويقدمونه لهذه الشركات يحسون بمرارة التفرقة بينهم وبين الاجنبي ، تلك التفرقة التي تشمل الأجور والعلاوات والبدلات والتمثيل وبهذا يحصل الاجنبي الذي يتساوى أو يقل في الخبرة أو المؤهل مع الوطني تحت اسم خبير على اضعاف ما يحصل عليه الوطني ، وتمثل أجور العمال المستوردين النسبة العظمى من مصروفات باب الأجور .

والآن نرى أن على الدول العربية واجبا لا بد أن تلتزم القيام به الا وهو تحديد جزء من أرباح صناعة البترول وتوزيعه على العمال ومحو الفوارق جميعها ، بين العمال الوطنيين والعمال المستوردين

وتقرير حقهم في كل الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها الاجنبي
في الوطن العربي •

والآن وبعد أن تحدثنا بالتفصيل عن بترولنا العربي
وعرضنا أهميته من حيث انتاجه واحتياطه وظروف انتاجه وتصنيعه
في كل دولة من الدول العربية المنتجة • يهمنا هنا أن نبدا فصلا
جديدا لنحدث فيه عن قصة الاحتكارات البترولية في الدول
العربية •

قصة الابتكارات البترولية في الدول العربية

مما لا شك فيه أن البترول يؤلف المنادة الاولى للاقتصاد والحضارة ، كما يؤلف الدعامة الاولى للحرب وأن بترول البلاد العربية يمثل الكميات الضخمة لتموين العالم ، والاحتياطي الأعظم له ، وأن استراتيجية الشرق الأوسط وبتروله هما مصدر المطامع الاجنبية في العالم العربي والصراع الدولي حوله .

ولقد احتفظت هذه المنطقة بأهميتها في استراتيجية العالم ، وذلك لانها ملتقى المواصلات الى أوروبا وآسيا وأفريقية وأهم مورد زيت لبريطانيا وأوروبا الغربية ، ونقطة الوثوب القاتل على أوروبا ، وأدنى المراكز من المناطق الحثوية للاتحاد السوفييتي .

ولقد احتفظ الشرق الأوسط بهذه الأهمية منذ قديم الزمان فكان دائما جسرا للمعبور بين أوروبا وآسيا وما ذلك الا لان هذه المنطقة حوت في الماضي ولا تزال تحوى ثروات ضخمة تسترعى الانظار وتستهوئ المغامرين وفي عصرنا الحاضر تدفقت من أحشاء هذه المنطقة ينابيع البترول عصب الحياة الحديثة ، وقد ينزل البترول عن عرشه غدا أو بعد غد ، ولكن الذي لا ريب فيه أنه اليوم سيد لامنازع له وليس في إمكان أى انسان أن يقلل من أهمية البترول وما يفرضه من مخططات لرسم المستقبل بالنسبة الى آسيا وشعوب الشرق الأوسط نفسها .

وعلى الرغم من أن الشرق الأوسط يشارك بقية مناطق الاستعمار الاوربي السابقة في مشكلاتها الاستعمارية ، فانه يختلف عنها جميعا في أن وضعه الجغرافي يجعل منه منطقة من أهم مناطق لاستراتيجية النقل في العالم سواء في النقل الجوي أو البرى أو البحرى وفي أن به ثلاثة أرباع احتياطي البترول في العالم . ومن هنا كان الاندفاع الجنونى الى وضع المنطقة بأكملها تحت سلطان

الاحتكارات البترولية العالمية ، فاندفعت الدول الاوربية لوضع مناطق البترول في الشرق الأوسط تحت سيطرتها فزجت برموس أموال ضخمة في هذا الميدان اما مباشرة أو بواسطة شركات تخضع في الفسالب لتوجيهها وتمتع بحمايتها من أجل أن تتمكن هذه الشركات من مزاولة أعمالها في أوسع نطاق من الحرية ، ولكي يصبح باستطاعتها خدمة الدولة التي تسندها ونحيمها وأثرا ما ينشأ من ذلك تصادم بين مصالح هذه الشركات - ومن ورائها دولها - وبين مصالح الدولة التي فيها حقوق البترول ، وكثيرا ما ينشأ كذلك تصادم بين مصالح الشركات التي تنتمي الى دول مختلفة ، فيجبر ذلك حتما الى تصادم بين مصالح هذه الدول ، وكثيرا ما يحسم النزاع بين هذه الشركات ودولها على حساب الدولة المنتجة التي يكون موقفها في كثير من الأحيان سلبيا ، أو دفاعيا ضعيفا ، تجاه كل هذه التطورات . لذلك فهي تتلقى الآثار وليس باستطاعتها أن تعكس هذه الآثار وبناء على هذا فإن صناعة البترول تكون قد نشأت بعد صراع مرير دار بين الشركات الكبيرة ودولها ، وقد انتهى باتفاق تلك الشركات على وضع البترول العربي تحت سيطرتها ، وتوجيه اقتصادياته توجيهها يتفق مع مصالحها ومع مصالح الدول التي تنتمي اليها ، وقد ساعدها على ذلك الظروف الاقتصادية ، والسياسة السائدة في الدول العربية .

ويشرح الدكتور محمد جواد تلك الظروف الاقتصادية التي مكنت الشركات الاجنبية من تثبيت أقدامها في العالم العربي فيقول أن الصراع الخفيف الذي دارت رحاه بين الشركات والدول الكبيرة من أجل البترول العربي تفسره عوامل متعددة يمكن جمعها بثلاث مجموعات فمن الجهة الاولى ، ان هذا الصراع قد بدأ في بداية هذا القرن ، وذلك عندما بدأ البترول يحتل مكانة ممتازة في الحياة الاقتصادية والسياسية للشعوب المتقدمة ، فدفعها ذلك الى التسابق في البحث عن مصادر غزيرة للبترول تضعها تحت سيطرتها ، لكي تضمن تموينها بالبترول بصورة منتظمة ومستمرة .

ومن الجهة الثانية - ان هذا الصراع قد اشتد بمرور الزمن ، بسبب ازدياد أهمية البترول ، وازدياد تحقق الشركات وحكوماتها من أهمية الثروة البترولية في البلاد الغربية .

ومن الجهة الثالثة أن هذه البلاد العربية كانت - وما زالت إلى حد كبير - تتميز بصفات اقتصادية وسياسية جعلت حاجتها إلى البترول قليلة إذا قورنت بحاجة الدول انكيرة إليه فلم يكن هناك ما يدفعها إلى الاهتمام بصناعته ، وحتى لو أنها أرادت أن تهتم بهذه الصناعة فإنه لم يكن بوسعها أن تقوم بإنشائها وتنميتها ، وذلك ناشئ عن قلة الانتاج القومي بالدرجة الأولى وعن سوء توزيعه بين الطبقات المختلفة بالدرجة الثانية .

ولهذا فإن تطور صناعة البترول في البلاد العربية خضع خضوعاً يكاد يكون مطلقاً للمؤثرات الخارجية (اقتصادياً وسياسياً) وانعكست آثار هذا التطور على مرآة الحياة الاقتصادية (والسياسية) لهذه الدول العربية انعكاساً تاماً ، وإن كان بعض هذه الدول قد بدأ يحاول في السنين الأخيرة توجيه هذه الآثار وجهة معينة ، إلا أنها في محاولتها هذه قد تأثرت أيضاً إلى حد ملحوظ جداً بالمؤثرات الخارجية الآتية في كثير من الأحيان عن طريق هذه الشركات نفسها وإن الجهود الكبيرة التي بذلتها الشركات البترولية الكبرى من أجل السيطرة على البترول العربي سيطرة احتكارية ، يمكن تفسيرها بعوامل سياسية ترجع في أصلها إلى الأهمية الكبرى التي اكتسبها البترول في الحياة الاقتصادية والسياسية للدول الحديثة ، وهذه الأهمية المتزايدة هي التي دفعت تلك الدول إلى حث شركاتها على السعي باستمرار للبحث عن مصادر غزيرة للبترول ووضعها تحت سيطرتها وفي دائرة احتكارها وقد زاد من شدة هذا الميل الاحتكاري خوف تلك الدول من تعرض تموينها بالبترول للتهديد في أوقات الأزمات السياسية والحروب والأزمات الاقتصادية .

والواقع أنه إذا استثنينا المنطقة المحيطة بالسعودية/الكويتية التي تقوم باستغلالها شركات صغيرة نسبياً فإن الحقوق المهمة في البلاد العربية قد خضعت لسيطرة بضع شركات عالمية (بقوتها المالية ، والسياسية ، وباتساع نطاق أعمالها في مناطق مختلفة من العالم) والتي ارتبطت فيما بينها بسلسلة من الروابط المحكمة في مجال الانتاج والتسويق ، مكنتها من التحكم في البترول العربي تحكماً احتكاريًا ، وفقاً لما تقتضيه مصالحها ومصالح الدول التي

تنتمي إليها ، وان دعت الضرورة الى توضيح مصالح الدول العربية صاحبة البترول الذي يعتبر أهم مصدر من مصادرها القومية .

وقد جاءت هذه الاتفاقات الاحتكارية بين الشركات الكبرى عقب المنافسة الطويلة فيما بينها للسيطرة على الموارد البترولية العربية ، وكان الحل الوحيد الذي توصلت اليه هذه الشركات هو الاندماج فيما بينها مؤلفة ما يمكن أن نسميه بكتلة بترول الاسترليني وكتلة بترول الدولار ، والتي ان بدا أحيانا أنها تعيش في المنطقة جنباً الى جنب في سلام ، الا أن الحقيقة أن المنافسة الخفية ما تزال على أشدها فيما بين الكتلتين ، ومن وجهة نظر الدول العربية المنتجة فإن صناعة البترول النامية فيها تثير مشكلات اقتصادية ، وسياسية على قدر كبير من الأهمية ، ومن خلال المصالح المتضاربة ، تزداد قصة الاحتكارات البترولية في العالم العربي تعقيداً ، ولكن لماذا لا نبدأ القصة من أولها .

إن الروايات المخيفة عن التدافع للاستيلاء على البترول العربي لاتبدو الحقيقة كثيراً . فإن من ينظر الى الخريطة البترولية في الشرق الأوسط يرى شيئاً عجيباً ، هو تغلغل الشركات البترولية في أكثر من بلد من بلاد المنطقة باتفاقات غريبة ، فشركة الزيت العراقية وهي مؤسسة انجليزية - فرنسية أمريكية - هولندية . تقوم باستغلال البترول في مناطق أخرى غير العراق ، وشركة البترول الانجليزية الإيرانية تقوم باستغلال بترول الكويت مع شركة الخليج الأمريكية ، في حين أن الشركة التي تستغل زيت البحرين شركة كندية تخضع للإشراف الأمريكي .

وقد بدأت قصة الاحتكارات البترولية في العراق ، بداية كأشدها لتكون البدايات عنفاً منذ أوائل القرن الحالي . واستمر الصراع بين الشركات حتى سنة ١٩٢٨ حين تمت تصفيته في تلك السنة باتفاقية التزمت تلك الشركات بتطبيقها على بترول العراق وعلى بترول القسم الآسيوي من البلاد العربية ، وسميت هذه الاتفاقية «اتفاقية الخط الأحمر» وتنص الاتفاقية على أنه لا يجوز لأية شركة من الشركات المساهمة في الشركة التركية أن تحصل بمفردها على امتياز ضمن منطقة حددت بالخط الأحمر وتشمل كل الأقاليم التي

كانت تعتبر داخلة ضمن حدود الامبراطورية العثمانية باستثناء مصر والكويت ، ولقد لعبت اتفاقية الخط الاحمر هذه دورا في تأخير نهضة الشعوب العربية ، وبرغم انتهاء العمل بأحكامها منذ عام ١٩٤٨ فان أثرها مازال باقيا عظيم الجنور ، اذ أن أهداف هذه الاتفاقية قد تعنت مهمتها من مجرد ارساء قواعد في المنطقة الى العمل الواضح على الحيلولة دون حدوث تطور صناعي سريع في الدول العربية ، وما كان خليقا ان يترتب على هذا التطور من يقظة شاملة في الوعي العربي تعجل بتحطيم الاستعمار السياسي والاقتصادي ، وليس ادل على ماهدفت اليه تلك الاتفاقية من أنها تضمنت مادة تحرم اقامة معامل تكرير في البلاد العربية الا بالقدر الكافي لسد حاجة السوق المحلية للبلد المنتج .

ولكن لنعد قليلا الى ما قبل عقد اتفاقية الخط الاحمر لنرى الاضطبوط الاحتكاري وهو يحاول ان يمتص الموارد البترولية في العراق ، فقد سبق أن عرفنا أن الحكومة التركية منحت شركة سكة حديد بغداد حق البحث عن البترول في مساحة ٢٠٠ كم علي جانبي خطوطها ، ولكن البريطانيين كانوا يتحينون الفرصة للانقضاض . واشتد الصراع بين الانجليز والالمان ، وفي الوقت نفسه دخل ميدان الصراع منافس جديد هو أمريكا . ففي سنة ١٩٠٨ قام الاميرال جيستر بالسعي لدى السلطات العثمانية للحصول على امتيازات مختلفة للبيع عن البترول . وكان جستر مدفوعا في هذا السعي من قبل غرفة تجارة نيويورك ، ورئيس جمهورية الولايات المتحدة الامريكية . واثارت الحرب العالمية الاولى ، فتجمدت أعمال الالمان وتوقف الصراع مؤقتا ، وكان من نتيجة الحرب أيضا أن ابعدت ألمانيا عن مسرح البترول العربي ، ولكن ظهرت على المسرح قوى جديدة تنافس بريطانيا بعد انتهاء الحرب ، اذ ظهرت فرنسا على مسرح النزاع ، وعارضت بريطانيا في رغبتها في الاستئثار ببترول العراق مستندة الى اتفاقية (سايكس - بيكو) وكانت تضمن لها تمويلها بصورة منتظمة ومستمرة ، وعجلت بريطانيا في ترضيتها كي تتفرغ هي لمواجهة القوة الثانية التي تتحفر للوثوب فقد عقدت مع فرنسا اتفاقية جديدة اعطتها بموجبها ٢٥ ٪ من بترول العراق (وهي حصة ألمانيا في الشركة التركية) ، ولم تكن

القوة الثانية هذه التي واجهت بريطانيا بعد الحرب الاولى الاولايات المتحدة الامريكية التي عادت الى المسرح هذه المرة بإندفاع شديد عندما رفضت بريطانيا سنة ١٩١٩ الترخيص للشركات الامريكية بالبحث عن البترول في العراق وفلسطين . وعلى أثر ذلك بدأت تلك الشركات تجرئ الحكومة الامريكية للتدخل في الامر تدخلًا حازمًا . واستندت الحكومة الامريكية في تدخلها الى سياسة الباب المفتوح فأجابتها بريطانيا بأن هذا المبدأ لا يمكن أن تستفيد منه الولايات المتحدة فهي لم توقع على ميثاق عصبة الامم ولم تدخل فيها فلا يحق لها أن تشترك في تنمية اقتصاديات الدول الخاضعة لانتداب ، فردت عليها الولايات المتحدة بأن الحرب قد كسبتها قوى الحلفاء متعاونة ، ولهذا فأي منافع تترتب عليها يجب أن يتمتع بها مواطنو تلك القوى كلها ، وأخيرا اضطرت بريطانيا الى التراجع تجاه الضغط الامريكي الشديد .

وفي سنة ١٩٢٢ تم الاتفاق بين الشركة الانجليزية - الايرانية وشركة نيوجرسي على فتح باب المفاوضات بين شركة البترول التركية والشركات الامريكية التي ترغب في المساهمة معها في استغلال بترول العراق . وبدأت المفاوضات في شهر يوليو سنة ١٩٢٢ بين المساهمين في الشركة التركية من جهة وبين سبع شركات امريكية من جهة أخرى . وطالت المفاوضات واستغرقت ست سنوات وكان أحد جيولوجيي شركة نيوجرسي ، الذي كان ينقب في العراق في ذلك الوقت قد قدم تقريراً مفصلاً جداً عن امكانيات البترول في العراق ، فشحج ذلك التقرير الشركات الامريكية وحفزها على الاسراع في حسم النزاع القائم والتوصل الى حل نهائي من أجل البدء في الاستغلال .

وفي عام ١٩٣٤ ، تمت تسوية كل أوجه النزاع ، ودخلت الشركات الامريكية مساهمة في بترول العراق بنسبة ٢٣٫٧٥٪ ولم تكن فرنسا وأمريكا القوتين المنافستين الوحيدتين في وجه بريطانيا المسيطرة على البترول العراقي ، وإنما كانت هناك أيضاً تركيا التي أرادت أن تقطع الموصل من العراق ، وتضمها اليها بحجة أن الجيوش الانجليزية دخلت تلك المنطقة بعد إعلان الهدنة مع الدول العثمانية في نهاية الحرب العالمية الاولى .

وقد استخدمت الدول المختلفة سلاح البترول لكسب القضية، وقد أعلنت تركيا في أثناء المفاوضات التي كانت جارية في مؤتمر لوزان سنة ١٩٢٣ بأنها تعد بمنح كل التسهيلات الممكنة التي تتيح للعالم كله أن يستفيد من البترول المستخرج من الموصل وفي الوقت نفسه عرضت الحكومة التركية على الحكومة الانجليزية امتيازاً لاستغلال البترول في المنطقة • ولكن بريطانيا لم تكن تطمح في مجرد امتياز من تركيا باستغلال بترول الموصل فأنكرت في المؤتمر كون موقفها من القضية متأثراً بالبترول وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تستفيد من الفرصة فقد تمكن ابن الادميرال جستر من أن يحصل من الحكومة التركية على امتياز لاستغلال البترول في منطقة الموصل ، وقد قيل بأن الحكومة التركية أرادت بذلك أن تضرب الحكومة البريطانية بالحكومة الأمريكية ، ولكن الحكومة الأمريكية وجدت نفسها عاجزة عن مجاراة الدبلوماسية الانجليزية الفرنسية فكفت عن المعارضة منتظرة نتيجة المفاوضات التي كانت قائمة آن ذاك بين شركاتها والشركة التركية •

وأخيراً سويت المشكلة بمعاهدة ثلاثية عقّلت بين العراق وتركيا وبريطانيا على أساس قرار عصبة الأمم في الموضوع ، فاحتفظت العراق بالموصل وأعطيت تركيا حصة في إيرادات الحكومة العراقية تحدد بنسبة ١٠ ٪ تتقاضاها لمدة ٢٥ سنة وبهذا يكون الأمر قد استتب للشركة التركية التي غيرت اسمها سنة ١٩٢٩ ، فصارت تدعى شركة النفط العراقية •

وبعد أن سويت المنافسة بين بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة على البترول العراقي بدأت الشركات الموقعة على اتفاقية الخط الأحمر سنة ١٩٢٨ في بذل جهودها الجبارة في تطبيق قواعد هذه الاتفاقية على العراق وعلى بقية البلاد العربية في آسيا ، ولكن بفشل هذه الجهود إلى حد كبير بدأ بعض هذه الشركات يحاول خرق هذه الاتفاقية وثار النزاع مرة أخرى بين الشركات الاحتكارية وطالت مدته حتى انتهى في سنة ١٩٤٨ إلى إلغاء اتفاقية الخط الأحمر ولكن حلت محلها سلسلة من الاتفاقيات بين تلك الشركات أخضعت البترول العربي كله لسيطرتها المشتركة •

وما حدث في العراق حدث مثله في المملكة العربية السعودية فقد اشتد الصراع بين الشركة الامريكية وشركة الامتيازات المحدودة البريطانية للحصول على الامتيازات للبحث عن البترول في الاراضي السعودية فساندت الحكومة البريطانية الشركة الاخيرة كما ساندت الحكومة الامريكية شركتها وكان الصراع عنيفا بين الجانبين حتى تغلب الجانب البريطاني فحصلت شركة الامتيازات المحدودة على امتياز للبحث عن البترول في غربي المملكة العربية السعودية على طول الساحل في منطقة عرضها مائة كيلومتر باستثناء المناطق المحيطة بالمدن المقدسة •

كما تمكنت هذه الشركة بمساعدة الحكومة البريطانية من الحصول على امتيازات للبحث عن البترول في اليمن وعدن وحضرموت وعمان ومسقط ولبنان وسورية وفلسطين وشرق الاردن والذي حدث قبل ذلك في سنة ١٩٣١ انه وصل الحجاز بناء على طلب الحكومة السعودية مهندس امريكي للبحث عن امكانيات حفر آبار مائية هناك ثم سمحت له الحكومة السعودية بالتجول عبر اراضي المملكة للبحث عن علامات البترول فيها ثم رجع الى امريكا يحمل تعليمات للبحث عن شركة تقوم بالكشف عن البترول بشرط ملائمة وقد صادف المهندس بعض الصعوبات في مهمته وأخيرا رجع الى جدة مصطحبا معه ممثلا عن شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا سنة ١٩٣٣ فأسرعت الشركة العراقية بارسال ممثل عنها الى جدة ولكنه وجد المفاوضات قد بلغت شوطا بعيدا •

وفي الوقت نفسه ذهبت الشركة الانجليزية الايرانية لكل ذلك فقد اعتبرت وجود الشركات الامريكية في البحرين والمملكة السعودية تهديدا كبيرا لمصالحها في ايران وفي الاسواق العالمية كما تخوفت بقية الشركات المساهمة في الشركة العراقية لان دخول هذا المنافس الجديد الى هذه المنطقة الغنية قد يؤدي الى اضطراب الاثمان والاضرار بمنظمات التسويق التي تمتلكها وتديرها تلك الشركات في أوروبا والشرق • ولهذا فقد حاولت كل من الشركة الانجليزية الايرانية والشركة الهولندية الملكية شل ، ونيوجرسى ، وسوكوني فاكوم بشتى الطرق ما بين ١٩٣٢ ، ١٩٣٩ الاتفاق مع الشركات

الامريكية في البحرين والمملكة السعودية لتنظيم انتاج البترول أو تسويقه في هاتين المنطقتين .

وفي ذلك الوقت كانت المفاوضات الدائرة بين شركة كاليفورنيا وشركة تكساس قد انتهت الى اتفاق الشركتين على شروط معينة سهلت على كاليفورنيا مشكلة تسويق البترول في السعودية والبحرين وهذا قد يقلل كثيرا من امل المساهمين في الشركة العراقية باقناع شركة ارامكو ببيع قسم من بترولها الخام اليهم ولكنهم مع ذلك استمروا في المفاوضة معها حتى قيام الحرب العالمية الثانية فتوقفت المفاوضات وكان آخر مظهر للصراع حول بترول السعودية هو ما حدث في سنة ١٩٤٥ عندما اتبحت للشركتين الأمريكيتين المساهمتين في الشركة العراقية فرصة المساهمة في ارامكو لان هذه الاخيرة كانت بحاجة ماسة الى المال لتنفيذ مشروعاتها الجديدة واهمها مشروع التالاباين ، اصرت الشركتان على ذلك ووقفنا موقفا حازما في اصرارهما وتقدمتا للمفاوضة مع ارامكو فاحتجت الحكومة الفرنسية على ذلك استنادا الى اتفاقية الخط الاحمر فرد عليها المساهمون الانجليز والامريكان بأن هذه الاتفاقية لم تعد نافذة المفعول فهي تعتبر ملغاة بعد صدور القانون الانجليزي الخاص بأموال الاعداء (وقد صدر في اثناء الحرب) وهو ينطبق على فرنسا لانها تحالفت مع المحور .

ولكن المنافسة الحقيقية بين مصالح الشركات البترولية الاحتكارية في السعودية أو غيرها لم تنته ولن تنتهى اذ ان مصالح هذه الشركات على مستوى الوطن العربى باكملة .

اما بالنسبة للكويت فان اتجاه الاحتكارات العالمية الى السيطرة على بترولها بدأ منذ وقت مبكر ففي سنة ١٩١٣ حصلت الحكومة البريطانية على تعهد من الشيخ مبارك حاكم الكويت بالا يمنح حق استغلال البترول في اراضيها الا لمن تزكيه الحكومة البريطانية وفي اكتوبر من السنة نفسها بعث الشيخ مبارك الى المقيم السياسى في الخليج العربى كتابا يرحب بايفاد من يبحث عن البترول ويقرر انه لن يمنح الامتياز في هذا الشأن الى أى شخص سوى من تعينه الحكومة البريطانية .

وفي مايو سنة ١٩٢٤ وافق كل من سلطان نجد وشيخ الكويت معا على منح الوكالة العامة المشرقية المحدودة عقد امتياز البترول في المنطقة المحايدة بين البلدين على أنه اذا لم تف الوكالة بالتزاماتها بالنسبة للبدء في عمليات الاستغلال فان الامتياز يخضع للإلغاء والاسقاط . وفي الحقيقة أن هذه الموافقات التي منحها شيخ الكويت لبريطانيا ابتداء من سنة ١٨٩٩ انما تحرى بها الوصول الى الأغراض التي وافقت سياسة الحكومة البريطانية حين ذاك وهي ابعاد تركيا عن الكويت واتقاء مطامع روسيا فيها كما أحاطت بها ذات الظروف التي أحاطت بالاتفاق ومن ذلك كله نتبين أن هذه المزايا موقوتة بظروفها ، منحها الحاكم لبريطانيا بعامل الصداقة تقديرا منه لان من المصلحة دعم الروابط بين البلدين تأمينا له من أخطار بعض القوى الأخرى وأن هذه الموافقات لا تقيد حاكم الكويت ولا تلزمه وأنه يملك منعها في أى وقت مثلما ملك منحها من قبل .

وقد حدث فعلا ما هو متوقع في هذه الحالة إذ أن بريطانيا بحصولها على هذه الموافقات أرادت الوقوف في وجه كل من يريد البحث عن البترول في الكويت حتى يخلص لها هذا المورد الهائل من البترول ففي سنة ١٩٣١ حاولت شركة الخليج الامريكية الحصول على تصريح بالبحث عن البترول في الكويت فوقفت بينها وبين شيخ الكويت الحكومة البريطانية، فالتجأت الشركة الى وزارة الخارجية الامريكية تطلب عونها فاحتجت هذه الوزارة لدى وزارة المستعمرات البريطانية واقترحت في الوقت نفسه حلا للمشكلة يتلخص في قيام تعاون بين شركة بريطانية وهذه الشركة الامريكية لاستغلال بترول الكويت وعلى هذا الاساس بدأت المفاوضات بين الشركة الامريكية والشركة الانجليزية الايرانية وامتدت لثلاث سنوات توصلت في نهايتها الى الاتفاق في نهاية سنة ١٩٣٣ على اساس المناصفة وتكون لهذا الغرض شركة في شباط سنة ١٩٣٤ ووقع عقد الامتياز في نهاية السنة في ٣٠ من يونية سنة ١٩٤٦ واحتفلت شركة بترول الكويت بتصدير اول شحنة من البترول الى الخارج فأدار شيخ الكويت صنوبر التفريغ في اول حاملة للبترول تبحر من ميناء الكويت بحضور المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي والوكيل البريطاني ونائب القنصل الامريكي في

البصرة وكبار الامريكيين والبريطانيين في شركة الكويت ولاشك ان بريطانيا التي تنهت الى اهمية الكويت منذ اواخر القرن الماضي اقتبست أشد الاغتياب بالموارد البترولية الهائلة التي عثر عليها في الكويت والتي كانت سياستها الاحتكارية هي السبب في ان هذه الموارد قد اصبحت وقفا عليها وعلى شريكها امريكا .

ويجبرنا الحديث عن الاحتكارات البترولية في الكويت الى الحديث عن امارات الخليج العربي الاخرى وللخليج العربي قصة طويلة مع الاستعمار والاحتكار تبدأ من القرن التاسع عشر عندما استولى الانجليز على المراكز الرئيسية في بلدان الشرق الأوسط لتأمين المواصلات بين اجزاء الامبراطورية البريطانية واستطاعوا ان يفرضوا حمايتهم على السلطان العثماني بالحيولة دون تقسيم تركته ، وحصلوا من الجنب العالي على كل ما ساعدهم ليعملوا بحرية في انحاء الامبراطورية فاقاموا علاقات ودية مع بعض القبائل التي لها تأثير على الطرق مثل قبيلة شمر التي تسيطر على اقصر طريق برى بين البحر المتوسط والخليج العربي ثم حاولوا ان يحصنوا وسائل الملاحة النهرية في الفرات من اجل السيطرة على الخليج وعقدوا اتفاقات صداقة مع امراء الخليج ومشايخه وحتى اليوم ما تزال تبدو في اطراف الجزيرة العربية المعازل التي احتفظت بها بريطانيا كمستعمرة عدن ومحمية لحج وحضرموت وسلطنة مسقط ومشيخة ابو ظبي وجزر البحرين وامارة قطر ولقد حرصت انجلترا على دخول هذه المناطق في الماضي لتأمين طرق التجارة مع الهند ، وتحرص اليوم على البقاء فيها للتأثير على العالم العربي من الخلف والضغط عليه ولتستأثر بها وتستغل ما فيها من ثروات بترولية .

واذا كانت الكويت والبحرين وقطر بلدانا قد انفتحت على الغرب اكثر من جاراتها الجبلية وزارها النقبون واكتشفوا البترول فيها بكثرة وبين يوم وليلة غدا استثمارها هذا السائل الثمين اكبر مواردها فنقلها من البؤس والشقاء الى التبرؤ والثروة فهذه الطريقة استطاعت لندن ان توثق علاقاتها بامراء هذه المنطقة محاولة اضعاف النخوة العربية التي تذكها في نفوسهم القومية العربية لتمويل المشروعات الاقتصادية العربية وخلق اتحاد عربي شامل .

وقد استطاعت الدبلوماسية البريطانية ان تقيم حدودا وهبية من الجبال والصحارى بين الامارات والمشيخات القائمة على اطراف شبه الجزيرة العربية وذلك حتى تثبت اقدامها في جميع انحاء المنطقة وحتى يمكنها عن طريق الاتفاقات التى تعقدها مع كل امارة على حدة ان تكون الممتلكة الوحيدة لما تحويه هذه المنطقة من ثروات وان اخطر ما يخشاه الانجليز هو زوال سيطرتهم ونفوذهم على امارات الخليج والجنوب العربى لانها مصدر بترولهم وبتزول حلفائهم في اوربا الغربية وانها منطقة الاسترلينى الهامة التى تغل منها بريطانيا نحو الف مليون جنيه سنويا وان جميع الامارات في الخليج والجنوب شددتها بريطانيا بالتزامات غير مباشرة تحرم عليها منح حق البحث والتنقيب عن البترول او استغلاله الا باذن سابق منها وأن المقيم السياسى البريطانى فى البحرين ووكلاءه في امارات قطر والكويت وساحل عمان يتولون هذه المهمة .

ولعل خير ما يعبر عن تثبيت بريطانيا بالبقاء في منطقة الخليج العربى هو ما قاله مستر ريموند أوشى في كتابه « ملوك الرمال » ان هذه المنطقة شريان الحياة الرئيسى بالنسبة لنا وقد اكّد اكتشاف البترول وقسّم الطيران هذه الحقيقة وسيظل الخليج العربى يسيطر على استراتيجيتنا الدولية سنين طويلة والدولة التى تستولى على الخليج العربى وعلى ساحل عمان تستطيع ان تحكم جزيرة العرب والعراق وايران وافريقية وتستطيع ان تفلق قناة السويس وأن تقطع خطوط المواصلات الجوية والبحرية الى الهند وافريقية واذا قامت في الخليج الفارسي دولة معادية فانها تستطيع ان تدق المسمار الاخير في نعش النفوذ البريطانى بجنوبى البحر المتوسط كله .

وقد احتل الاستعمار البريطانى جزيرة ميسون عام ١٧٩٩ بحجة تموين جنوده ثم قفز على عدن وسائر جنوبى اليمن واتبع عدن لحكومة بومباى البريطانية في البداية عام ١٨٣٩ ، ثم جعلها منتدبة رئيسية تحت اشراف حكومة الهند عام ١٩٣٢ وحين ظهرت طلائع استقلال الهند فصلها عن حكومة الهند واعلنتها مستعمرة تحت التاج البريطانى في عام ١٩٣٧ .

وقد اتبع الاستعمار البريطاني في منطقة الخليج العربي سياسة التفتيت حتى يمكن أن يظل مسيطرا على المنطقة بأكملها فبعد أن كانت حضرموت تشمل المنطقة الشرقية لعدن كلها قسمها الاستعمار البريطاني أربعة أقسام وهذه الدول الأربع أو الخمس لا يزيد عدد سكانها جميعا عن ثلثائة ألف نسمة ، ولكن هذا الشذوذ في التقسيم يبدو على أتمه في المحميات الغربية التي يبلغ عدد سكانها مائة وأربعين ألفا .

ويتبع الاستعمار البريطاني أيضا سياسة إثارة الفتن بين الإمارات والقبائل ومثل ذلك ما فعلته بريطانيا بالتعاون مع سلطان مسقط الذي توغلت بريطانيا في شئون سلطنته والزمتها فيما بين ١٧٩٨ و ١٩٢٩ بواحد وعشرين تعهدا واتفاقا منحت الرعايا البريطانيين امتيازات ضخمة وقدمهم على غيرهم في المعاملات التجارية وتقرر لهم في مسقط مقيمين ووكلاء وضباطا عدا القناصل .

ثم تفل أيدي السلطان عن التصرف في أراضيه الا بموافقة بريطانيا وتمنح الانجليز امتياز صيد الاسفنج في الخليج العربي واستغلال البترول والفحم وسائر المعادن . ولكن هذا السلطان يمثل الآن مصالح بريطانيا في الخليج بدليل دخوله الى امامة عمان في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ في حراسة موكب من المصفحات العسكرية البريطانية وكانت هذه الخطة العدوانية الجريئة توطيدا لمركز الاستعمار البريطاني في المنطقة وتشبثا باستغلال البترول في منطقة الفهود التي تسيطر عليها واحة البوريمة الواحة التي استولت عليها بريطانيا قبل ذلك بخمسين يوما فقط .

ويعلق مستتر جيمس موريس المعلق السياسي لصحيفة التايمز الهندية على هذا الحادث مفسرا الاسباب التي أدت اليه بقوله :

« والحقيقة ان مستقبل حقول البترول في الخليج الفارسي هو الذي يتحكم في مصير بريطانيا في المنطقة وقد أصبح القطاع الشمالي من حقول بترول الخليج داخلا في نطاق الاسترليني وكان من الضروري الحيوي ان تدخل أي كشوف أخرى للبترول ضمن هذا النطاق .

فالبتترول هو العامل الحقيقي وراء كل تصرفات بريطانيا في المنطقة ولنا على ذلك دليل آخر مما ذكرته جريدة النيويورك تايمز في مقال لها جاء فيه :

« ايا كان الذي يسيطر على هذه الموارد البترولية الجديدة فانه سيكون بذلك مسيطرا على الموارد الرئيسية للطاقة في العالم الى حين أن تصبح الطاقة الذرية في متناول الجميع » ولتحقيق ذلك كان البريطانيون مستعدين الى حد مناهضة الامريكيين فساندت هوايتهم السلطان سعيد بن تيمور ورجالها البريطانيين بكل قوتها ، وقد كان البحث عن البترول في المحميات الشرقية والغربية وظهوره في حضرموت مما ادى الى كثير من اعتداءات البريطانيين في المنطقة .

وكما ذكرنا من قبل فان بريطانيا قد فرضت سيطرتها حتى شملت الساحل الغربي للخليج كله عن طريق المعاهدات المنتزعة من مشايخ وامراء المنطقة في القرن التاسع عشر والمعاهدات المنتزعة بينهم من جانب واحد ودون مقابل ، ولكن شتان ما بين حظ هذه الامارات والمشيخات وحظ عدن القريبة التي حولتها بريطانيا الى مستعمرة للتاج البريطاني وارادت ان تجعلها قطعة من انجلترا كأنها باقية فيها الى الابد . وعدن الآن اكبر مركز لتسويق البترول في العالم حتى أصبحت تمون الآن خمسمائة سفينة شهريا ومصفااتها من أضخم المصافي ومع ذلك يقول الكاتب البريطاني رودريك أدوين « ان عدن لاتزال عربية في أساسها وأن المجتمعين الاوربي والعربي يعيشان منفصلين في امارات الخليج المختلفة » . وسار الاحتكار البترولي جنبا الى جنب مع الاستعمار البريطاني بل ان رغبة بريطانيا العارمة في احتكار الموارد البترولية الهائلة التي يتمتع بها الخليج هي التي دفعتها وتدفعها الى التثبيت باستعمار المنطقة كما سبق ان اوضحنا ويتضح هذا الاحتكار البترولي مما حدث في اسارة البحرين فبعد أن ثبتت الشركة الامريكية ستاندارد اويل أوفكاليغورنيا أقدامها في شرقي المملكة السعودية والبحرين حاولت الحصول على امتيازات في قطر وساحل الصلح ولكن الحكومة البريطانية لم تسمح لها بالتفاوض مع شيوخ هذه المنطقة (التي تخضعها بريطانيا لسيطرتها) تاركة

المجال لشركة الامتيازات المحدودة التي حصلت فعلا على امتيازات فيه وكانت الشركة قبل ذلك قد اشترت امتياز البحث عن البترول في البحرين سنة ١٩٢٨ ، عندما بدأت تفاوض حكومة البحرين لتحديد شروط الامتياز وعارضتها الحكومة البريطانية لانها لم تنظر بعين الارتياح الى قيام شركة امريكية بتثبيت قنصلها في جزيرة البحرين وقد تمكنت الشركة من تدليل هذه العقبة بمعونة استمدتها من وزارة الخارجية الامريكية .

وبعد مفاوضات مع وزارة المستعمرات البريطانية دامت سنة واحدة توصل الى حل وسط خلاصته ان تقوم الشركة الامريكية بتأسيس شركة كندية تقوم باستغلال الامتياز وتأسست الشركة واطلق عليها اسم (شركة بترول البحرين بابكو) وقد تضمن الامتياز شروطا تضمن لبريطانيا نوعا من الرقابة على اعمال الشركة من ذلك مثلا : تعيين بعض كبار موظفي الشركة من الانجليز وان تكون اغلبيّة المستخدمين من الرعايا البريطانيين . وعندما بدأت بالاستغلال فعلا اضطربت الشركة الانجليزية الايرانية وحاولت الحصول على امتيازات في الاراضي التي لم يشملها امتياز الشركة الامريكية . فعرضت الامر على أعضاء الشركة العراقية فعارضه الأعضاء الامريكان معارضة شديدة ولم تؤد المفاوضات التي قامت بينهم الى نتيجة حاسمة حتى سنة ١٩٤٠ عندما تمكنت الشركة الامريكية من الحصول على تعديل للامتياز الأول فامتد الى جميع اراضي البحرين ومن هذا المثل يتضح لنا الاخطبوط الاحتكاري من شركات البترول المتنافسة على الثروة البترولية العربية سواء كانت تلك الشركات بريطانية او امريكية او كندية على ان للمطامع الاجنبية في منطقة الخليج العربي عامة وامارة البحرين بصفة خاصة رواية اخرى بطلتها هذه المرة ايران وليست بريطانيا ، وتمثل للمطامع السياسية الغالبة في الساحل الغربي للخليج العربي بعض شبكات هذه المنطقة التي يستغلها الاستعمار البريطاني وتعتمد عليها المطامع الاجنبية الاخرى في توطيد مراكزها وسيطرتها غير المشروعة .

وقد ظهرت هذه المطامع بظهور البترول الفيرير وتزايد الاهمية الحربية والمدنية لهذه المناطق وتبدو المطامع الفارسية في

الخليج العربي بالوان مختلفة اولها التمسك بتسمية الخليج الفارسي وواضح أن هذا المنطق متهاافت من اساسه . وقد سماه الباحث الغربي رودريك أدوين الخليج العربي وتحدث طويلا عن غرابة تسميته بالفارسي واكد أن من المستحيل أن يفكر قادم من الكويت أو قطر أو البحرين في معان غير عربية وقرر أنه بعد أن زار هذه البلاد يتعلم عليه أن يسمى هذا الخليج الفارسي مثلما تسميه المصورات الجغرافية الاجنبية وأن هذه التسمية تغضب العرب من اهل الخليج اشد الغضب كما ينكرها الواقع والانصاف .

وأن مروية هذا الخليج فوق مستوى الشك اذ يبلغ طول ساحله العربي نحو الضعف من طول ساحله الفارسي ويسكن العرب فضلا عن ساحله الغربي ساحله الشرقي أيضا حيث يشتغلون بالصيد والتجارة في حين رحل أكثر الفرس الى الداخل ويقول الكاتب الفرنسي جان جاك بيري عن بلدان هذا الخليج ان هذه الاقاليم كانت ولا تزال عربية خالصة وأول ما بدت المطامع الإيرانية في البحرين كانت في سنة ١٩١٤ حين تعهد شيخ البحرين للوكيل السياسي البريطاني في البحرين بالألا يتصرف في استغلال البترول بأراضي الامارة الا بمشورة الوكيل السياسي البريطاني وموافقة بريطانيا فحينئذ احتجت ايران على هذا التعهد .

وفي عام ١٩٢٧ احتجت الحكومة الإيرانية لدى عصبة الأمم على المعاهدة السعودية البريطانية ذاهبة الى أنه لا يصح الدخول مع شيخ البحرين في معاهدة ، ومعتزضة على ما تضمنته المعاهدة من أن البحرين امارة عربية مستقلة ترتبط مع بريطانيا بمعاهدات

وفي عام ١٩٢٨ قدمت الحكومة الإيرانية مذكرات الى عصبة الأمم ذهبت فيها الى القول بأن كل معاهدة تعقد مع البحرين غير شرعية وأن البحرين تعد تاريخيا جزءا من ايران وهذا الادعاء في البحرين قد اثارته حكومة قوام الساطنة في عام ١٩٤٦ ، كما اثارته من بعدها حكومة مصدق وحكومة الجنرال زاهدي ثم الحكومة الحالية .

وفي عام ١٩٤٩ وفي حلبة الصراع السياسي البترولي على الخليج تقدمت حكومة ايران الى المرحلة الشاذة حين استصدرت

من البرلمان قرارا بعزمها العمل على ممارسة أعمال السيادة على البحرين ، كما احتجت لدى اتحاد البريد الدولي والمؤتمر الاقتصادي الاسيوى بكراتشى على قبول البحرين عضوا فيها .

وانتهى المطاف بالحكومة الايرانية الى أن تعلن فى عام ١٩٥٨ ضم البحرين الى اراضيها باسم الاقليم الرابع عشر من الاقاليم الفارسية وهذا الاعلان لم يفسر من حقائق الاوضاع القائمة فى البحرين منذ قرون ولكنه ترك مزيدا من شعور الاسي والاسف فى نفوس عرب البحرين وسائر ابناء العروبة فى كل مكان .

ويعمل جان جاك بيرى هذا التصرف من ايران قائلا : « ان ايران رأت عاصفة العروبة تجتاح اقطار العرب وحاولت ان تسبق الحوادث فاعلنت ضمها جزر البحرين الى ممتلكاتها خوفا من أن يطالب العرب ولا سيما العراق بالحماية وغيرها من المناطق العربية الداخلة تحت حكم الشاه . ولكن عمل ايران بالنسبة للبحرين بقى شكليا لا قيمة له ولم يتعد حدود ايران . ويقول الكاتب البريطانى ستانلى بريدل ان حسد جيران البحرين لا يتصرف الى اى اعتبارات بل الى البترول .

فالخليج يضم أضخم احتياطي للبترول معروف فى العالم ، وبرغم ان آبار البحرين لا تنتج غير مليون ونصف مليون فى العام فان الجزيرة قد أصبحت مركزا ضخما لتكرير بترول العربية السعودية والكميات التى تصلها سنويا عن طريق انابيب تحت المياه تبلغ ١٠ ملايين طن .

وقد اهتمت جامعة الدول العربية بهذا الموضوع منذ سنة ١٩٤٥ اذ عرض على اللجنة السياسية فى اجتماعها فى ٢٩ من نوفمبر الى ١١ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ موضوع دعوى ايران ان البحرين جزء من اراضيها وان هبوط الطائرات فى مطار البحرين لا يجوز الا باذن سابق من ايران وارسلها مذكرة بذلك الى بعض البعثات الدبلوماسية العربية بطهران وقدمت اللجنة السياسية الى مجلس الجامعة العربية توصية فى هذا الشأن تضمنت مشروع رد على المذكرة الابرائية يؤكد ان البحرين بلد عربى لا تربطه بايران علاقة تبعية من أى نوع من الأنواع فاقرب

مجلس الجامعة التوصية في صباح يوم ١١ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ . وقد نتج عن هذه المطامع الفارسية في الخليج العربي ازدياد الهجرة الفارسية الى امارات ساحل الخليج والجنوب والجهود الإيرانية المناوئة للاتجاهات القومية العربية السائدة في الكويت وقطر والبحرين محاولة التدخل في شئون امارات ساحل عمان السبع باسم اقامة المدارس والمستشفيات وما اليها كما نتج عنه خلاف ايران مع العراق حول شط العرب وادعاءاتها في هذه المنطقة العراقية التي لا تستند الى سند شرعي او مبدأ قانوني . ولم يقف الامر بالنسبة للخليج العربي عند التسلط البريطاني والمطامع الفارسية ، بل ان حلف بغداد الاستعماري وضع في اعتباره هو الآخر ما للخليج من اهمية ففي اعقاب تأليف حلف بغداد في عام ١٩٥٥ قام نوري السعيد رئيس الحكومة العراقية وأداة الحلف مع المسؤولين السياسيين والقانونيين والاقتصاديين بوزارة الخارجية البريطانية ، بنشاط في منطقة الخليج العربي وقام رئيس الجمهورية التركية حين ذاك جلال بايار ومعه عدنان مندريس رئيس الحكومة وسفير باكستان لدى تركيا بزيارة البحرين سنة ١٩٥٥ لبحث ما سموه اهمية الخليج العربي لحلف بغداد .

وبعد فقد عرضنا لما جره تهافت الاحتكارات العالية على بتزول الخليج العربي من الاستعمار والسيطرة والاستغلال على هذا الخليج ومن المطامع الأجنبية من كل جانب ولكن الخليج برغم ذلك سيبقى عربيا ، وأما بتزوله فهو عربي برغم كل شيء وبرغم السيطرة الاحتكارية المفروضة عليه حتى الآن .

أما في الجمهورية العربية المتحدة فان الشركات الأجنبية وإن كانت قد اندفعت الى البحث والتنقيب كما حدث في البلاد العربية الأخرى إلا ان التنبؤ المبكر من جانب الحكومة الى خطر هذه الاحتكارات قد ادى الى احجام أغلب هذه الشركات عن المضي في أعمالها البترولية في مصر وقد بدا هذا الموقف الإيجابي من الحكومة المصرية في القوانين المتتالية التي أصدرتها واللائحة التي أصدرتها بمصلحة المناجم سنة ١٩٣٧ وتنص على ان تمنح رخص البحث عن مساحة مائة كيلو متر مربع لمدة سنة وتجدد سنة أخرى والفرض من ذلك الاختبار الاجمالي للمجال الصالح

للعمل وأن تمنح رخص الحفر عن منطقة مساحتها أربعة كيلو
مترات مربعة معادل رسم قدره ٢٥ جنيها في السنتين الأولى
والثانية ومائة جنيها في السنة الثالثة على أن يشترط أن يكون
٩٠٪ من العمال المصريين و ٥٠٪ من الإداريين والفنيين المصريين .
أما رخص الاستخراج فاتها تمنح بعد فجاح عملية استنباط
البترول ولمدة ثلاثين عاما قابلة للتجديد لمدة ١٥ عاما على أن تحدد
منطقة الاستغلال بالضبط . ولصاحب الامتياز حق استخراج
البترول ونقله وتكريره مقابل رسم « ٢٥ جنيها عن مساحة ١٥
فدان » واثاوة ١٤٪ عن البترول الخارج اما نقدا أو عينا . وهذه
اللائحة التي أخذناها مثلا على تنبئه الحكومة المصرية الى خطر
الاحتكارات تفتقر الى حد كبير عن الاتفاقات الطويلة الامد المعقودة
في بلدان عربية أخرى ولا شك أن هذا الاحتكار البترولي
قد اختفى الآن من اراضي الجمهورية العربية المتحدة وحل محله
القطاع العام الذي يشرف على اغلب عمليات البحث والتنقيب
والاستخراج والتكرير والتوزيع وهو ايضا الذي سيشرف على
تصدير البترول عند ازدياد كميات الإنتاج بما يفوق حاجات
الاستهلاك المحلي وذلك بناء على ما يتوقعه المشرفون على صناعة
البترول في الجمهورية العربية المتحدة في السنوات القليلة
القادمة .

وفيما يختص بالاحتكارات البترولية في ليبيا فقد عرفنا فيما
سبق أنه على الرغم من أن ليبيا لم تدخل ضمن الدول العربية
المصدرة للبترول الا أن ما ينتظر ليبيا من مستقبل بترولي
وما يقدر لها من احتياطي - دفع الشركات الاجنبية الى التهافت
على الحصول على عقود امتياز من الحكومة الليبية حتى وصل
عدد هذه العقود الى ٨٢ عقدا .

وبالنسبة للجزائر فان المصالح الاحتكارية والاستعمارية قد
مثلتها فرنسا اصدق تمثيل . ففرنسا التي تعتمد في الحصول
على احتياجاتها البترولية على الاستيراد من الشرق الاوسط
وغیره من المناطق قد اهتمت ابلغ الاهتمام بالسيطرة على بترول
الجزائر التي كانت تستعمرها حتى وقت قريب وذلك حتى
يمكنها من أن توفّر احتياجاتها البترولية بدون أن يكلفها ذلك
المزيد من العملات الصعبة التي تفتقر اليها وأيضا حتى يمكنها

ان تصدر الباقي الى دول السوق الاوربية المشتركة وقد بدأت عمليات البحث عن البترول في الصحراء الكبرى سنة ١٩٤١ وانشئ لذلك في عام ١٩٤٥ مكتب البحوث البترولية الذي كان هدفه اكتشاف منابع الثروة الطبيعية في الاراضي الفرنسية وممتلكاتها فيما وراء البحار . وفي سنة ١٩٤٥ تكونت الشركة القومية للبحث عن بترول الجزائر ثم انشئت الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر ورأس مالها كله تقريبا ملك للحكومة الفرنسية وفي سنة ١٩٥٦ اكتشف حقل البترول الهائل في حاسي مسعود وظهرت اهمية المنبع الهائل للغاز في حاسي مسعود ايضا واكتشف حقل زارزتين سنة ١٩٥٨ والذي يعتبر ثاني حقول البترول في الجزائر بعد حقل حاسي مسعود من حيث كمية البترول التي يحتويها ، وقد اقتصر في بداية اكتشاف البترول في الصحراء الجزائرية على استثمارات الحكومة الفرنسية ، ولكن الظروف اجبرت الحكومة الفرنسية على الاستعانة برعوس الاموال الخاصة الفرنسية ثم اوجبت عليها بعد ذلك ان تشرك رأس المال الاجنبي جنبا الى جنب مع استثمارات في هذه المشروعات ويمكن ان نتحقق من ذلك اذا قسمنا الاموال المستثمرة في بترول الجزائر كما هو واضح من الجدول التالي :

٩٣ ٪	رأس مال تساهم به الحكومة الفرنسية .
٢٨,٨ ٪	رأس مال خاص فرنسي .
٨,٦ ٪	رأس مال خاص اجنبي .
٥٣,٣ ٪	قروض .

وقد تغير موقف فرنسا من الشركات الاجنبية اذ انها كانت في خوف من تلك الشركات الاحتكارية الكبرى حينما شعرت بان انظار العالم تتجه نحو بترول الجزائر وخاصة حينما ظهرت افضليته على بترول الشرق الاوسط من حيث قربه الى مراكز التوزيع الرئيسية له في اسواق غربي القارة الاوربية الامر الذي جعل فرنسا تخشى من احتمال قيام الشركات البترولية الكبرى وخاصة الامريكية بمساندة الحركة الوطنية الجزائرية حتى يمكن ان تترك المضالح الفرنسية في الجزائر وهذا ما دفعها الى فتح الباب على مصراعيه لرعوس الامول الاجنبية لتمويل عمليات

البحث والتنقيب والاستغلال بل وقد راعت التسويع في هذه الشركات فاشركت الشركات الهولندية والإيطالية والإنجليزية والألمانية إلى جانب الشركات الأمريكية وغيرها. وذلك حتى تتفادى من المنافسة القوية من إحدى الدول إذا كانت تتبعها كل الشركات العاملة في الجزائر وفي سنة ١٩٦٠ بلغ عدد الشركات الأجنبية غير الفرنسية التي تستغل البترول في الجزائر ٣٠ شركة وأصبح ٢٢٪ من الحقول ورموس الأموال الموظفة و ٧٪ من الاحتياطي المكتشف تحت رقابة رأس المال الأجنبي وفي النصف الأول من عام ١٩٦٠ أيضا منحت الحكومة الفرنسية ١٠ تراخيص جديدة للتنقيب في الصحراء تتضمن مساحة قدرها ٦٠٤٧٠ كم^٢ وتتطلب في مجموعها استثمارا لا يقل عن « ٢٠٤٠ مليون دولار » ومن الحاصلين على هذه التراخيص شركة كاليفورنيا للزيت الآسيوي وشركة تكساكو للبترول فيما وراء البحار إذ حصلت كل منها على حصة قدرها ٢٠٪ وقد أدركت الشركات العاملة في الجزائر أن أسواق أوروبا هي المنفذ الوحيد لتصريف إنتاج الجزائر وأحسن أسواقها ألمانيا الغربية خاصة لأنها من الدول القليلة التي لا تملك شركات البترول الكبرى سوى جانب محدود من شركات التوزيع فيها وكذلك إيطاليا حيث أن طابعها الاستهلاكي يجعلها من أحسن أسواق هذا البترول .

ومن بين الحيل التي ابتدعتها فرنسا أيضا لإحكام سيطرتها على البترول الجزائري ما أسمته بالكونسرتيوم ، والكونسرتيوم بمعناه العام هو أن عدة شركات تتضافر على مشروع ضخم لا تستطيع أحدها أن تنفرد به (كما هو الحال في إيران) .

الا أن فرنسا تقصد بالكونسرتيوم اشراك الحكومات (وهي مجموعة الدول الفرنسية المجاورة لحدود الجزائر) في هذه المشروعات وفتحت الباب بالفعل لأن تدمي بعض هذه الدول أحييتها في جزء من بترول الصحراء الكبرى إلا أن الموقف الصلب الذي وقفه المجاهدون الجزائريون وحكومة الجزائر المؤقتة كان هو الرد الصائب على كل هذه المحاولات التي لجأت إليها فرنسا لفرض سيطرتها واحتكارها على الثروة الجزائرية إلى الأبد وقد حملت لنا الأيام القليلة الماضية كثيرا من الانتصارات العربية الجزائرية والأمل كبير في أن يتحرر البترول الجزائري وبالمثل

البتروال العربى فى كل الدول العربىة المنتجة من كل سيطرة واستقلال لتقوم الايدى العربىة بدارته وتصنيعه .

تلك كانت قصة الاحتكارات البترولوىة فى العالم العربى .
ولعل من الأوفق أن نخصص جزءا صغيرا من هذا البحث لتحدث فيه عن موقف كل من الدول الاجنبىة التى أثرت فى انتاج البترول العربى وتؤثر فيما ينتظره من مستقبل ونعنى بتلك الدول الولايات المتحدة الامريكىة ودول غربى أوروبا والاتحاد السوفىيتى .

موقف الولايات المتحدة الامريكىة

لم تتأخر الولايات المتحدة كثيرا عن الدخول الى ميدان المنافسة الاحتكارية على البترول العربى وعلى الرغم من ضخامة الانتاج البترولوى فى امريكا حتى لقد كان من المتوقع أن يبلغ الانتاج الكلى لسنة ١٩٦١ - ٣٤٩ مليون طن مقابل ٣٤٦ مليون طن عام ١٩٦٠ الا أن هذه الزيادة يقابلها ارتفاع فى الاستهلاك ومن ثم فإن من المتوقع أن تزداد الولايات المتحدة فى الواردات رغم القيود الحكومىة فيبلغ معدل الواردات حوالى ٨٦.٠٠٠ برميل يوميا من الخام والمنتجات فكان حاجات امريكا الاستهلاكىة تتفوق بكثير على منتجاتها هذا بالاضافة الى افراءات البترول العربى مثل وفرة الاحتياطى وانخفاض تكاليف الانتاج مما جعلها تسعى للحصول على احتكارات بترولوىة تنافس بها الاحتكارات البريطانىة الموجودة فى الشرق العربى .

فى سنة ١٨٣٣ عقلت الولايات المتحدة اتفاقية مودة وتجارة مع سلطان مسقط تمنح حق المرور والاقامة لرعايا الولايات المتحدة فى مسقط وتبيح ارسال الممثلين الامريكىين التجاريين الى هذه البلاد وكذلك أحدثت الولايات المتحدة الوانا من الاتصال مع بلاد اخرى فى الخليج وجنوبى الجزيرة ولكن بريطانيا هى التى ظلت تسير فى الواقع الخطط الامريكىة فى هذه

الاقاليم العربية ، وتمكنت الشركات البترولية الامريكية فى ظل سياسة الباب المفتوح أن تحصل على امتيازات بترولية خالصة لها وأن تشارك الشركات العالمية المستغلة . ولكن القاعدة التى كانت سائدة فى ذلك الحين كانت تحتم أن تتكون الشركات وتبدأ فى مباشرة اعمالها وتتولى المملكة المتحدة حمايتها ولا تتولى الولايات المتحدة ذلك ، ولكن النفوذ البريطانى والامريكى لم يستمر بينهما عهد الوثام على طول الخط فكثيرا ما تصارع النفوذان ولو تصارعا خفيا .

فى سنة ١٩٢٨ اخذ الأمريكيون بجوسون خلال المملكة العربية السعودية وخاصة فى منطقة الاحساء بحثا عن البترول نتيجة لتناقص الاحتياطى الامريكى ومضيا فى سياسة الولايات المتحدة منذ ذلك الحين للسيطرة على آبار جديدة للبترول خارج حدودها وهنا ظهر التنافس الامريكى والبريطانى وليس أدل على أهمية بترول الشرق الاوسط بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية من أن ناقلات البترول التابعة لصلحة النقل البحرى تقوم بزيارة الخليج العربى بمعدل ١٥ مرة فى الشهر لشحن حوالى ٣٠٠ ألف طن من منتجات البترول ونقلها الى المنشآت الامريكية العسكرية فى الشرق الاوسط ولعل السر فى تزايد هذا الاهتمام الامريكى بالشرق الاوسط هو أن الأمريكيين رأوا أن الامبراطورية البريطانية تحتضر سواء فى هذه المنطقة أو فى المناطق الأخرى ولذلك قرروا إنهاء عصر السلطان البريطانى وضرورة أن يستبدل به سلطان أمريكى وهدفهم الاول هو أن يتخذوا من العالم العربى والشرق الاوسط عامة مراكز وثوب على الاتحاد السوفييتى أو دفاع ضده وتتصل خطط الأمريكيين العسكرية بقناة السويس وبحر العرب والمحيط الهندى وهذه الخطط تولى الخليج العربى وبتروله أهمية متزايدة حتى أنها ادخلته عنصرا من عناصر الصراع الدولى بين الدولتين وأن التفريط فى أى من هذه المراكز الأساسية فى رأيهم خطر لا يمكن احتماله وفيما يختص بهذه النقطة بالذات يقول تقرير مجلس الشيوخ الأمريكى بناء على بحث قدمها اليه مستر « هيرويتز » طالما أن الاتحاد السوفييتى ليس له وجود مادى فى الشرق الاوسط فإن تركيا وبلدان الجزيرة العربية لا تثير أى قلق جدى لدى الغرب ولكن الانهيار الذى أصاب النظام

الاستعماري البريطاني يتفاهم الى حد شديد الحرج والخطورة اكثر مما يبدو ، ولم تكن محاولة أمريكا الكبرى بعد فشل العدوان الثلاثي على العرب وهى مبدا ايزنهاور الذى اقراه الكونجرس الأمريكى يوم ٧ من مارس سنة ١٩٥٧ باسم كفالة الأمن والاستقرار فى الشرق الاوسط ودعم السلام العالمى لم تكن هذه المحاولة الا خطوة جديدة من جانب أمريكا لتحل محل النفوذ البريطانى المنهار فى المنطقة .

ويتحدث ديكسون عن المصالح البريطانية والأمريكية فى المنطقة فيقول : « وكثرة المصالح الأجنبية فى المنطقة هى مصالح بريطانية ومع ذلك فهناك دول أخرى تعنى بالشئون العربية وينطبق ذلك جليا على الولايات المتحدة الأمريكية » .

فمنذ قيام شركة البترول العربية الأمريكية فى الظهران بدأت أمريكا تهتم بتوطيد نفوذها السياسى فى جزيرة العرب كما أن السفن الحربية الأمريكية تزور بانتظام الخليج العربى ويتنافس الأمريكيون مع اصدقائهم البريطانيين تنافسا وديا ولكن يبدو أن هذا التنافس الودى ليس له وجود الا فى خيال الكاتب البريطانى فلا شك أن مصالح الدولتين المتطلعتين الى السيطرة والاحتكار يتعارض بعضها مع بعض وعلى أية حال فإن هذا التنافس سواء كان تنافسا وديا أو غير ودى لم يكن الا على حساب العرب وعلى حساب ثرواتهم ومقدراتهم .

وتنفرد الولايات المتحدة الأمريكية الآن بملكية امتياز النفط فى العربية السعودية والبحرين وتشاركها بريطانيا فى ملكية امتياز نفط الكويت وتأتى أمريكا أولى البلاد المستفلة وتليها بريطانيا ثم فرنسا وهولندا .

وتفل الشركات الأمريكية ما لا يقل عن مائتى مليون جنيه استرليني سنويا حسب حصيلة المناصفة وحدها وتفل الشركات البريطانية نصف هذا المبلغ اما الشركات الهولندية والفرنسية فتفل نحو ٢٠ مليون جنيه سنويا . هذا وتؤمن رعوس الأموال الأمريكية بما يقرب من ٦٠٪ من انتاج الشرق الاوسط ورعوس الأموال الانجليزية - الهولندية ٣٥٪ والفرنسية ٥٪ .

موقف دول غرب أوروبا

لا شك أنه من الصعوبة بمكان أن نضع حدا فاصلا بين موقف دول غربى أوروبا وموقف الولايات المتحدة الذى عرضنا له فيما سبق اذ أن المصالح الاحتكارية لكل من الفريقين متشابكة الى حد التعقيد وكثيرا ما تختلف ولكنها تتلاقى عند نقطة واحدة هي استغلال البترول العربى على اوسع نطاق والسيطرة عليه بما يكفل التقدم الاقتصادى لأوروبا وأمريكا على حساب الدول العربية وبما يكفل لها أيضا الاستمرار فى سياسة التسلط على مقدرات الشعوب الصغيرة ، وأن نظرة يسرة الى الاقتصاد الأوروبى واعتماده على استغلال البترول العربى لتفسر لنا كل المواقف التى تقوم بها دول غربى أوروبا لتعويق التطور الحتمى للشعوب العربية .

فقد اظهرت دول أوروبا خارج دائرة السكتلة السوفيتية اتجاهين فى الوقت نفسه ، أحدهما : ازدياد مطرد فى الاستهلاك البترولى ، والثانى : ازدياد مطرد فى الاعتماد على الشرق الاوسط كمصدر أساسى للبترول ، ويقوم بترول الشرق الاوسط بدور حيوى فى اقتصاديات عهد السلام وفى الاحتياجات العسكرية للدول الكبرى الغربية اذ بعدها كما كان الحال عام ١٩٥٦ بأكثر من ٨٠٪ مما يحتاج اليه غربى أوروبا من البترول .

وإذا عدنا الى الوراء قليلا لتتبع تطور الاستهلاك البترولى فى أوروبا فانا نجد أنه بلغ قبل الحرب (عام ١٩٣٨) ٢٧ مليون طن فى السنة وبعد الحرب مباشرة (عام ١٩٤٧) ارتفع الى ٣٧ مليون طن فى السنة ومن ذلك الوقت اخذ السوق يزداد بمعدل ١٣٪ فى السنة حتى بلغ مائة مليون طن فى عام ١٩٥٥ وفى ١٩٥٦ استهلكت أوروبا ١١٥ مليون طن وزيادة الاستهلاك بمعدل ١٣٪ نسبة غير غادية اذا علم ان معدل زيادة الاستهلاك فى الولايات المتحدة تبلغ ٦٪ وفى بقية العالم ١١٪ ويعمل ذلك

بالنشاط الاقتصادي الذي شاع في أوروبا بعد تطبيق مشروع مارشال .

وفي عام ١٩٥٥ بالدات بلغ اجمالي واردات أوروبا من البترول ١١٢ مليون طن منها ٢١ مليون طن من نصف الكرة الغربي .
٦٠ مليون طن من الشرق الأوسط وهكذا قدم الشرق الأوسط ٨٠٪ من واردات أوروبا من البترول .

وتقدر الكميات التي تستوردها سوق أوروبا الغربية وحدها بما يقرب من نصف انتاج الشرق الأوسط كما يتضح من الجدول التالي بملايين البراميل :

١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٦	
١٦٧١	١٥٧٧	١٢٦٣	اجمالي انتاج الشرق الأوسط
١٨٤	١٦٨	١٣٦	استهلاك الشرق الأوسط
١٣٤	١٢٣	١٠٣	صادرات الى الولايات المتحدة
٩١٥	٨١٠	٦٥١	صادرات الى أوروبا الغربية
٤٣٨	٤٧٦	٣٧٠	صادرات الى جهات اخرى

ولا شك ان الازمات السياسية والحروب قد اعطت دروسا حية في مدى أهمية البترول في الشرق الأوسط لها حتى ليعتبر شريان الحياة بالنسبة لها فخلال الحربين العالميتين برزت أهمية بترول الشرق الأوسط وغزارته وتعدد مستثمروه فاحتكر البريطانيون بترول ايران واستثماتوا برعوس الاموال الامريكية والفرنسية والهولندية لاستثمار بترول العراق الذي تدفق على شواطئ المتوسط في طرابلس وحيفا بوساطة الانابيب اما على شواطئ الخليج العربي فقد تنازل البريطانيون للامريكيين عن قسم من بترول الكويت والبحرين وعن بترول السعودية الذي لم يحسنوا تقدير كمياته وقد حاول الالمان قبل الحرب العالمية الاولى مزاحمة الانجليز في السيطرة على الشرق الأوسط وبدعوا بوضع مشروع الخط الحديدي الذي يربط بين برلين وبغداد مارا ببلغراد والاستانة وحلب والموصل ولكن الحرب الاولى داهمتهم ولما انتهى الخطر بعد الحرب فقد المشروع روح السيطرة التي بدأ

بها واثرت نذرة البترول ايضا على خطط المانيا العسكرية فقد اضطرت الى زج قسم كبير من جيشها في الزحف على القوقاز من أجل الاستيلاء على بترولها فعرضت تلك الجيوش لمخاطر كبيرة ولعل آخر مثل يدل على الأهمية الحيوية لبترول الشرق الأوسط ازمة السويس عام ١٩٥٦ التي أثبتت مدى اعتماد أوربا الكبير على الشرق الأوسط . وقبل الازمة كانت هناك فئة قليلة من المطلعين على بواطن الأمور هي التي تدرك هذه الحقيقة ولكن بعد الازمة تكشف الحقيقة للجماهير في أوربا ولم يكن عدوان بريطانيا وفرنسا على مصر لانها أهدرت حقوقهما القانونية والشرعية في ملكية قناة السويس وانما لتحذير شعوب منطقة الشرق الأوسط من الاقدام على تأميم البترول لأهميته لاقتصاد البلدين ولانهما يملكان شطرا كبيرا من رموس الاموال المستثمرة في صناعة الزيت في المنطقة ومنها يحققان فوائد وأرباحا خيالية .

وقبل الاقدام على العدوان حرك الاستعمار العالم العربي مناديا بالأخطار التي تهدد مصالح البترول وطرق مواصلاته وكان الغرب المستعمر يرغب من وراء ذلك الى استعادة سلطانه الداهب على البلاد العربية كلها وتوطيد المراكز الاستعمارية التي ما تزال موجودة في الخليج العربي وجنوب الجزيرة ويتحدث بييررونو عن النتائج التي ترتبت على هذا العدوان فيقول « كان السؤال الأكبر الذي تردد على شفاه المسئولين الغربيين في صيف سنة ١٩٥٦ هو ما الفوائد التي يجنيها الغرب من تصفية عبد الناصر الذي تجاسر ووقف في وجهه ؟ وواضعو هذا السؤال لم يدركوا في خلدهم ما اذا كانوا قادرين على تنفيذ هذه المهمة التي يحول دونها عاملان اثنان فالعدوان على مصر يجبر حتما الى توحيد الصف العربي ووقوف العرب في كل اقطارهم الى جانبها حتى ولو ترددت الحكومات . وفي ذلك كل الخطر على البترول الذي لا حياة لأوربا بدونه .

ثم يعضى الكاتب الفرنسي قائلا « وعبد الناصر الذي اعتقدوا امكانية تصفيته خرج من المغامرة منتصرا واستطاع أن يوجه ضربة قاضية للاقتصاد الاوربي بقطع البترول عن مصانع » .

وهكذا نجد أن البترول العربي يجب أن يكون سلاحا في أيدي

العرب فلا يسمحون للذين يستغلونهم ويعتدون عليهم بأن تدار مصانعهم بترولهم العربي وأن تكون العلاقة بين العرب كمنتجين وبين الاوربيين الغربيين كمستهلكين على أساس من مصلحة هؤلاء في بيع بترولهم ومصلحة أولئك في ادارة مصانعهم ، أى على أساس من تبادل المنفعة والسيادة التامة وقد تكرر ما حدث في سنة ١٩٥٦ بصورة أخرى من سنة ١٩٥٨ بقيام الثورة العراقية فقد خافت الدول الغربية غداة الثورة على مصالحها البترولية في الشرق الأوسط وكان المقصود من انزال بريطانيا لقوات مظلاتها في عمان هو الدفاع عن مصالحها البترولية في شاطئ الخليج العربي اذا ما تعرضت لمكروه بعد انهيار قاعدتها الكبرى في بغداد . ومن هنا نلمس بوضوح أن الحركات السياسية التي تقوم بها دول أوروبا الغربية في شرقنا العربي تكمن وراءها دائما المطامع البترولية .

وفي الجزائر العربية نجد المثل الكبير على التسلط الاحتكاري لاحدى الدول الاوربية الغربية وهي فرنسا التي أدى اكتشاف البترول الوافر في الصحراء الجزائرية الكبرى الى تشيبتها باستعمار الجزائر بصفة عامة وتشيبتها بفصل الصحراء عن الجزائر بصفة خاصة وقد أدى موقف فرنسا هذا الى اراقة كثير من الدماء العربية الطاهرة دفاعا عن الوطن والعروبة ووحدة الأرض الجزائرية ويرجع تشيبت فرنسا بالصحراء الجزائرية الى أن الطبيعة حرمتها كماعتها من موارد توليد الطاقة ، وبين هذه الموارد الفحم والبترول والكهربا في حين ثبت غنى الصحراء الجزائرية بالثروة المعدنية والبترولية (الزيت والغاز الطبيعي) وليس هذا هو السبب الوحيد لتشيبت فرنسا بالصحراء الكبرى وانما تهدف فرنسا من وراء ذلك الى عدة أسباب منها تخفيف حدة الضغط على ميزان المدفوعات فقد بلغ العجز في الميزان الفرنسي سنة ١٩٦٠ مايقرب من ٨ ملايين دولار وكان سيبلغ حوالى ٩٠ مليون دولار لولا الصحراء كما أن التوازن الذى سيتحقق لها سنة ١٩٦١ كان مقدرا ان يحل محله عجز بمبلغ ١٥٠ مليون دولار لولا بترول هذه الصحراء . ونظرا للتزايد المستمر في استهلاك فرنسا للبترول فإنه يمكن لنا ان نتخيل ماكان يمكن ان يلحقها في المستقبل من عجز كبير .

وتهدف فرنسا أيضا الى توفير العملات الصعبة لها فان
الوفر الذي تحقق لفرنسا من النقد الاجنبي أصبح عظيمًا بفضل
الصحراء وهذا ماورد على لسان المسئولين في الحكومة الفرنسية
ذاتها

جيدول بين الوفر الفعلي لعام ١٩٦٠ والوفر المقرر لعام ١٩٦١

التي أحدثه اكتشاف البترول

الوفر	السنة
٤٠ مليار فرنك (٨٠ مليون دولار)	١٩٦٠
٧٥ مليار فرنك (١٥٠ مليون دولار)	١٩٦١

وتأمل فرنسا أن يحقق لها بترول الصحراء في المستقبل
وفرا يتراوح بين ٣٠٠ و ٥٠٠ مليون دولار في السنة . وتهدف
فرنسا كذلك الى تقليل الاعتماد على بترول الشرق الأوسط بعد
أن اثبتت تجربة العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦ أن الدول الغربية
وخاصة فرنسا تتأثر تأثرا كبيرا بتوقف انسياب بترول الشرق
الأوسط الى أسواقها باعتباره المصدر الأساسي للطاقة اللازمة
للمصناعة وتسيير الجيوش . . .

وبلاضافة الى ذلك فان الخوف من التأميم كان هو ما يورق
مستقبل فرنسا في الجزائر عندما تحصل على استقلالها وخاصة
أن المشاهد تدل على اتجاه الدول التي حصلت على استقلالها
جديدا الى تأميم الهيئات والاستثمارات ذات الصيغة العامة من
أجل مصالحة شعوبها وكذلك الحد بقدر المستطاع من الاستغلال . .

ولكن الوطنيين الجزائريين لم يسمحوا لفرنسا بأن تحقق
مآتههدف اليه من سيطرة أبدية على الصحراء الكبرى فقد اعلنت
جبهة التحرير الوطنية في سنة ١٩٥٧ عدم التزامها بأية اتفاقيات

أو عقود أو معاهدات تعقدها فرنسا باسم الجزائر وأصدر وفد الحكومة الجزائرية في نيويورك كتيباً عرض فيه لمنشآت الزيت وأكد عزم الجزائريين على القضاء على أية محاولة لاستغلال ثروة الجزائر .

وقد عملت فرنسا بالفعل على فصل الصحراء الكبرى عن القسم الشمالي من الجزائر . فأصدرت مرسوماً بذلك في سنة ١٩٥٧ يقضى بتقسيم الصحراء إلى مقاطعتين أدارتاهن الحاقاً بالمقاطعات الفرنسية في أوروبا في حين بقيت الجزائر وهي القسم الشمالي من الوطن الجزائري إدارة مستقلة ولكن وفود الحكومة الجزائرية تمسكت بمبدأ الوحدة كأساس لأية مفاوضات مع فرنسا بغرض الوصول إلى اتفاق على استقلال الجزائر وأيدت الجامعة العربية موقف الجزائر الخاص بمقاطعة الشركات التي تستغل بترولها وكانت إحدى توصيات مؤتمر البترول الثالث المنعقد في أكتوبر سنة ١٩٦١ بالقاهرة تأييد حق الشعب الجزائري في صحرائه وماتحتوى من ثروات بترولية .

واليوم يشرق فجر الاستقلال على الجزائر العربية على أساس من وحدة أراضيها ومن أحقيتها في التصرف الحسب في ثرواتها البترولية وغير البترولية وإذا كان بترول الجزائر ينمو الآن بسرعة كبيرة وتستغله الشركات الفرنسية والأجنبية لمصلحتها ومصلحة دولها ففي الغد القريب سينتهى هذا الاحتكار وسوف يستغل البترول الجزائري على أساس المصلحة الجزائرية والمصلحة العربية .

ذلك هو موقف دول غربي أوروبا من الثروات البترولية الموجودة في أرضنا العربية وقد عرفنا فيه موقف الدول الغربية الاحتكارية بالنسبة لبترول الشرق العربي وماله من أهمية حيوية في الفترة التي نعيشها الآن من الكفاح العربي .

موقف الاتحاد السوفيتي

يمثل الاتحاد السوفيتي الجبهة الثالثة المؤثرة في أحداث الشرق الأوسط وإن كان تأثيره هذا يأتي غالبا في صورة غير مباشرة (ما عدا إيران) إذ أن مخاوف الغرب من تسلل النفوذ السوفيتي إلى منطقة الشرق الأوسط هو الذي يدفعه إلى كثير من التصرفات السياسية والعسكرية أحيانا في هذه المنطقة . فكان الاتحاد السوفيتي - مع أنه لا يتدخل بطريقة مباشرة في مجريات الأمور في الشرق - مشارك في تلك المجريات بالفعل وإذا كانت هذه المشاركة سلبية إلى حد كبير فإن الرعب المسيطر على الغرب من الخطر الشيوعي يوجه كثيرا من مواقف الغرب كما سبق أن بينا

ومنذ وقت مبكر من هذا القرن كان الاتحاد السوفيتي يتطلع إلى جازته الجنوبية إيران ويحسدها على ثرواتها البترولية نظرا لأن بترول الاتحاد السوفيتي لم يكن قد بلغ إنتاجه قدرا من الضخامة كالذي بلغه الآن ، وإذا كنا سنتحدث هنا عن موقف الاتحاد السوفيتي من إيران فليس ذلك خروجاً على ما يقتضيه هذا البحث من دراسة البترول العربي وحده إذ أن إيران باعتبارها إحدى الدول المنتجة في الشرق الأوسط لا يمكن أن تكون بمعزل تام عن بقية دول الشرق العربية المنتجة ، من المعروف أن الاضطرابات الاحتكاري المهيمن على البترول قد سبق إلى احتكار البترول الإيراني منذ مطلع هذا القرن والشركة الانجليزية الإيرانية العاملة في إيران تعمل أيضا في بلدان عربية أخرى .

وإذا عدنا إلى الحديث عن موقف الاتحاد السوفيتي فإننا نجد أن روسيا أبدت في بداية هذا القرن نشاطا عظيما في منطقة أذربيجان ودارت مفاوضات طويلة بين روسيا وإيران لعقد معاهدة بترولية تحصل بها روسيا على امتيازات في شمالي إيران إلا أن البرلمان الإيراني رفض اقرار الاتفاقية عقب عاصفة من السخط والهياج ومن المعروف أن مناطق البترول الشمالية في إيران قطاع من منطقة جيولوجية تلف حول بحر قزوين وتختلف تماما

عن منطقة البترول الكبرى الواقعة بين العراق وإيران ولا شك
أن الصناعات النامية في الاتحاد السوفيتي تتطلب الحصول على
مزيد من البترول ولكن المشاهد أن الانتاج السوفيتي من البترول
يتزايد عاما بعد الآخر

ولكن هناك موقفا آخر للاتحاد السوفيتي ربما كان موقفا
محيرا وهو أنه لم يقدم إلى جارته الجنوبية إيران دعامة قوية في
صراعها مع الشركات المحتكرة ويقول بيرونندو وربما كان الاتحاد
السوفيتي يفضل في حالة تمسك إيران بنظامها الاقتصادي
والاجتماعي والاستراتيجي ابقاءها ضعيفة وحليفة للغرب على أن
تكون تابعة له تثقل كاهله أو أن تكون حيادية كثيرة المطالب وكما
ذكرنا سابقا فإن مخاوف الغرب من تسلل الاتحاد السوفيتي هو
الذي يدفعه إلى كثير من المواقف والعمليات ويرجع هذا الخوف
إلى أن الغرب يعتقد أنه لو قدر للشرق الأوسط أن يسقط داخل
نطاق النفوذ السوفيتي فإن ذلك من شأنه أن يحجب الغرب عن
وسائل الارتباط البري والبحري بين قارتي آسيا وأفريقيا ذلك
الارتباط الذي يؤثر على الخطط الاستراتيجية الغربية بالإضافة
إلى فقدان الغرب للمورد الرئيسي للبترول اللازم له ، تلك وجهة
نظر الغرب ولا شك أن للاتحاد السوفيتي وجهة نظر مضادة ولكن
الذي يهم العرب هو عدم الخضوع لأي من الجانبين وأن يكون
البترول العربي متحررا من أية سيطرة احتكارية مفروضة عليه
حتى يمكن لأصحابه أن يقوموا باستخراجه وتصنيعه وتسويقه بما
يتفق ومصالحهم المادية والقومية .

وبهنا ونحن بصدد الحديث عن الاتحاد السوفيتي أن
نحاول مناقشة ما تردد كثيرا في الصحافة الغربية في الآونة الأخيرة
حول ما يتهدد بترول الشرق الأوسط بسبب غزو البترول
السوفيتي للأسواق العالمية ولعل السبب في أن الحملات الصحفية
الغربية نشطت في أثناء انعقاد مؤتمر البترول العربي الثالث إنما
كانت لصرف نظر الشعوب العربية المنتجة للبترول عن النضال ضد
الاحتكارات البترولية ومن أجل الاستقلال الاقتصادي . وفي مقال
نشرته صحيفة نيوتايمز السوفيتية ذكرت الصحيفة ردا على هذه
الدعوى الغربية أن المصادر الغربية تبني حملتها الصحفية على
أساس نظريات ثلاث تشير أولاها إلى أن الدول العربية هي الدول

المصنعة التقليدية للبتروول وأن الاتحاد السوفيتي طارئ على هذا البلدان وأن تصدير منتجاته سيكون على حساب الدول العربية

وللنظرية الثانية تقوم على أساس أن الاتحاد السوفيتي يريد باستمرار من تصدير بترول له وأن المضي في الزيادة سيؤدي في المستقبل إلى الإساءة إلى مركز البترول العربي في الأسواق العالمية . وتشير النظرية الثالثة إلى أن البترول السوفيتي يباع بأقل من الأسعار العالمية مما يسبب خسارة جسيمة للبترول العربي . وتورد الصحيفة السوفيتية على كل ذلك بأن الاتحاد السوفيتي ليس طارئا على الأسواق البترولية العالمية ففي الأعوام من ١٩٢٥ - ١٩٣٥ استوردت دول أوروبا الغربية ٢١٠ مليون طن من البترول السوفيتي الذي كان يشكل ٤٨٪ من واردات النفط في إيطاليا و ٣٧٪ في بلجيكا ومن ١٥ - ١٧٪ في ألمانيا واليونان والسويد والدنمارك ، وبقيام الحرب العالمية كان عدد الدول المستوردة للبترول السوفيتي ٤٠ دولة ومن هنا ترى الصحيفة السوفيتية أن الاتحاد السوفيتي ليس طارئا على تصدير البترول ومن ثم فإنه لن يسوء إلى مركز البترول العربي وتذكر الصحيفة أن التصدير في بعض البلدان العربية ازداد بنسبة أكثر من الاتحاد السوفيتي فقد ازدادت صادرات الكويت بمقدار ٢٨ مليون طن والعراق بمقدار ١٦ مليون طن . ومضت الصحيفة تقول أن تصدير البترول السوفيتي لن يهدد بترول الدول الأخرى ففي عام ١٩٦٥ ستخرج الاتحاد السوفيتي حوالي ٣٤٠ مليون طن من البترول أي بزيادة قدرها ٩٠ مليون عما كان في ١٩٦٠ ولكن معظم هذه الزيادة سوف تستخدم في الاتحاد السوفيتي نظرا لتطور اقتصاداته سريعا .

ولا يهملنا الآن أن نتكهن بمستقبل المنافسة بين البترول العربي والبترول السوفيتي إذا قدر لهما أن يكون لكن الذي يهمنا هو أن تؤكد بناء على ما عرفناه من بحثنا أن المستقبل في صف البترول العربي نظرا لضخامة إنتاجه واحتياطيه في الوقت نفسه

ولكن المشكلة الماثلة أمامنا الآن هي مشكلة الاحتكارات البترولية العالمية المسيطرة على أهم مورد اقتصادي في الدول

العربية المنتجة للبترول والذي يجب أن نفكر فيه الآن وقبل كل شيء هو التحرر من هذه الاحتكارات حتى يمكن للاقتصاديات العربية أن تنمو النمو اللائق بها .

ولعل أفضل ما يمكن أن نختم به هذا الموضوع هو ما ذكره مستر كوينسي رايت عندما قال « ان عهد الاستعمار قد ولى ولا أقول ذلك مبتدعا بل أستمدّه من التاريخ ومن نبوءة استاذي الكونت سفورزا الذي كان وزير خارجية ايطالية ونفى في عهد موسيوليني فقد قال لنا في إحدى محاضراته ابان الحرب العالمية الثانية ان الاستعمار قد مات وأنه يحسن بالفريبيين أن يعترفوا بهذه الحقيقة سريعا فان ذلك أفضل لهم وأكرم » .

ويقول كوينسي رايت أيضا « كما يحسن بي أن أشير الى أن الاستقرار لن يتم الا بتعاون أمريكا وروسيا معا بعد أن برهنت الحوادث على أن التعاون الغربي وحده ليس كافيا » . وهذه النغمة نفسها ترددها صحيفة الابزيرفر البريطانية في عددها الصادر يوم ١٥/٥/١٩٦٠ فقالت ان الدول الكبرى قد تجد مصلحة مشتركة في المحافظة على تنافسها على الدول الجديدة في آسيا وافريقية والشرق الاوسط على أساس غير عسكري وهذه الدول نفسها قد توافق على تحديد التسليح من طريق الأمم المتحدة

ومن عجب ان تدعو الصحيفة البريطانية الى مثل هذا الاتحاد بين الدول الغربية وترجو لو تم بين الكتلتين رعاية للمطامع المشتركة غير المشروعة ثم تنكر بريطانيا وأمريكا وغيرها من الدول الطامعة في العالم العربي حقه الطبيعي في بعث وحدته التقليدية واننا كمرب وكأسيويين وافريقيين نرحب بأى تعاون يتم بين الشرق والغرب على شرط الا يتم هذا التعاون على حسابنا ، ونحن مع كوينسي رايت في ان الاستعمار قد مات ولكننا مع ذلك نصر على الا نسمح بأن يبعث على حساب قضيتنا ، وقد أصبحت الحرية السياسية الآن مرتبطة أشد ما يكون الارتباط بالحرية الاقتصادية وقد آن للطامعين ان يفهموا هذه الحقيقة ايا كان هؤلاء الطامعون سواء من الشرق او من الغرب .

الموقف العربي لمواجهة الاحتكارات

أولا - موقف الحكومات العربية :

تأخذ معظم الدول المنتجة للبتروول بالمبدأ الذى يقرر « أن المصادر الطبيعية الكامنة تحت تربة الوطن هى ملك للأمة » ويترتب على ذلك نتائج فى غاية الأهمية تتفرع عن القاعدة الآتية : « أن استغلال البتروول مسألة قومية قبل أن تكون مسألة اقتصادية بحتة » ولذلك فإن أغلب الدول العربية المنتجة للبتروول تنظر الى الاحتكارات البتروولية الموجودة فيها نظرة قومية أولا ، ثم نظرة اقتصادية بعد ذلك ، ويأتى فى المرتبة الأولى دائما الشعور القومى لدى الدول المنتجة والتى حصل أغلبها على استقلاله أخيرا وما زال الشعور القومى فيها متأججا للدرجة أنه يعتبر كل قيد على حريته - أيا كان نوعه - ماسسا بكرامته القومية ، وقد كانت الحكومات العربية - وما زالت بعضها - تتميز بضعفها السياسى المقرون بالضعف المادى ، ولهذا فقد كان موقفها هزىلا فى خضم الصراع العنيف الذى دارت رحاه بين الشركات والدول الأجنبية على البتروول العربى ، فقد كانت تخضع بسهولة للضغط السياسى والضغط الاقتصادى الذى كانت تمارسه عليها الشركات الأجنبية ودولها ولذا فإن الالتزامات المالية التى اشترطتها اتفاقيات الامتيازات على الشركات كانت متواضعة جدا اذا ما قورنت بمثلتها فى دول أخرى (فنزويلا مثلا) وذلك بعكس الحقوق التى اكتسبتها تلك الشركات فى هذه الدول ، ولم تكن العائدات المباشرة التى التزمت الشركات بدفعها الى الحكومات لتتجاوز ٢٢ سنتا عن كل برميل من البتروول الحسام الذى تستخرجه تلك الشركات من الحقول العربية (العراق والمملكة العربية السعودية) وينخفض هذا المقدار فى المناطق الأخرى الى ١٤ سنتا - البحرين - و ١٣ سنتا فى الكويت ، ويظهر مدى انخفاض قيمة هذه العائدات بمقارنتها من جهة بما تحددت عليه فى فنزويلا (٣٥ سنتا على

البرميل الواحد) وبما تحددت عليه في المنطقة الحبيادة (السعودية ، الكويتية) - ٥٥ سنتا على البرميل ، يضاف إليها ثمن الأرباح المتخلفة عن الإنتاج وربع الأرباح المتخلفة عن التكرير تدفع الى الحكومة السعودية ، وبارتفاع تكاليف شراء حقوق استغلال الحقول في الولايات المتحدة الأمريكية .

ولعل الذي أدى الى هذا الضعف من جانب الحكومات العربية وهذا التشدد من جانب الشركات البترولية ، انه كان مائلا في الاذهان حين ذاك أنه من الصعب جدا ان لم يكن مستحيلا - على دولة صغيرة متأخرة اقتصاديا ، وضعيفة سياسيا ان تقوم بنفسها على تنمية صناعاتها البترولية ، ولا سيما اذا كانت تملك احتياطيها وافرا لانها ستلقى مقاومة شديدة من جهتين : الشركات العالمية الكبيرة التي استطاعت ان تؤثر تأثيرا كبيرا في سياسة الدول الكبرى لان هذه الشركات تسعى دائما الى السيطرة على الحقول الكبيرة أينما وجدت من أجل تنظيم إنتاجها طبقا لخطة محكمة اربطت بها الشركات كلها بعضها مع بعض وتحاول تطبيقها على نطاق عالمي وكان ذلك أهم سبب من أسباب فشل محاولة التأميم في إيران .

وحتى يمكننا ان نقدر هذه الحالة التي كانت عليها الدول العربية من ضعف في القوى التفاوضية النسبية تجاه الشركات البترولية ، فان علينا أولا ان نعترف مع الدكتور ليبب شقير ما هي القوى التفاوضية النسبية هذه ؟ ويرى الدكتور ليبب شقير أنها مجموعة العوامل التي تحدد توزيع الربح بين الشركات والحكومات اذ ان كل طرف متفاوض يواجه الطرف الآخر بقدرة معينة على التفاوض تحددها ظروفه المختلفة مما يترتب عليه ان الشروط التي يتفق عليها الجانبان قد تكون في مصلحة أحد الطرفين أكثر مما هي في مصلحة الطرف الآخر ، ومن ثم فان الشروط المالية في العقود البترولية إنما تعبر عن قوى تفاوضية نسبية معينة وهذه القوى عرضة للتغير ، وعليه فان الشروط المالية لا يمكن ان تكتسب صفة الدوام والشروط التي استطاعت هذه الشركات ان تملوها على الدول العربية لان مركزها القوي المؤيد بالقوى الاستعمارية في العالم لا يمكن ان تكون لها صفة الدوام المطلق كما تطمح هذه الشركات .

وإذا كانت صناعة استخراج البترول تقوم على أسس
اتفاقية طويلة الأجل وهذا من شأنه أن يخلق علاقات خاصة بين
الشركة الأجنبية والدولة التي منحت الامتياز ويدخل تحت هذه
العلاقات المعاهدات التي تجرى بشأنها ومدى الاتفاقيات من
الناحية القانونية ومراعاة تنفيذ الشروط وتعديلها وإعادة النظر
فيها ، وفي كل موقف من هذه المواقف تقف سلطتان في مواجهة
بعضهما بعضا - أحدهما سلطة الدولة المنتجة للبترول بما لها
من حق السيادة على أراضيها والثانية سلطة شركة البترول بما
لها من نفوذ اقتصادي قد يكون من القوة بحيث تتضائل أمامه
اقتصاديات البلد المنتج للبترول ، فتصبح الشركات البترولية
في وضع يسمح لها بالتحكم وتستغل تلك الشركات ضعف
الامكانيات الفنية لبلاد الشرق العربي فتتمسك بهذا المركز
التحكمي اعتمادا على عدم اجترأ الحكومات العربية على تأميم
صناعة البترول لعجزها عن ادارتها ، ويزيدنا الدكتور شقير أيضا
عن مساوئ هذا الوضع التحكمي للشركات البترولية فيقول :

(أن الجانب التحكمي في تحديد ثمن البترول الخام مع
تطبيق نظام المنطقة الأساسية بصورة معينة له اثره في انقراض
ما تحصل عليه البلاد العربية وحصول الشركات وحدها على مبالغ
كان يجب أن تنقسمها مع هذه البلاد ...) وفي بحث قدمه
الشيخ عبد الله الطريقي الى مؤتمر البترول العربي الثاني في
أكتوبر ١٩٦٠ جاء فيه : ان الشركات بجعلها النقطة التي
تساوى عندها اسعار التسليم لبترول الشرق الاوسط مع
البترول الأمريكي نيويورك بدلا من أية نقطة في غرب أوروبا التي
تستهلك النسبة الكبرى من صادرات الشرق الاوسط وابعادها
في حساب أجور النقل لمعدلات أعلى من المعدلات الحقيقية السائدة
مع ملاحظة أن الشركات هي التي تمتلك النسبة الكبرى من ناقلات
البترول العالمية ، قد استطاعت أن تحصل لنفسها دون مشاركة
من جانب بلاد الشرق الاوسط على أرباح وصلت في المدة من
١٩٦١/٧/٥ الى ١٩٦٣/٨/٦٠ الى ١٩٦٣/٩/٢٩ و٤٧ دولارا ، ولسوء
حالة الشركات قد حددت سعر الخام على أساس جعل نقطة
تساوى ثمن تسليم بترول الشرق الاوسط مع ثمن تسليم البترول
الأمريكي في لندن بدلا من نيويورك مع احتساب أجور النقل على

أساس المعدلات السائدة فعلا وليس على أساس معدلات مصطنعة
لكانت هذه المبالغ قد ظهرت في أرباح الخام التي عادت على
الشركات ولكانت بلاد الشرق الأوسط قد اقتسمتها معها - على
أساس المناصفة أي لكانت قد حصلت منها على مبلغ
٧١.٠٢٥.١٤٧.٣٧٢ دولارا .

هذا بالإضافة الى أن هذه الشركات تحدد سعر البترول
العربي على أساس سعر البترول الأمريكي المرتفع التكاليف ولو
خضع للعوامل الاقتصادية وحدها لأصبح الشرق العربي المصدر
الاول للأسواق العالمية ولافلست الشركات الأمريكية وأغلقت
حقولها ومن هنا نتج تثبيت الشركات الأمريكية بالسيطرة على
بترول البلاد العربية وفنزويلا حتى تتمكن من تطبيق سياستها
التي لم تكن في الواقع متعارضة مع مصالح الشركات الأخرى غير
الأمريكية ، وتقوم هذه السياسة على أساسين : ربط ثمن البترول
عند وصوله لأية منطقة في العالم العربي بثمن البترول الأمريكي
بحيث يضمن المنتجون الأمريكيون عدم تعرض البترول الأمريكي
في الأسواق العالمية لمنافسة البترول المنخفض التكاليف المنتج في
البلاد العربية وفنزويلا ، وتحديد الانتاج من الشرق الأوسط
وفنزويلا حتى لا يزيد العرض الى الحد الذي يؤثر في السعر
العالي الذي يتحدد عند المستوى الذي يمليه سعر البترول
الأمريكي .

ولم تكن الشركات البترولية الاحتكارية واقفة وحدها في
أي يوم من الأيام ، بل غالبا ما كانت حكوماتها تقف وراءها
لأسباب سياسية مما حدا ببعض تلك الحكومات الى تملك
حصص في أسهم الشركات تمكنها من التحكم في رسم سياستها ،
مثل حصول الحكومة البريطانية عام ١٩١٤ على ٥٦٪ من أسهم
شركة البترول الانجليزية الايرانية ، وما أعلنه ونستون تشرشل
في ذلك الوقت من أن الهدف النهائي للسياسة الانجليزية هو أن
تصبح وزارة البحرية مالكا ومنتجا مستغلا لموارد وقودها بحيث
يجب أن تملك الحكومة الانجليزية على الأقل نسبة من موارد
البترول الذي تحتاج اليه وأن تخضع هذه النسبة لرقابتها عند
المنبع الذي تخرج منه ومما لا شك فيه أن الحماية السياسية التي
تتمتع بها شركات البترول الأجنبية تقوى مركزها التفاوضي

وتضعف القوى التفاوضية للبلاد العربية ومن ثم فلا يمكن الاكتفاء بالتحليل الاقتصادي وهما العامل والسياسي في الموضوعات البترولية ...

وكذلك فان مما يساعد الشركات على التمتع بهذا المركز التفاوضي الممتاز بالنسبة للدول العربية المنتجة أن هذه الشركات حصلت على امتيازات وتنصب على مساحات واسعة جدا في كل بلد عربي حتى انها تشمل كل أراضي بعض البلاد وبذلك حصنت نفسها ضد المنافسة وأصبحت تتمتع بمركز احتكاري وحرمت الدول العربية فرصة الحصول على شروط مالية أفضل من شركات جديدة تضعف من القوى التفاوضية الجديدة ، ومثلنا على ذلك ما حدث عندما نزلت الشركة اليابانية الى ميدان العمل في مياه المنطقة المحايمة بشروط تفضل كثيرا شروط عقود الامتياز القائمة مما أثر في المركز التفاوضي للشركات القديمة .

ولا شك أن القوى التفاوضية تتغير بمرور الزمن ويتربط على ذلك أن الطرف الذي حصل التفسير في مصلحته لا يلبث أن يحاول تغيير الوضع القديم ، فتنشأ حالة عن عدم الاستقرار في العلاقة بين طرفي الاتفاق ولا يمكن أن تعود الى الاستقرار الا بتعديل الشروط فافرار شركات البترول لمبدأ مناصفة الارباح مثلا كان نتيجة لازدياد القوى التفاوضية للبلاد العربية على أثر تطبيق المبدأ في فنزويلا من جهة ولاضطراب العلاقات البترولية في ايران الذي انتهى بتأميم الدكتور مصدق لصناعة البترول في بلاده من جهة أخرى .

ولا شك أن الظروف التي فرضت على الدول العربية هذا الموقف التفاوضي الضعيف تجاه الشركات الاحتكارية قد تغيرت الآن في مصلحة هذه الدول فقد ازداد الوعي البترولي في البلاد العربية وادراكها لأهمية البترول كمادة أولية مع زيادة في الاحتياطي الثابت في العالم العربي بالنسبة للاحتياطي العالمي ، وتطورت العلاقات البترولية بين الشركات والحكومات في بعض البلاد المتخلفة خارج العالم العربي وهي بلاد لها أهميتها بالنسبة لصناعة البترول العربية ، وضعف السيطرة السياسية للحكومات الأجنبية على البلاد العربية بعض الشيء عما كانت عليه نتيجة لليقظة السياسية للشعوب العربية ، يضاف الى ذلك ادراك الحكومات

العربية لاهمية العمل على توحيد سياستها البترولية وتكييفها في مواجهة الشركات القديمة ، بل ولقد امتد هذا التعاون ليشمل فنزويلا وغيرها وكانت أولى النتائج المباشرة لهذه العوامل الجديدة أن بدأت الحكومات العربية بتطبيق مبدأ مناصفة الارباح على غرار ماحدث في فنزويلا ، فبدأ تطبيقه في السعودية عام ١٩٥٠ ثم جاء تأميم صناعة البترول في ايران دافعا للشركات الى تعميم تطبيق المناصفة في بقية بلدان العالم العربي كما لعبت حركة التحرر السياسي التي أخذت تنتشر في العالم العربي دورها في بدء تدخل الادارة الحكومية في كل مراحل العلاقات بين الشركات والحكومات .

والحقيقة التي يجب ان تكون واضحة تماما هي ان الايرادات تمثل عنصرا هاما في ميزانيات الدول العربية المنتجة للبترول (٩٠ ٪ من ميزانية الكويت و ٨٥ ٪ من ميزانية السعودية و ٥٠ ٪ من ميزانية العراق) ولما كانت الدول العربية ما زالت متخلفة اقتصاديا فان الايرادات البترولية هي العامل الاول في تنمية الاقتصاد القومي ومن ثم كان اهتمام الحكومات العربية بالعمل على تنمية إيراداتها البترولية

وليس هناك من شك في أنه يتعين على الشركات البترولية - كنتيجة لتزايد الوعي البترولي في الدول العربية - ان تبادر من جانبها الى تصحيح اوضاعها وتعديل شروط امتيازاتها بما يحقق الاماني القومية المشروعة للشعوب التي سمحت لها باستغلال ثرواتها وأولى هذه الاماني أن تشارك الدول المنتجة في ملكية الامتيازات لا لمجرد الحصول على مزيد من الارباح وإنما لتكون لها مصلحة مباشرة في نشاط الشركات بما يحقق الفائدة للجانبين معا . ولقد أن الأذان لوضع حد للتحكم المطلق من جانب الشركات في صناعة البترول ، وهو المصدر الرئيسي للثروة القومية العربية تديرها وتستغلها . وفقا لأهوائها دون مشاركة فعالة من جانب حكومات الدول المنتجة في رسم سياستها وتحديد أهدافها .

أما بالنسبة لمبدأ مناصفة الارباح الذي اخذ به فعلا في بعض البلاد العربية فإنه وإن كان قد رفع من مستوى العائدات البترولية إلا أنه مع ذلك مازال هذا المستوى منخفضا إذا ما قورن بالامتيازات المهمة التي حصلت عليها تلك الشركات . إذ ان مبدأ

المنافسة يطبق على الربح الناتج عن بيع البترول الخام وحده دون أن يسرى على أرباح عمليات النقل والتكرير والتسويق ، علما بأن الشركات الأجنبية العاملة في الشرق الأوسط شركات متكاملة من الناحية الاقتصادية أي أن كلا منها تعمل في إنتاج الخام وتكريره وتسويق المنتجات المكررة ونقل الخام والمنتجات وعليه فإن الجزء الأكبر من إنتاج الخام العربي إنما يذهب إلى معامل تكرير الشركات المنتجة ذاتها فلا يمكن القول بوجود بيع فعلى الخام.

وقد باتت الحكومات العربية الآن أكثر أدراكا لعيوب مبدأ مناصفة الأرباح ومن ثم بدأت المطالبة بتعديل الشروط المالية القائمة ومما زاد من قوة هذه المطالبة اقدام الشركات على تخفيض الاسعار في اغسطس ١٩٦٠ . ولا شك أن التخفيضات المصطنعة التي تلجأ اليها الشركات الكبرى في بعض المناطق سواء كان ذلك لاسباب سياسية او لتحقيق بعض الفوائد لفروعها في منطقة ما على حساب منطقة أخرى قد أخلت تفقد خطوطها على مر الزمن بعد أن تنبعت اليها الشغوب والحكومات ، يدل على ذلك التغيرات الكبيرة التي طرأت على التشريعات البترولية والضغط المتزايد من جانب الحكومات لرفع نسبة مساهمتها في القطاع البترولي وزيادة درجة اشرافها عليه فاقدم انقضى زمن كانت الدول العربية تقنع بدور التفرج أو الشريك القائم (الموصى) الذي يترك ثروته للغير يستثمرها على هواه دون أن تشارك في العمل أدنى مشاركة أو اتخاذ أي قرار في المسائل الحيوية المتعلقة بالانتاج والتكرير والنقل والتسويق وأضحت اليوم تطلب المشاركة الفعلية الكاملة في استغلال بترولها وتصريفه .

ولئن كان مبدأ مناصفة الأرباح قد سلم من أي هجوم جنى في مؤتمر البترول العربي الثالث إلا أن الحكمة وبعد النظر يقتضيان الشركات أن تبدأ في التخلي عن هذه القاعدة التي بدأ تطبيقها في إقليم الشرق الأوسط منذ أكثر من عشر سنوات كخطوة أولى في طريق تطوير شروط الامتيازات البترولية .

ولعل شركات البترول الكبرى تدرك اليوم أكثر من أي يوم مضى وجوب تخليها عن مبدأ قديم نادى به المهيمون على شئوننا في

المهود الخوالى منذ فجر صناعة البترول وهو المبدأ القائل بأن شركات البترول يؤخذ منها ولا تعطى طواعية أو اختيارا فالواقع أن اليعظة العربية الكبرى التى شهدتها الاعوام الاخيرة قد أحالت ذلك المبدأ البالى الى ثقل يغل أعناق الشركات العاملة فى اقليم الشرق الاوسط .

وبناء عليه فانه يجب الوصول الى اتفاقات جديدة لا تسىء الى مصالح الدول العربية المنتجة للبترول ولا تمس سيادتها وفى الوقت نفسه تحقق ربحا عادلا لشركات البترول حتى يتم القضاء على توتر العلاقات البترولية باعتبار التوتر ضارا بمصالح الشركات والبلاد العربية على السواء على أن يراعى من أجل الوصول الى ذلك أهمية عوائد البترول فى التنمية الاقتصادية للدول العربية والطبيعة السياسية التى تحيط بالعمليات البترولية وتلافى عيوب مناصفة الارباح من حيث المبدأ أو من حيث التطبيق . ويجب قبل كل شيء أن تقوم مشاركة ايجابية فعالة من جانب الحكومات العربية فى المشروعات البترولية فى بلادها وأن يخصص جزء من الدخل البترولى لتكوين جيل من الخبراء الفنيين العرب فى فروع النشاط البترولى كلها فان مما يفسر الاسى أن نعرف أن ما يكرر من بترول الشرق الاوسط فى داخل المنطقة لا يزيد فى مجموعه عن ٢٥٪ من انتاجها الاجمالى وان هذه النسبة تنخفض الى ١٠٪ اذا اقتصرنا على الدول العربية وانه لمن سخريه القدر أن تكون أغنى بقاع الارض بالبترول غير قادرة على الاستفادة منه اذ نجدها على قدر قليل من الاستطاعة الاستهلاكية كما نجدها فقيرة برأس المال والاجهزة والمعلومات الفنية وقد آن للعرب أن يخرجوا عن طور الدھول الذى اعتراهم من تدفق العائدات السنوية الضخمة التى تدفعها الشركات ومن المتعة التى تأت لهم من اتفاق هذه العائدات وذلك لكى يقوموا بعمل ايجابى أساسى بشأن زيادة امكانياتهم للاستفادة من هذه الثروة القومية .

وأن ما نخلص اليه الآن هو أن على الحكومات العربية الآن أن تقف موقفا أكثر حزمًا بالنسبة للشركات البترولية الاحتكارية . ولحسن الحظ فان التطور الحتمى للاحداث يجعل هذه الحكومات فى الموقف الأقوى وعلى الحكومات العربية أيضا الاهتمام باستغلال

الموائد البترولية المنتدفة في انشاء الصناعات البترولية في داخل المنطقة حتى يمكن ان يستفيد العرب من امكانيات بلادهم اكثر فائدة ممكنة ، وذلك بانشاء صناعات بترولية يمكن تسويقها في الاسواق الافريقية والآسيوية هذا بالاضافة الى انشاء مشروعات انتاجية اخرى تعود على العرب بالخير بدلا من اتفاق الارباح البترولية على الكماليات التي لا تقيّد مجموع الشعب العربي وبالإضافة على هذا فان على العرب أن يتذكروا دائما أنهم يعيشون الآن في العصر الذهبي لبترولهم ويجب أن ينتهزوا هذه الفرصة في تأمين مستقبلهم ومستقبل أجيالهم القادمة ، والآن نود أن نتحدث قليلا عن عقود الامتياز وشروطها ونحاول أن نستعرض أهم تلك العقود ومقارنة بعضها ببعض لنرى مدى التطور الذي طرأ على موقف كل من الحكومات العربية المنتجة والشركات البترولية .

فقد عرفنا أن الشرق الاوسط يمر في الوقت الحاضر بفترة ثورة مزدوجة فهو من ناحية يحرر نفسه من سيطرة الغرب ومن ناحية أخرى يسعى لتغيير نظمه الاقتصادية والاجتماعية مع ما يصاحب ذلك من تغيرات سياسية وقد عرضنا فيما سبق لتلك النظم الاقتصادية والعوامل السياسية التي كانت تحكم في مصير شرقنا العربي فكانت الشركات البترولية المتمتعة بالتأييد السياسي من الدول التي تتبعها تحصل على أسخى الامتيازات من الدول العربية في حين كان العرب الذين يبههم الكنز البترولي الذي ظهر فجأة يوافقون على هذه الامتيازات بسرعة ودون اعتراض وهم يظنونها في غاية السخاء وقد كان من ضمن الميزات التي تتمتع بها الشركات البترولية وما يزال بعضها يتمتع بها حتى الآن اعفاء الشركات من جميع الضرائب المفروضة والتي ستفرض مستقبلا في البلاد العربية .

ولكن مركز الثقل في القوى التفاوضية قد تغير الآن في مصلحة الدول العربية بعد المكاسب التي حصلت عليها تلك الدول من بين انياب الشركات الاحتكارية فالمفروض أن الشروط المالية في امتيازات البترول شروط تضع طريقة معينة لتوزيع الربح الصافي الناتج عن عمليات استغلال البترول بين الشركات القائمة على الاستغلال وبين حكومات البلاد العربية التي منحت هذه الشركات امتياز استغلال البترول في أراضيها ولم تكن عقود الامتياز البترولية القديمة مجرد

عقود تجارية بل تأثرت بمزيج من العوامل السياسية والاجتماعية ذلك لان تلك العقود قامت شكلا وموضوعا على أساس علاقات كانت قائمة بين الدول التي تتبعها شركات البترول ودول متخلفة اقتصاديا بعيدة عن مستوى النضج السياسى ولو احتفظت عقود الامتياز بالطابع التجارى الخاص لصمدت تحت ضغط التطور التاريخى .

ويرجع فشل عقود الامتياز وما جلبته على صناعاتها من متاعب الى عدم وجود اسس منطقية او قانونية سليمة تقوم عليها فضلا عن افتقارها الشديد الى المرونة الواجبة لتجعلها تتماشى مع سير الزمن وما كان ينتظر أن يطرا على كيان الدول العربية من تغيرات جوهرية بفعل التقدم الاقتصادى والنضج السياسى ومن ثم فقد عاب هنتريكس على العقود القديمة طول مدتها .

ومن أسباب فشل عقود الامتيازات البترولية تضمناها لاحكام غير واقعية من شأنها أن تخلق الاحتكاك الذى يفضى فى كثير من الاحيان الى المنازعات .

ونشأ المشكلات العامة ذات الطابع المشترك فى أغلب عقود الامتياز المعقودة فى البلاد العربية الى ثلاثة أسباب رئيسية اولها ما ذكرناه سابقا من تفوق أحد الجانبين المتفاوضين على الجانب الآخر فى الخبرة والتمرس سواء فى صناعة البترول ذاتها أو فى المشئون التجارية بصفة عامة الامر الذى يمكنه من تغليب وجهات نظره وفلسفاته الخاصة وثانيها هو اندفاع بعض الدول الى التعجيل بعقد الاتفاق باهمال ودون روية متأثرة فى تصرفها هذا بعوامل التهافت على الحصول على مال عاجل الامر الذى يعيقها عن دراسة التفاصيل وتحديد نصيبها . . . وثالث هذه الاسباب هو اضطراب بعض الدول الى قبول الشروط التى تعرضها الشركات نظرا لوقوع مثل هذه الدول تحت السيطرة السياسية والاقتصادية للدول التى تتبعها الشركات وان الاتفاقيات التى عقدت على هذا النحو فى طريقها الى الاندثار . بل ان بعض الشركات تعمل الآن سرا على اعادة صياغتها بما يكفل لأعمالها الثبوت والاستقرار . .

وبهنا هنا أن نستعرض امتيازات من أحدث الامتيازات

البتروولية العقود في البلاد العربية احدهما عقد الامتياز الذي أبرم في شهر يناير ١٩٦١ بين حكومة الكويت ومجموعة شل ، ويعتبر أحدث عقود الامتياز التي أبرمت في الشرق الاوسط وبمقتضى هذا العقد حصلت مجموعة شل على حقوق البحث عن البترول في منطقة واسعة من مياه الرصيف القارى بالكويت ولقد وصف بعض أعضاء مؤتمر البترول العربى الثالث الذى عقد بمدينة الاسكندرية في اكتوبر ١٩٦١ هذه الاتفاقية بأنها خطوة طيبة في طريق المشاركة الايجابية بين البلاد العربية وشركات البترول الكبرى وبالمقارنة بين اتفاقية شل والاتفاق اليابانى الكويتى الذى عقده عام ١٩٥٨ لاستغلال مياه الرصيف القارى للمنطقة المحايدة الكويتية السعودية نجد أن مدة الامتياز تكاد تكون واحدة في العقدين فقد حددت في الاتفاق اليابانى بـ ٤٤ سنة ، ، فى حين هى فى عقد شل ٤٥ سنة و حددت بداية الإنتاج على النطاق التجارى فى الاتفاقيتين بالوقت الذى يبلغ فيه مستوى الإنتاج معدلا منتظما قدره ١٥٠٠٠ برميل يوميا .

ويقضى الاتفاق اليابانى بأنه عند بلوغ الإنتاج ٧٥٠٠٠ برميل يوميا يتعين على الشركة اقامة معامل تكرير لا تقل طاقتها فى أى وقت من الاوقات عن ٣٠٪ من انتاج منطقة امتيازها ٠٠٠ أما اتفاقية شل فتقضى بأنه عند بلوغ الإنتاج (حدا وافرا) تبدأ مباحثات بين الجانبين لاقامة معامل للتكرير ، وواضح أن ميوعة هذا النص تفتح المجال أمام قيام مشكلات بين الحكومة والشركة عند بلوغ الإنتاج (الحد الوافر) الذى لم يحدد هو الآخر فى الاتفاق .

وكذلك يقضى اتفاق الشركة اليابانية بأن كل ما يزيد عن حاجة الشركة لمبيعات الإنتاج من الغاز الطبيعى الناتج من الحقول المكتشفة يكون ملكا لحكومة الكويت وتلتزم الشركة بتسليمه للحكومة مجانا فى مركز للتجميع أو أية نقطة مناسبة من الناحية الفنية تعينها الحكومة أما اتفاقية شل فتقضى بأن الغاز الطبيعى فى حالة استغلاله يصبح جزءا من انتاج الخام الخاضع لعملية اقتسام الارباح ، والتزمت الشركتان باقامة المنشآت اللازمة للاستفادة من الغاز ، وعليه فانه فيما يتعلق بالغاز الطبيعى تعتبر الاتفاقية اليابانية أرحم كفة من اتفاقية شل .

ويقضى الاتفاق اليابانى بأن تدفع الشركة للحكومة كل عام أكبر البنود الآتية : الإيجار السنوى - ٥٧٪ من أرباح الزيت الخام - قيمة الاتاوات - ٤٠٪ من قيمة زيادة الربح عن قيمة الاتاوات المستحقة ان وجدت ، ويقضى عقد امتياز شل بأن تحصل الحكومة على أكبر البنود التالية : قيمة الإيجار السنوى - قيمة الاتاوة - ٥٠٪ من أرباح الزيت الخام .

وينص عقد امتياز الشركة اليابانية على أن تحصل الحكومة على ٥٧٪ من أرباح التسويق البترولى ، أما عقد شل فلم يشمل الاعمال النفطية الخام .

ولا ريب فى ان شروط الشركة اليابانية بالنسبة لمبدأ اقتسام الارباح أسخى كثيراً من المزايا التى تضمنها امتياز مجموعة شل ، والآن بعد هذه المقارنة السريعة هل يمكن أن نقول ان اتفاقية شل كانت بحق خطوة الى الامام ؟ لعلها كذلك اذا قستناها باتفاقيات الشركات الثمانية الكبرى العاملة فى اقليم الشرق الاوسط ولكنها كانت من الناحية العملية خطوة الى الخلف لو قارناها بما حققته اتفاقية الشركة اليابانية التى يرجع تاريخها الى ثلاث سنوات مضت .

وان كان هذان الاتفاقان يمثلان خيراً ما وصلت اليه العقود البترولية فى البلاد العربية على الرغم مما ثبت من هذه المقارنة من أن الاتفاق مع الشركة اليابانية كان أفضل من اتفاق شركة شل على الرغم من ان الاول كان سابقاً للثانى بثلاث سنوات كاملة ومع ذلك فان الاتفاقين يعتبران خطوة الى الامام وأملنا كبير فى ألا تكون هناك أية خطوات الى الوراء ، وأن يستمر التقدم من أجل تحقيق شروط أفضل لاستغلال البترول العربى .

وما قلناه من عائدات عقود الامتيازات البترولية يمكن أن نقوله أيضاً عن عائدات الحكومات العربية من عملية نقل البترول بالانابيب فان الدلائل الواقعية تشير الى ارتفاع مستوى هذه العائدات الى ارتفاع مواز فى قوة الحكومات النسبية فى المساومة تجاه شركات البترول التى تستخدم هذه الانابيب وقد مرت العوائد على خطوط

الانابيب بثلاث مراحل ثى السنوات الثلاثين الاخيرة اولاهما مرحلة
 الاعفاء من جميع الضرائب ورسوم المرور ، وقد امتدت هذه المرحلة
 حتى سنة ١٩٥١ وارتبطت بالسيطرة البريطانية والفرنسيه على
 الشرق الاوسط اذ نالت لهاتين الدولتين - وما تزال لهما - مصالح
 بتروية فى البلاد العربية وثانيتها مرحلة دفعت بها رسوم مرور
 متواضعة بلغت ٢٠١٦ جنيها عن كل ألف طن يمر بالانابيب
 فاستغرقت هذه المرحلة من ١٩٥١ الى ١٩٥٥ وفيها استكمل استقلال
 البلاد العربية وثالثة هذه المراحل مناصفة الارباح بين الحكومات
 وشركات الانابيب ابتداء من ١٩٥٥ حتى الآن وتمثل هذه المرحلة
 تكافؤ قوى المساومة بين شركات الانابيب والحكومات العربية وتلوح
 فى الافق مرحلة رابعة يكون للحكومات العربية فيها الكلمة الاولى فى
 تحديد العائدات مع توخى الحصول على افضل دخل مستطاع واذا
 كانت الفائدة من صناعة البترول ترتبط بعاملين هما عامل ربح
 الصناعة وعامل المساومة (المفاوضة) ، واذا كان تصرف الحكومات
 يعتبر معقولا اذا حاولت ان تحصل على الحد الاقصى من المنافع
 المباشرة وغير المباشرة من موارد الامة ، فلا بد من أن تهتم الحكومات
 العربية بتقوية مركزها التفاوضى وفى الوقت نفسه لا بد لهذه
 الحكومات من اعتماد طريقة اقتصادية سليمة لتحديد ارباح النقل
 بالانابيب فى البلاد العربية ، وذلك بأن تكون ارباح الحكومة عن
 مرور الانابيب بأراضيها موازنه لوفر التكاليف الناتج عن تفضيل
 طريق الانابيب عن الطريق الآخر مع فارق بسيط يكفى لحفز
 الشركات على اتخاذ الطريق الاول بدلا من الطريق الآخر ولا شك فى
 أن الشركات البترولية تحاول أن تتشبث باصرار بالمصالح المكتسبة
 والامتيازات الممنوحة لها ، وحتى لو تغيرت الظروف فان هذه الشركات
 تعتمد الى الجدل المعقد والاستعانة بالاتفاقيات الدولية التى لا تمت
 الى الموضوع بصلة ولكن يجب أن تقف الحكومات العربية جبهة
 واحدة لمنع هذه المحاولات ، سواء كان ذلك بالنسبة لعوائد
 البترول أو لعوائد النقل بالانابيب .

وفى ختام هذا الحديث عن موقف الحكومات تجاه الاحتكارات
 البترولية نود أن نأتى بالتوصيات التى ذكرها مستر هندريكس فى
 مؤتمر البترول العربى الثالث الذى عقد بالاسكندرية فى يناير ١٩٦١،

عن الشروط التي يرى توافرها في عقود الامتياز التي تعقد بين الحكومات المنتجة للبترول ، وبين الشركات البترولية فيرى مستر هنريكس انه :

« لا يجوز أن تمنح إحدى الشركات حقوقا أساسية شاملة دون تحديد واضح للالتزامات التي تقع على عاتق الشركة في ممارستها لحقوقها ولا تمنح الشرقة أية حصانات ضد أنواع معينة من الضرائب أو من زيادة الضرائب عامة إلا لمدد محدودة لا تتجاوز المدة المعقولة اللازمة لاسترداد رأس المال المستثمر ولا يجوز أن تتضمن عقود الامتياز شروطا تحرم الدولة من حقها في سن تشريعات جديدة تتعلق بموضوعات معينة أو شروط تحمل الدولة على تغيير تشريعات قائمة ولا يجوز أن يتضمن العقد أي شرط غير مقيد للمتحكيم في المنازعات المتعلقة بتطبيق أحكام الاتفاق وإذا كانت الدولة مانحة الامتياز تملك نظاما قضائيا شاملا فيجب ألا تتضمن الاتفاقية أي شرط يقضى بالالتجاء إلى أية هيئة قضائية « اجنبية » أو إلى القانون الدولي في تفسير شروط العقد ولا يجوز بأي حال أن يتضمن أي شروط تبدو في شكها أو معناها مهينة للسيادة القومية أو لكرامة البسلاد مانحة الامتياز وينبغي بصفة خاصة تجنب وضع حد أقصى لضريبة الدخل إلا للمدة المعقولة التي تتوقع فيها الشركة استرداد قيمة استثمارها ويجب التفادي من تضمين العقد شروطا غير عملية أو غير ذات موضوع سواء من الناحية « القانونية » أو العملية لمجرد اجتذاب الرأي العام إلى جانب الاتفاقية .

ثانيا - موقف جامعة الدول العربية :

تنبّهت جامعة الدول العربية إلى الدور الكبير الذي يمكن أن تسهم به في تنمية الوعي البترولي العربي ، وتحقيق التعاون التام بين الدول العربية من أجل المشاركة في تنمية وتوجيه ثرواتها البترولية فعقدت ثلاثة مؤتمرات بترولية كان آخرها ذلك المؤتمر الذي عقد في الاسكندرية في المدة من ١٦ إلى ٢١ أكتوبر ١٩٦١ ، والذي كان مرآة صادقة لما أمكن لجامعة الدول العربية تحقيقه خلال العامين اللذين انقضيا منذ اللقاء الاول لرجال صناعة البترول في

مدينة القاهرة في شهر ابريل عام ١٩٥٩ وقد تقرر أن يعقد مؤتمر البترول العربي الرابع في مدينة بيروت في يوم الاثنين من شهر نوفمبر من عام ١٩٦٢ .

وقبل ان ننوه بما استطاعت جامعة الدول العربية أن تحققة من خلال مؤتمراتها البترولية الثلاثة يهمننا أولا أن نذكر المحاولات السابقة لمحاولات الجامعة العربية لعقد مؤتمرات بترولية لمناقشة أهمية هذه المادة الحيوية - البترول - في مستقبل الأمة العربية فلا شك أن الكثيرين من أبناء الأمة العربية قد شعروا بضرورة إعادة تخطيط اقتصاديات الدول العربية على أساس علم الاعتماد على سلعة تصديرية كبيرة واحدة هي البترول ولا سيما أن المستقبل ينبئنا بظهور طاقات أخرى كالطاقة الذرية التي قد تحل محل البترول وتقضى على استخداماته الحيوية . ومن المعتقد أن التخطيط الجديد لا بد وأن يبنى أساسا على تكتل اقتصاديات دول المنطقة حتى يضمن لها طريقا واحيدا يحقق لها أهدافها التي من أهمها الاكتفاء الذاتي وفي نطاق هذا التكتل تظهر أهمية التعاون الفعال بين الدول العربية المنتجة للبترول ، في سبيل وضع سياسة موحدة أساسها توزيع انتاجها من البترول بطريقة لا تضر مصالح إحدى الدول على حساب مصالح أخرى ويساعد على تحقيق ذلك تنوع انتاج المنطقة من حيث طبيعته كخام وطبيعة الطلب عليه .

وكان من أثر هذا التنبه لأهمية التخطيط الواعي للمستقبل البترولي أن جمعية المهندسين بمدينة الاسكندرية عقدت في ١٥ من ابريل ١٩٤٨ مؤتمرا للبترول دعت اليه رجال صناعة البترول ، وقدمت الى المؤتمر أبحاثا هامة عن الفوائد التي تجنيها الدول العربية من وراء الاشراف على الصناعات البترولية وكذلك فقد عقد في القاهرة بناء على توصية مجلس الجامعة العربية مؤتمر ضم غرف التجارة العربية درست فيه امكانية إقامة سوق عربية مشتركة وتأسيس شركة ملاحية عربية لنقل البترول العربي الى المستهلكين ثم تقرر عقد المؤتمر البترولي العربي الاول في ١٩٥٨ على أن يسبقه تحضير دراسي من قبل الخبراء الذين سيجتمعون في بغداد ، ودعت كل الدول العربية المنتجة للبترول الى الاشتراك في هذا المؤتمر بمافي

ذلك إمارات الخليج العربي وقد كان من الظواهر المبشرة بالخير التي
بنت في المؤتمر هي تلك الروح الإيجابية التي بنت في ذلك المؤتمر
من أقدام بعض الشركات وانهيئات الدولة البترولية الكبرى على
عرض وجهة نظرها في موضوعات حيوية كالتسويق والمشاركة
وعلاقة المنتج بالمستهلك فبينما قد عودتنا الشركات العالمية ألا تتعدى
مساهمتهما في المؤتمرات العربية السابقة حدود البحث الفني
البحث دون أن يتطرق الى نقاط الخلاف الأساسية القائمة بينها
وبين حكومات الدول المنتجة اذا بنا نراها في هذا المؤتمر قد بدا
بعضها ينبذ الطريقة السلبية الى طريق ايجابي .

وقدمت في هذا المؤتمر أبحاث هامة منها البحث الذي تقدم
به مستر فرانك هندريكس المستشار القانوني لوزارة البترول في
المملكة العربية السعودية عن الامتيازات البترولية في الشرق الاوسط
وكان مستر هندريكس قد لمع لأول مرة على مسرح صناعة البترول
العربية عندما وقف في مؤتمر البترول العربي الاول الذي عقد
بمدينة القاهرة في شهر ابريل سنة ١٩٥٩ يدافع عن حق الدولة
المنتجة في اصدار ما تراه مناسبا من التشريعات لتحسين شروط
استغلال ثرواتها وحماية هذه الثروات من سوء الاستغلال ، فكان
بذلك أول خير أجنبي يتخذ هذا الموقف ، وكان بحثه ذلك بمثابة
تحيلة انفجرت في وجوه الشركات الكبرى المستغلة لبترول العالم
العربي فجندت أقلام خبراءها للرد عليه طيلة العامين التاليين .

ولئن كان مستر هندريكس قد أثار عاصفة من الجدل بموقفه
في المؤتمرين الاول والثاني لقد استطاع بهدوء منطقة في الاسكندرية
أن يجتذب الشئام من أشد معارضييه تحفوا فوقف مستر تشيز
هولم الذي سبق أن خاض معه معركتين عنيفتين في عامي ١٩٥٩ ،
١٩٦٠ يعلن أنه مضطر لترك سيفه في غمده وهو يعلق على كلام
غريمه .

وتتحلى محاولة هندريكس في التزام جانب الاعتدال في القائه اللو
في كل ما تقدم على عاتق الشركات والحكومات معا وهو بهذا يناقض
ما قاله في صدر بحثه من أن عقود الامتياز القديمة أبرمت مع دول
متخلفة بعيدة عن النضج السياسي .

وكذلك من الأبحاث الهامة التي قدمت في المؤتمر البحث الذي

قدمه الدكتور لييب شفير عن القوى التفاوضية النسبية لكل من الدول العربية والشركات البترولية ذلك البحث الذي استعنا به في توضيح موقف الحكومات تجاه الشركات الاحتكارية .

وقد انتهى مؤتمر البترول العربي الثالث الذي دعت الى عقده جامعة الدول العربية الى نتائج هامة فقد جاءت أولى توصيات مؤتمر البترول العربي الثالث توكيدها لمسئولية مشتركة تضامنت الدول العربية في حملها حفاظا على سلامة الكيان العربي من خطر العدو المشترك اسرائيل وتنبئها للحكومات العربية الى ضرورة مضاعفة التدابير لمنع وصول البترول العربي الى اسرائيل ، ولم يغفل المؤتمر عن تحذير شركات البترول العاملة في العالم العربي من التحايل على تزويد اسرائيل بحاجتها من البترول .

وجاءت التوصية الثانية للمؤتمر تعزيزا لحق شعب الجزائر في السيادة الكاملة على أراضيها وما تكنه تحت دمالها من ثروات . ولو تأملنا ما تلا ذلك من توصيات لوجدناها في مجموعها ترسم اطارا سليما واضحا للصورة التي ينبغي أن تكون عليها صناعة البترول وبين الطريق السوي الى تحقيق الصورة المنشودة التي تكفل للامة العربية والانسانية جمعاء الطمأنينة والرخاء ، وقدم المؤتمر لهذه التوصيات بالتعبير عن وحدة أهداف الدول العربية النابعة من وحدة آمال شعوبها وما تقتضيه هذه الوحدة من ضرورة العمل على توحيد السياسة البترولية العربية في المجالات الادارية والفنية على السواء ، كما دعا المؤتمر الى توحيد أسس الاتفاقيات ، وفي هذا كله خير ضمان لحصول الدول على حقوقها كاملة .

لم يغفل المؤتمر المقومات الأساسية للمشاركة الايجابية وأهمها توافر الكفايات الفنية في جميع المستويات بين أبناء الامة العربية فدعا الحكومات والشركات معا الى اقامة العدد الكافي من المعاهد الفنية ومراكز التدريب المهني في جميع البلاد العربية وحض الحكومات على الزام الشركات بتهيئة الفرص للمواطنين العرب لاستكمال خبراتهم الفنية وتمكينهم من الاضطلاع بالمسئوليات الأساسية في مختلف حقول النشاط البترولي .

ولكى يكتمل دور صناعة البترول كعامل حيوى فى النهضة الصناعية فى البلاد العربية أوصى بالزام شركات البترول باستخدام المصنوعات والمنتجات والخامات العربية فى عملياتهم لنما أمكن ذلك كوسيلة فعالة لدعم الصناعات العربية ونظيرها فضلا عما يترتب على ذلك من تحقيق نصيب أوفر من الدخل البترولى للامة العربية فى مجموعها .

وحت المؤتمر الدول العربية على التعاون المثمر فى دراسة وتنفيذ المشروعات البترولية المشتركة حتى تكون للامة العربية مشروعاتها المتحررة من أى استغلال أجنبي تم دعا المؤتمر الحكومات الى مضاعفة جهودها للمساهمة الايجابية الفعالة فى نشاط الشركات العاملة فى بلادها وحدد للحكومات معالم الطريق الى تحقيق هذه المشاركة وذلك بالمساهمة فى رأسمال الشركات والمشاركة الفعلية فى ادارتها بما يؤمن مصالح وحقوق الشعوب العربية من جهة ويكفل استقرار العلاقات بين الحكومات والشركات من جهة أخرى .

• وأوصى المؤتمر بضرورة العمل على صيانة الثروة الطائلة من الغاز الطبيعي التى ما زال الجانب الأكبر منها يحرق فى حقول البترول فدعا المؤتمر الى التوسع فى استغلال الغازات البترولية كمصدر للطاقة أو لصناعة الكيماويات البترولية وإعادة الفائض منها الى باطن الارض تمهيدا لاستغلالها فى المستقبل .

وكذلك أوصى المؤتمر باتخاذ كل ما يمكن من تدابير لحماية العاملين فى صناعة البترول من أخطار الصناعة وطالب الشركات بضرورة تأمين سلامتهم .

واختتم المؤتمر توصياته بتأييده لحق الحكومات العربية فى كل ما تتخذه من اجراءات تستهدف المحافظة على مصالحها البترولية ولحقها فى الحصول على أسعار عادلة للبترول الذى تنتجه أراضيها

واذا نحن استعرضنا هذه النتائج التى انتهى مؤتمر البترول العربى الثالث اليها فأننا نجدنا بدون استثناء قد وصلت الى الحلول السليمة التى تكفل للامة العربية الازدهار والتقدم ، فمما لا شك فيه ان تعاون الدول العربية المنتجة للبترول والناقلة له وغيرها مما

تنتظر مستقبلا فيه ، من شأنه أن يضاعف الفوائد الاقتصادية لهذه المادة « الحيوية » وأن يزيد من انتفاع الشرق الاوسط وأوروبا وأمريكا جميعا بها وأن يعلى من شأن العرب في المجال القومى والصعيد الخارجى وأن يكون خير سند لهم فى تمكين التفاهم الدولى الذى يسعون اليه ايماننا بمثلهم العليا ومضيا فى تقاليدهم الخالدة ودعمنا للسلام العالمى .

ولا شك أن جامعة الدول العربية قد أسهمت بدور كبير عن طريق المؤتمرات التى عقدتها وعن طريق البحوث التى يقوم بها رجالها فى الميدان البترولى وكذلك فى توعية الحكومات بما يجب عليها أن تفعله فى هذا الميدان الهام من أجل رفاهية شعوبها ، ولا شك أيضا أن العرب جميعا ينظرون الى مجهودات الجامعة العربية فى هذا المجال بتقدير كبير وينتظرون منها مجهودات زائدة أخرى فيما يختص بالثروة البترولية العربية .

ثالثا - موقف الشعب العربى :

لم نأت بموقف الشعب العربى فى نهاية المطاف الا لانه العامل الحاسم فى هذا المجال قايما كانت المجهودات التى تقوم بها الحكومات من أجل تحرير الثروات البترولية العربية من الاستغلال فان هذه المجهودات ستضيع هباءا ان لم تكن ناتجة عن وعى شعبى اصيل وقد أثبت شعبنا العربى فى مختلف المناسبات انه واع لكل ما يدور حوله عارف بحقوقه وواجباته فاذا كان الاستعمار قد استطاع أن يفرض نفسه بالعسف على الامة العربية ردحا من الزمن مستنزفا ثرواتها القومية فان كل هذا قد أصبح الآن أثرا بعد عين بفضل الوعى القومى الاصيل بين أفراد الشعب العربى فى كل مكان .

وفيمما يختص بالوعى البترولى يجب أن نثبت هنا ان الوضع الذى خطته الشركات الاحتكارية الكبرى ومن ورائها دولها لاستنزاف بترول العرب ، هذا الوضع موشك غلى الانهيار وخاصة بعد أن تكونت طبقة عمالية واعية لواقعها القومى وواجبها المقدس

حول آبار البترول في الكويت والبحرين وقطر وغيرها من البلاد العربية المنتجة للبترول . ويقول بيير روندو في ذلك : « ان الطبقة العمالية الناشئة التي تجمعت حول آبار البترول في الخليج العربي مستخدمة الاضرابات لأول مرة في تاريخ الجزيرة العربية لـ ذلك دلائل تنذر بقرب اندلاع الثورة العارمة التي ستغير وجه هذا الشرق » . وحقا فان الوعي القومي العربي المتزايد في نفوس أبناء الشعب العربي أصبح مسيطرًا في سائر بلدان الشرق العربي ، وقد صاحبت حركة القومية العربية حركات ثورية لم تعهد من قبل في مناطق جنوب الجزيرة والخليج العربي ، ومنذ عام ١٩٥٣ بدأت أشد متاعب الاستعمار في هذه الاقاليم ولا تزال متصلة الى اليوم وفي منتصف عام ١٩٥٥ نشبت ثورات وطنية في عدن اذهلت بريطانيا فهاجم الوطنيون العدنيون البريطانيين وهاجم الجنود العرب ضباطهم البريطانيين ودارت معارك حامية أسفرت عن كثير من القتل والجرحى واستخدم سلاح الجو البريطاني في أعمال الابادة الجماعية للوطنيين والجنود العرب وتهديم القرى ومجموعات المنازل .

وفي ٨ من يناير ١٩٥٦ قامت حركة كبيرة في البحرين استمرت وقتًا طويلا وشملت الامارة كلها وانتهت بنزول السلطة البريطانية على مطالبها ثم حضور زعمائها الى القاهرة يلتزمون منها العون في حركة الاصلاح المنشود ، وحينئذ لم تجد بريطانيا مناصًا من أن تلجأ الى العدوان على قلبها النابض وعقلها الموجه أملًا يائسًا في أن تعيد التاريخ القهقري فكان العدوان الثلاثي على مصر ونتائجه الفاشلة التي أذاقت الاستعمار الويلات وكبدت المستعمرين أكبر الهزائم .

وكذلك الامر بالنسبة لعدن التي تعتبرها بريطانيا مستعمرة تابعة للنتاج البريطاني فقد حدث في شهر مارس ١٩٥٦ أن أضرب خمسة آلاف عامل في معمل تكرير البترول . بعدن كما أضرب عمال النقل واشتبكوا مع قائد الشرطة البريطاني وأصابوه بجراح بالغة وفي يوم ١١ من مايو ١٩٥٦ وصل الى عدن وكيل وزارة المستعمرات البريطانية فاستقبل بمظاهرات عنادية تنادى بالحقوق الوطنية نظمتها رابطة أبناء الجنوب والجبهة الوطنية المتحدة ونقابة العمال .

وقد بدأ التجاوب العربى على أشده عند ما وقع العدوان على مصر ويقول بييروندو : فعندما بدأت القنابل تتساقط على مصر فى ٢١ من أكتوبر أسرع المصريون الى مدد القناة لتعطيل الملاحة فيها وساندتهم السوريون فنسفوا أنابيب البترول ووقع الغرب فى حيرة لأن شريان حياته قد انقطع .

وكذلك ظهر تضامن الشعب العربى على أشده فى تأييد الكفاح الجزائرى وكان من أبرز مظاهر هذا التضامن الاضراب العام الذى شمل هذه المناطق وسائر مناطق الوطن العربى يوم ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ احتجاجا على اعتقال السلطات الفرنسية للزعماء الجزائريين الخمسة فى أثينا طيرانهم الى تونس للاجتماع بملك المغرب ورئيس جمهورية تونس لبحث قضية الجزائر .

فاذا كان الغربيون يعرفون ان فى منطقة الخليج العربى تتركز اعظم منابع مؤكدة للبترول فى العالم اذ بلغت منتجاتها عام ١٩٥٢ نصف الانتاج العالمى بأكمله وبترول الشرق الاوسط الذى تستنبطه أصلا شركات بريطانية وأمريكية يمون أجهزة الانعاش الاقتصادى فى أوروبا الغربية فان عليهم ان يعرفوا أيضا ان البترول العربى فى هذه المناطق يجب الا يستخدم الا لمصلحة الشعب العربى وقد أثبت هذا الشعب فى كل مناسبة أنه يمثل صفا واحدا مترابطا فعندما قوطعت الباخرة العربية « كليوباترا » رفض عمال الموانى فى الخليج العربى شحن ناقلة بترول تابعة للبحرية الامريكية وكذلك فان باخرتين تابعتين لمصلحة النقل الامريكية اضطررتا الى تغيير طريقهما وانتصرت القومية العربية فى معركة المقاطعة الامريكية الصهيونية للباخرة العربية كليوباترا بميناء نيويورك نتيجة لتضامن العمال العرب جميعا من الخليج الى المحيط فى رد العدوان حتى ان الغرب ذهل عندما وجد المقاطعة تشمل المناطق التى كانوا يعتقدون انها ما زالت داخل نفوذهم وقد وصف الضابط البريطانى العجوز (ديكسيون) الذى عاش حياته كلها فى منطقة الخليج ولا يزال يعيش بالكويت التجاوب العربى حول قضيتى فلسطين والمغرب العربى منذ سنوات .

وآن للدول الاستعمارية الغربية أن تصحح معلوماتها عن الشعب

العربي ويكفي ما جاء على لسان رئيس وقد جمعية أصدقاء الشرق
الايوسط الامريكية فى القاهرة عندما قال :

« ان أكبر خطأ ارتكبه رجال الاعمال الامريكيون هو سوء
تقدير كفاية شعوب الشرق الاوسط وذكائها وصفاتها النبيلة » .

وكذلك فان على الغرب أن يعرف ممثلا فى شركاته الاحتكاريه
— ان الشعب العربى لم يعد يسمح بأن تستغل ثرواته ولا يستفيد
منها ، واذا كانت الحقيقة المؤسفة أن العرب لم يسهموا حتى الآن
فى استغلال بترولهم اسهاما مذكورا ، فباستثناء الجمهورية العربية
المتحدة التى اقتحمت هذا الميدان فى السنوات الاخيرة فقط — ليست
هنالك أية هيئة عربية — حكومية أو أهلية — تمتلك أية حصة فى
امتيازات استغلال البترول العربى فان الشعب العربى الواعى الذى
كافح السنوات الطوال ضد الاستعمار السياسى والاستعمار
الاقتصادى سيقود الطريق الى المشاركة العربية الفعلية فى الثروات
البترولية ولا بد أن التغيير الذى سيحدث سسيؤدى — فى القريب
العاجل — الى تطوير عقليات بعض الحكام العرب الذين
المدى الطويل — الى تطوير عقليات بعض الحكام العرب الذين
يستولون على العوائد البترولية لانفسهم ولخاصتهم دون الشعب
العربى صاحب الحق الاول والاخير فى هذه العوائد .

نظرة أخيرة

عرفنا من كل ما سبق أن البترول هبة من الطبيعة للبلاد العربية أصبحت اليوم على ما نهجها عليه من أهمية اقتصادية بالغة في المجال الدولي بفضل ما تضافر على استثمارها من جهود دولية، ويزيد من أهمية هذه الهبة أن احتياطي البترول في البلاد العربية هو أضخم احتياطي في العالم وأن البترول العربي كان أسهل اكتشافا وأقل في تكاليف الانتاج من بترول أية منطقة أخرى في العالم ولكن هذا البترول العربي أبلى منذ بدايته بتصارع الدول الكبرى في سبيل السيطرة عليه والتحكم في مصادره وممراته وقد عرفنا كل مظاهر هذا الصراع منذ مطلع القرن الحالي ، عندما بدأ الصراع البريطاني الألماني في الوقت الذي لم يكن ينتج البترول في البلاد العربية سوى مصر التي بدأت في انتاجه في عام ١٩١١ والعراق التي كانت تنتجه بكميات ضئيلة جدا في أثناء الحكم العثماني ومع تعدد الاطراف المشتركة في هذه الرواية الطويلة من الصراع المستميت على مقدرات الشعوب العربية بدأت هذه الشعوب تحس بمدى الاستغلال الواقع عليها وبدأت كفاحها من أجل التحرر السياسي والاقتصادي ونالت معظمها حريتها السياسية ولكن ما زالت الثروات البترولية العربية تستغل حتى الآن ومن هنا كانت المؤتمرات التي تعقد والبحوث التي تكتب من أجل تحرير البترول العربي من الاحتكارات العالمية المتسلطة عليه .

وقد رأينا ما تلجأ اليه الشركات الاحتكارية المستغلة للبترول العربي من ألوان التلاعب لتزيد من أرباحها على حساب الدول العربية سواء كان ذلك بفرض عقود امتياز مجحفة بالمصالح العربية وذلك بمساعدة القوى السياسية الدولية الكبرى التي يمثلها نفوذ البلاد التي تتبعها هذه الشركات أو عن طريق ما تعتمد اليه أحيانا من التلاعب في تحديد الاسعار أو تخفيض الانتاج أو غير ذلك من

الوسائل التي تتبعها لتقليل العائد الذي تحصل عليه الحكومات ولما كان هذا العائد يمثل جزءا كبيرا من ايرادات الدول العربية المنتجة - يصل الى ٩٨ ٪ بالنسبة للدخل القومي في الكويت - لذلك فان هذه التخفيضات المصطنعة يكون لها أثرها الخطير اذ تؤدي الى وقف تنفيذ بعض المشروعات التي كانت قائمة ومن ثم الى البطالة بين العمال العرب . واذا كانت الشركات تقيم المدن والملاعب والملاهي التي يتوافر فيها كل الامكانيات والكماليات والوان الترف والنعيم فانها تقيم كل ذلك للموظفين والعمال المستوردين من الخارج في الوقت الذي ينخفض فيه مستوى الاجور والخدمات بالنسبة للعمال الوطنيين .

وكان من اثر التخفيض الاخير الذي قامت به الشركات العالمية في أسعار البترول أن اجتمعت الدول المصدرة للبترول في بغداد في سبتمبر سنة ١٩٦٠ وقررت انشاء مؤسسة للدول المصدرة للبترول في جميع الدول المنتجة وان توحد معاملاتها مع الشركات حتى لا تتمكن الشركات من اغراء بعض هذه الدول على حساب دول أخرى مصدرة وذلك فضلا عن تضامن هذه الدول المصدرة للبترول في حل المشكلات المتعلقة ونجد ذلك واضحا في التأييد الذي تلقاه فنزويلا في مشكلة تحديد الولايات المتحدة لوارداتها البترولية منها والتأييد الذي تلقاه حكومة العراق في مفاوضاتها مع شركة بترول العراق ، ولا شك ان هذا الموقف الموحد للدول المصدرة للبترول - سواء كانت تلك الدول عربية أو غير عربية - سيؤدي الى تقوية المركز التفاوضي لهذه الدول والى حصولها على شروط أفضل وعائدات أكثر وفرة ولو أن هذا الموقف ظهر الى الوجود من قبل لما حدثت نكسة التأميم في ايران فلا شك أن تأميم البترول الايراني كان من الممكن أن يعتبر خطوة طيبة ومثلا يمكن أن يحتذى لسيطرة الدولة على انتاج وتكرير وتسويق بترولها ولكن موقف الدول العربية المنتجة للبترول في ذلك الحين قد ساهم الى حد ما في فشل التجربة بالاضافة الى العامل الاهم وهو قيام الشركات الاحتكارية الاجنبية تساندها حكوماتها بفرض حصار اقتصادي على ايران وبالاضافة كذلك الى موقف العناصر الاستعمارية وعملاتها في داخل ايران الذين عملوا على تقويض حكم الدكتور مصدق ولكن الذي يعنيننا من هذا

المثل هو أن نقول إن الدول العربية المنتجة لو أنها كانت مساندة إيران في تأميمها للبترول لخضعت الاحتكارات الأجنبية لارادة الشعب ولا يمكن لإيران في ذلك الوقت أن تنجح في تأميم بترولها بل ولا يمكن للدول العربية أن تستفيد من هذه التجربة ولأن التحكم الاستعماري في البترول العربي قام بالتوسع في الانتاج من الحقول العربية ليغطي النقص الذي نتج عن توقف بترول إيران وبعد ذلك تفرغت القوى الاحتكارية لقلب نظام الحكم الإيراني ولاجساد أية حركة لتأميم البترول في الشرق الاوسط .

وإذا كانت الدول النامية والحديثة الاستقلال في كل انحاء العالم تتجه الآن الى تحقيق الاشتراكية التي تلائم ظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فإن أول ما يجب أن تطبق عليه الاشتراكية هو الثروات البترولية المتدفقة من جوف العالم العربي، حتى تستخدم هذه الثروات من أجل تدعيم المستقبل العربي ويمكن أن يتم ذلك بإنشاء قطاع عام يساهم بنصيب كبير في الاستثمارات البترولية ولن يؤدي ذلك الا الى نتيجة واحدة وهي أن الارباح التي يحققها القطاع العام لن تتجه الى جيوب أصحاب الشركات الأجنبية الاحتكارية وإنما ستعود الى خزانة الدولة الممثلة للشعب والتي يمكن أن تعيد استثمار هذه الارباح بشكل أو بآخر بما يحقق الرخاء والأمان لشعبها .

وإذا كانت نظرنا للتأميم إنما تعني أن يكون التأميم ممثلاً لسيطرة الدولة على أراضيها وعلى الكنوز الكامنة فيها ، فإن هذا لا يمكن أن يكون دعوة للدول العربية المنتجة للبترول الى التأميم الفوري لبترولها ووضعه تحت إشرافها ، لأن تأميم البترول العربي بحيث تتم كل عمليات انتاجه وتصنيعه ونقله وتسويقه بأيدي عربية إنما هو أمل عزيز غال قد تحول الظروف الدولية الحاضرة وقلة الخبرة الفنية دون اتمامه فوراً ، لكن الذي نراه هو أن تزيد الدول العربية المنتجة للبترول من مشاركتها في كل العمليات البترولية التي تتم في أراضيها وأن تدخل الدولة شريكة في الاستثمارات الأجنبية وأن تصر الدول العربية على الحصول على شروط أفضل من الشركات الأجنبية ويمكن أن تتخذ الدول العربية المنتجة للبترول

ماحدث في الجمهورية العربية المتحدة مثلا لها ، فقد خطت الحكومة خطواتها الكبيرة في الاعتماد على رأس المال الوطني في أعمال التنقيب والانتاج والتكرير والتسويق وذلك بتأسيس الشركة العامة للبترول فضلا عن اسهام رأس المال الوطني بخمسين في المائة من رأس مال الشركة الشرقية للبترول وأكثر من ستين في المائة من رأس مال شركة آبار الزيوت .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان الدول العربية مقبلة على طور النمو الاقتصادي السريع الضروري بالنسبة لها ليس من الناحية الاقتصادية فحسب ، بل من الناحيتين الاجتماعية والسياسية أيضا ولا بد لها في طور كهذا من أن يزيد استهلاكها من الطاقة الأمر الذي يؤكد الحاجة الى اتباع طرق أكثر تعقيدا في تكرير البترول بدلا من الطرق البدائية المتبعة حاليا فيها وما يجب أن يوضع في الاعتبار أن ما يكرر في البلاد العربية لا يزيد عن ١٠ ٪ من الانتاج الاجمالي الضخم الذي تنتجه هذه البلاد ، وأن العرب باقتصارهم على القيام بتكرير هذه الكميات الضئيلة من بترولهم إنما يتنازلون عن قدر كبير من الارباح التي يحق لهم الحصول عليها نتيجة تسويق المشتقات المرتفعة الثمن بالإضافة الى أنهم بذلك يضعفون من امكانيات انشاء صناعة كيميائية تعتمد على البترول ، وبناء على ذلك فان من القضايا التي يجب أن تظلل في أعلى مراتب الوعي العربي لدى الحكومات العربية في مفاوضاتها مع الشركات هي أن تطلب من هذه الشركات أن تقوم بتكرير نسبة معينة من البترول الخام داخل الدول المنتجة وذلك لا بقصد سد الحاجات المحلية الى مختلف المشتقات البترولية فحسب بل ولتصدير هذه المنتجات أيضا ومن مصلحة الشركات أن تلبى هذا الطلب نظرا لازدياد انتاج البترول الخام والحاجة الى ايجاد أسواق جديدة للتصدير واذا ما توصلت الحكومات والشركات الى حل ايجابي لهذه القضية فان ذلك سوف يسهم مساهمة فعالة في دعم حركة انشاء صناعات بتروكيميائية وترعرعها في هذا الجزء من العالم ومن المعروف ان بعض الاتفاقيات الاخيرة بين الدول العربية والشركات البترولية قد راعت هذه الناحية فنصت على تكرير جزء من الخام الناتج في تلك الدول ولكن الواجب هو التوسع في النص على ذلك وتجديد الاتفاقيات القديمة التي لم تلتزم

فيها الشركات بشيء من هذا القبيل والنص فيها على اقامة معامل التكرير بجوار مراكز الانتاج .

ونقطة أخيرة متعلقة بالصناعات البترولية أيضا يجب أن تهتم بها الدول العربية وتعلق بالغازات البترولية التي كانت وما تزال تهدر حتى الآن فلا بد من أخذها في الاعتبار مستقبلا عند مراجعة نصوص اتفاقيات البترول وذلك لان حاجة الشركات لاستعمال هذه الغازات للمحافظة على الضغط في آبار البترول بالإضافة الى الاسواق العالمية المستعدة لاستيرادها وكذلك الحاجة المحلية الى تلك الغازات لاستخدامها كمصدر لبعض المواد الكيميائية كل هذه مسائل يجب أن توضع في الاعتبار وأن يبت فيها ضمن اطر السياسة الانمائية القومية .

وإذا كان لنا في نهاية هذا البحث أن نوجز مادعونا اليه في هذه الكلمة الأخيرة فاننا نهيب بالدول العربية المنتجة للبترول أن تنظر نظرة جدية الى الموارد البترولية المنبثقة من أراضيها وأن تبذل كل جهد للحصول على أفضل الشروط من اجل الاستفادة من هذه الموارد لمصلحة شعوبها وأن تدخل الحكومات شريكة في العمليات البترولية التي تجرى في أراضيها وتشرف على هذه العمليات وأن تهتم الحكومات العربية بالصناعات التي يمكن أن تقوم على أساس هذه الثروة البترولية وذلك بالزام الشركات بالتوسع في اقامة معامل التكرير داخل أراضيها والاستفادة من الغاز الطبيعي في اقامة صناعات بتروكيميائية ، وانشاء جبهة عربية موحدة من الدول المنتجة للبترول والتي تقل فيها الخبرة البترولية والدول العربية غيرالمنتجة التي تتوافر فيها تلك الخبرة ، وذلك لتبنى انشاء هذه الصناعات وتصديرها الى الاسواق العالمية .

الاحتياطي العالمي الثابت من الزيت الخام
بملايين الاطنان في عام ١٩٦٠

الدولة	طاقة التكرير
امريكا الشمالية	
كندا	٥١١٦
الولايات المتحدة	٤٥١٦٠
المجموع	٥٠٢٧٦
امريكا الجنوبية والوسطى	
الارجنتين	٢١٣٦
بوليفيا	١٠٥
البرازيل	٨٤٣
شيلي	١١٦
كولومبيا	٩٩٧
كوبا	٠٠٣
اكوادور	٣١
جزر الهند الغربية	
المكسيك	٦١٢٠
بارجواي	
بيرو	٤٣٤
بورتوريكو	
ترينيداد	٦١٦
اوروجواي	
فنزويلا	٢٦٥٢٧
المجموع	٣٧٩٢٨

الشرق الاوسط

٣٠٠	البحرين
٥٢٨٥	ايران
٢٣٥٢ر١	العراق
٧٩٦٦ر٢	الكويت
غير معروف	المنطقة المحايدة
٣٢٤ر٢	قطر
٥٢٠٦ر٢	السعودية
١٠٥ر١	الجمهورية العربية المتحدة
١١ر١	تركيا
٢ر١	دول أخرى
٢٢٣٦٨ر٨	المجموع

أوروبا الغربية

٢٦ر٤	النمسا
٢٥ر٧	فرنسا
٧٢ر١	المانيا الغربية
٤٤ر٦	ايطاليا
٣٥ر١	هولندا
٠ر٨	بريطانيا
١٩ر٨	يوغوسلافيا
٢٣٦ر١	المجموع

الشرق الأقصى

٦٦ر٤	يوزنبو البريطانية
٦ر٠	بورما
٤٠ر٢	الهند
١٢١٨ر٥	اندونيسيا
٧ر٥	اليابان
٣ر٣	غينيا الجديدة الغربية
٣ر٣	باكستان
١٢٤٥ر٢	المجموع

الدولة	طاقة التكرير
--------	--------------

الكتلة الشرقية

الاتحاد السوفيتي	٢٢٢ر٥٠
المانيا الشرقية	غير معروف
رومانيا	١٣٤ر٠
المجر	٢٦ر٢
البانيا	١٠ر٥٠
بلغاريا	٢ر٣
الصين الشعبية	١٩٢ر٧
تشيكوسلوفاكيا	١ر٩
بولندا	٣ر٣
المجموع	٣٧٠٠ر٤

افريقية

الجزائر	٣٧٧ر٤
انجولا	٣ر٦
جابون والكونغو الوسطى	٨ر٣
ليبيا	غير معروف
المغرب	١ر٣
نيجيريا	١٣ر٨
المجموع	٤٠٤ر٤
الاحتياطي العالي	٣٦٨٧ر٣

مقارنة طاقة التكرير والاستهلاك بالآلاف البراميل يوميا

طاقة التكرير والاستهلاك ١٩٦٠		الدولة
أمريكا الشمالية		
١١٧ر.	١٤٥ر.	كندا
١٨٤٥ر.	١٧٣٥ر.	الولايات المتحدة
١٠٧٦٢ر.	١٠٦٨٠ر.	المجموع
أمريكا الوسطى والجنوبية		
١٩٦ر.	الاستهلاك عام ١٩٦٠	الولايات المتحدة
٢٩١ر.	٢٧٩ر.	الولايات المتحدة
٦ر.	١١ر.	الولايات المتحدة
٢٩٩ر.	١٨٠ر.	البرازيل
٥ر.	٤٧ر.	شيلي
٧١ر.	٧١ر.	كولومبيا
٩ر.	٧٦ر.	كوبا
١٢ر.	١٦ر.	أكوادور
١٤٤ر.	٦٥ر.	جزر الهند الغربية
٣٦٢ر.	٣٩٩ر.	المكسيك
٢ر.	—	باراجواي
٥٦ر.	٤٧ر.	بيرو
٥٢ر.	٩٠ر.	بورتوريكو
٤٩ر.	١٩٢ر.	ترينيداد
٣٠ر.	٤٢ر.	أورجواي
١٧٥ر.	١٣٢ر.	فنزويلا
١٦٩٧ر.	٣٠٤٦ر.	المجموع
أفريقية		
٤٢ر.	—	الجزائر
٥ر.	٣ر.	أنجولا
٤ر.	—	ليبيا
٢١ر.	٢ر.	المغرب
١٠٥ر.	٢٧ر.	جنوب أفريقيا
١٠ر.	—	تونس
١٨٧ر.	٣٢ر.	المجموع

طاقة التكرير الاستهلاك ١٩٦٠		الدولة
		الشرق الاوسط
—	١٢٠.٠	عُدن
—	١٨٦.٥	البحرين
١٥٠.٠	٤٣٧.٦	ايران
٤٣.٠	٦٢.١	العراق
٦٦.٠	١٧١.٠	الكويت
١٨.٠	٢٣.٧	لبنان
—	٨.٠	المنطقة المحايدة
—	٠.٦	قطر
٧٧.٠	١٨٩.٠	السعودية
١٢٢.٠	١.٥	الجمهورية العربية المتحدة
٤٢.٠	٧.٠	تركيا
٤٣.٠	٧٥.٠	دول أخرى
٥٦١.٠	١٤٥٧.٥	المجموع
		أوروبا الغربية
٦٢.٠	٣١.٨	النمسا
١٦٨.٠	١٦٥.٢	بلجيكا ولوكسمبورج
١.٠٩.٠	٠.٦	الدنمارك
٤٢.٠	٤٢.٢	فنلندا
٥٨.٠	٨٣١.٧	فرنسا
٧٢.٥	٦.١	ألمانيا الغربية
٤٩.٠	٦٧.٠	اليونان
غير معروف	—	ايرلندا
٥١.٠	٧٨.٠	إيطاليا
٢٨.٠	٣٩.٥	هولندا
٧٥.٠	٢.٣	النرويج
٣٩.٠	٢١.٦	البرتغال
١١٣.٠	١٤.٠٧	إسبانيا
٤٨.٠	٦٣.٦	السويد
٨٤.٠	—	سويسرا
١.٠٣.٠	٩٩٧.٣	بريطانيا
غير معروف	مع الكتلة الشرقية	يوغوسلافيا
٤١١.٤	٤١٤.١	المجموع

الدولة طاقة التكرير الاستهلاك ١٩٦٠

الشرق الأقصى		
أستراليا	٢٤٤ر.	٢٣٨ر.
الهند البريطانية	٤٦ر.	غير معروف
بورما	٨ر.	غير معروف
فوزموزا	٣٥ر.	غير معروف
هنگ كونج وماكاو	—	٢٤ر.
الهند	١٤٤ر.	١٦٥ر.
أندونيسيا	٢٧٣ر٨	١٠٧ر.
اليابان	٢٠٩ر٥	٧٠٠ر.
نيوزلندة	—	٤٢ر.
باكستان	٥ر.	٤٧ر.
الفلبين	٤٧ر.	٦٢ر.
سيام	١ر.	٢٥ر.
المجموع		١٤١ر٥.
كتلة الدول الشرقية		٣٢٠ر٥.
١٤١٣ر٣		٢٦٤٨ر٥

حركة البترول من وإلى مختلف مناطق العالم عام ١٩٦٠ بملايين

الاطنان الانجليزية
الولايات المتحدة (الواردات)

من	الكمية
البحر الكاريبي	٦٦
بقية نصف الكرة الغربي	٦
الشرق الأسط	١٧
بقية نصف الكرة الشرقي	٤

٩٣ منها ٥٣ مليون طن زيت خام

م ١٠ - البترول العربي

الصادرات

الى	الكمية
دول أخرى في نصف الكرة الغربي	٣
أوروبا الغربية	٢
دول أخرى في نصف الكرة الشرقي	٤٥

٩٥ منها نصف مليون طن زيت خام

أوروبا الغربية (واردات)

من	الكمية
الولايات المتحدة	٢
البحر الكاريبي	٢٩
بقية نصف الكرة الغربي	١
أفريقيا	١١
الشرق الأوسط	١٣٣
بقية نصف الكرة الشرقي	٢
الاتحاد السوفيتي	١٧

١٩٥ منها ١٦٠ مليون طن زيت خام

أفريقيا (واردات)

من	الكمية
البحر الكاريبي	٤
أوروبا الغربية	٦
الشرق الأوسط	١١
الاتحاد السوفيتي	٣

٢٤ منها ٧ ملايين طن زيت خام

المصادر

الى	الكمية
أوروبا الغربية	١١ منها ١٠ ملايين طن زيت خام

الشرق الأقصى (مصادر)

الولايات المتحدة	٤
أوروبا الغربية	٢
أستراليا	٥
بقية نصف الكرة الشرقي	١٠
<hr/>	
٢١ منها ١٢ مليون طن زيت خام	
أفريقيا	٦
بقية نصف الكرة الشرقي	١
الاتحاد السوفيتي	٥
<hr/>	
٧٥ منها نصف مليون طن زيت خام	

الشرق الأوسط (المصادر)

الى	الكمية
الولايات المتحدة	١٧
بقية نصف الكرة الغربي	١٠
أوروبا الغربية	١٣٣
أفريقيا	١١
أستراليا	٨
بقية نصف الكرة الشرقي	٥٠
<hr/>	
٢٢٩ منها ٢٠٠ مليون طن زيت خام	

البحر الكاريبي (الصادرات)

الى	الكمية
الولايات المتحدة	٦٦
بقية نصف الكرة الغربى	٤٢
أوروبا الغربية	٢٩
أفريقية	٤

١٤١ منها ٦٧ مليون طن زيت خام

توزيع الكميات العابرة فى قناة السويس عام ١٩٦٠
حسب مناطق الشحن ونسب الزيادة والنقص عن كميات ١٩٥٩

الدول	آلاف الاطنان	النسبة الى	نسبة الفرق
			مجموع الكميات عن عام ٥٩

دول الخليج العربى

الكويت	٥٥٥٤٧	٤٨٥	١٤٨٠
ايران	٢٢٧٤٤	١٩٩	١٣٨٠
المملكة العربية السعودية	١٧٩٠٤	١٥٦	٥٨٩٠
جمهورية العراق	٥١٨٤	٤٥	١٦٧٠
قطر	٤٧٧٩	٤٢	٨٤
البحرين	٣٦٧٣	٣٢	٢٣٩٠
مناطق غير محدودة	٥٣	١	٤٧٢٠
المجموع	١٠٩٨٨٤	٩٦٠	١٦٨٠

دول أخرى :

١٢٩٠	١ر٤	١٥٧٠	عدن
١٠ر٤٠	١ر٣	١٤٧٠	الجمهورية العربية المتحدة
٢٢١ر١-	١ر٢	١٣٧٩	سنغافورة وجزر الهند الشرقية
٢٢١ر١-	١ر	١١٦	دول أخرى
٦٧ر٥	٤ر٠	٤٥٣٥	المجموع

متوسط الانتاج اليومي للبترول في مختلف مناطق الانتاج عام ١٩٦٠

المنطقة	متوسط الانتاج اليومي بالبراميل	النسبة المئوية للانتاج العالمي
أمريكا الشمالية	١٠٣٠٠ر٠٠٠	٣٨ر٠٥
أمريكا الجنوبية	٤ر٥٥٠ر٠٠٠	١٦ر٨٠
أوروبا الغربية	٣٥٠ر٠٠٠	١ر٢٩
أفريقية	١١٠٠ر٠٠٠	٤ر٠٧
الشرق الأوسط	٦٣٠٠ر٠٠٠	٢٣ر٣٠
الشرق الأقصى	٧٠٠ر٠٠٠	٢ر٥٩
روسيا الشرقية	٣٧٦٥٠ر٠٠٠	١٣ر٩٠
العالم	٢٧ر٠٥٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠

مراجع البحث

- اسماعيل مصطفى رشدى : الثروة البترولية فى الجزائر
بيير روندو : مستقبل الشرق الأوسط
جان جاك بيرينى : الخليج العربى
الدكتور جلال يحيى : السياسة الفرنسية فى الجزائر
الدكتور حسين فوزى النجار : مع الاحداث السياسية فى الشرق الأوسط
الدكتور زاهر رياض : الشرق الأوسط فى العصر الحديث
الدكتور سليمان حزين : صفحات من تاريخ الاستعمار
الدكتور سيد نوفل : الأوضناع السياسية لامارات الخليج العربى
عبد الرحمن زكى : الزيت فى الشرق الأوسط
عبد العزيز حسين : محاضرات عن المجتمع العربى والكويت
ألفت على طلبه قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بمعهد الدراسات العربية العالية
جون كامبل : أمريكا والشرق الأوسط
عبد السلام بدوى : التطورات السياسية والاقتصادية فى الشرق الأوسط
لاتود ولتر : الاتحاد السوفيتى والشرق الأوسط
الدكتور محمد جواد العبوسى : البترول فى الدول العربية
الدكتور محمد جواد العبوسى : اقتصاديات العراق
الدكتور محمد لبيب شقير : العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية
مؤتمر البترول العربى الأول : الأبحاث المقدمة الى المؤتمر
مؤتمر البترول العربى الثانى : الأبحاث المقدمة الى المؤتمر
مؤتمر البترول العربى الثالث : الأبحاث المقدمة الى المؤتمر
نشرة بترول الشرق الأوسط : عدد يناير ١٩٦٢

المراجع الاجنبية

في موضوع البترول العربي وأهميته
في حاضر الأمة العربية ومستقبلها

1 - LENCHOWSRI, G.

Oil and State in the Middle
East .

2 - LONGRIGG, S. H.

Oil in the Middle East .

3 - MIKESELL, R. F.

Arabian oil-americas' stake in
the Middle East New
York 1949 .

4 - BONNE, ALFRED

State and economics in the
Middle East. London 1948

فهرس

الموضوع	الصفحة
تقديم	٣
المقدمة	٧
خطة البحث	١١
البترول فى الدول العربية	١٣
اهمية بترول الدول العربية	٣٢
الصناعات البترولية فى العالم العربى	٦٥
قصة الاحتكارات البترولية فى الدول العربية	٧٩
موقف دول غربى أوربا	١٠٣
موقف الاتحاد السوفيتى	١٠٩
الموقف العربى لمواجهة الاحتكارات	١١٣
نظرة أخيرة	١٣٥
مراجع البحث	١٥٠
المراجع الاجنبية	١٥١

استدراك

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢٥	١٥	وخاصة	خاصة
٣٨	٩	يهبط إلى	يهبط إلى
٤٤	١٠	كمورد	كمورد
٦١	الأخير	عن الآخرة	عن الآخر
٧٢	٣٠	عام ١١٦٠	١٩٦٠

هيئة قناة السويس

(مناقصة عامة بين مقاولي القطاع العام)

تطرح هيئة قناة السويس مناقصة عامة لعملية إنشاء عمارة سكنية
لوظفئ الهيئة ببور سعيد وتطلب الشروط والرسومات بالحضور
شخصيا الى مقر الهيئة بالاسماعيلية (التخطيط والأبحاث) وذلك
نظير دفع مبلغ خمسة عشر جنيها •

وتقدم العطاءات باسم السيد / رئيس هيئة قناة السويس
(التخطيط والأبحاث) في ميعاد أقصاه الساعة الثانية عشرة من ظهر
يوم الاثنين ٢٩ ابريل ١٩٦٣ مصحوبة بتأمين ابتدائي قدره ثلاثة
آلاف جنيه •

ولئن يلتفت الى أى عطاء يقدم بعد هذا الموعد أو غير مصحوب
بالتأمين الابتدائي المطلوب •

هيئة قناة السويس

(مناقصة عامة بين مقاول القطاع العام والخاص)

تطرح هيئة قناة السويس مناقصة عامة عملية انشاء عمارة سكنية
لعمال الهيئة ببور توفيق وتطلب الشروط والرسومات بالحضور
شخصيا الى مقر الهيئة بالاسماعيلية (التخطيط والأبحاث) وذلك
نظير دفع مبلغ عشرة جنيهاً •

وتقدم العطاءات باسم السيد / رئيس هيئة قناة السويس
(التخطيط والأبحاث) في ميعاد أقصاه الساعة الثانية عشرة من ظهر
يوم الأحد ٢٨ ابريل ١٩٦٣ مصحوبة بتأمين ابتدائي قدره ألف جنيه •
ولن يلتفت الى أى عطاء يقدم بعد هذا الموعد أو غير مصحوب
بالتأمين الابتدائي المطلوب •



مطابغ الدار القومية

١٥٧ شارع عبید - روشن الفرج

تلفون } ٤٠٧٥٣ - ٤١٠١٢
٤٠٥٨٨ - ٤٠٨١٤

الدار القومية للطباعة والنشر

١٥٧ شارع عبّيت - روض الفرج

٤١٠١٢ / ٤٠٧٥٣ } لمفون
٤٠٨١٤ / ٤٠٥٨٨ }

272
3
923

الثلث ٩ قروش

العدد ٢٣٢